

منسق

منسق: تباعد الأسطر: سطر 5.1

منسق: الخط: ١٧ نقطة، خط اللغة العربية وغيرها: Transparent cibara، ١٧ نقطة

الأثر التتموى لبرنامج الإصلاح الإقتصادى فى مصر بالتركيز على قطاع الزراعة

منسق: خط اللغة العربية وغيرها: cibara
tnerapsnarT

إعداد

منسق: خط اللغة العربية وغيرها: cibara
tnerapsnarT

دكتور/وفاء محمد محمد سالماني

منسق: الخط: ٢١ نقطة، خط اللغة العربية وغيرها: ٢١ نقطة

أستاذة مساعد بكلية التجارة

منسق: الخط: ٢١ نقطة، خط اللغة العربية وغيرها: Transparent cibara، ٢١ نقطة

جامعة الزقازيق

منسق: الخط: ١٨ نقطة، خط اللغة العربية وغيرها: ١٨ نقطة

منسق: الخط: ١٨ نقطة، خط اللغة العربية وغيرها: Transparent cibara، ١٨ نقطة

منسق: الخط: ١٨ نقطة، خط اللغة العربية وغيرها: ١٨ نقطة

منسق: الخط: ١٨ نقطة، خط اللغة العربية وغيرها: Transparent cibara، ١٨ نقطة

منسق: الخط: ١٨ نقطة، خط اللغة العربية وغيرها: ١٨ نقطة

منسق: خط اللغة العربية وغيرها: cibara
tnerapsnarT

٢٠١٠

مقدمه

أخذت مصر بسياسة التحرير الإقتصادى القائم على برنامج الخصخصة الإقتصادية بداية من الثمانينيات والذى تحول إلى اطار للإصلاح واعادة الهيكلة فى بداية التسعينات من خلال تبني برنامج الإصلاح الإقتصادى. ويعد قطاع الزراعة أحد القطاعات التى امتدت إليها رياح التحرير الإقتصادى وإعادة الهيكلة من خلال:

- إلغاء نظم الدعم **لأسعار أسعار** المدخلات الزراعية خاصة الأسمدة والمبيدات وكذلك إلغاء الدعم على المنتجات الزراعية ونظام التسليم الاجبارى وتحرير القيمة الإيجارية للأراضى وكذلك تحرير **إنتاج القطن** وتسويقه.... الخ. ومع ما ترتبه هذه التحولات الإقتصادية من التأثير على التنمية الإقتصادية فى جمهورية مصر العربية.

مشكلة البحث

يعد قطاع الزراعة المصرى احد القطاعات **الإنتاجية** الهامه التى يعول عليها فى تحقيق التنمية الإقتصادية على المستوى القومى. وتطبيق برنامج الإصلاح الإقتصادى وما نجم عنه من إلغاء نظم الدعم على المنتجات الزراعية خاصة الاسمده والمبيدات وكذلك إلغاء الدعم على المنتجات الزراعية ونظام التسليم الاجبارى وتحرير القيمة الإيجارية للأراضى وتحرير **إنتاج القطن**.... الخ والتى اضافت اعباء جديدة على تكلفة **الإنتاج** ولقد أثرت هذه التحولات الإقتصادية والهيكلية إلى التأثير المباشر على عدد من المتغيرات الإقتصادية الهامة بالقطاع و من ذلك العمالة/ **الإنتاج** و **الإنتاجية**/ الإستثمار/ **الأسعار أسعار** / الدخول للعاملين بالقطاع الزراعى/ وفرص التمويل المتاحة.

ويؤدى تناول هذه المتغيرات بالدراسة والتحليل عن الفترة من ١٩٩١-٢٠٠٧/٢٠٠٨ ومقارنتها بذات المؤشرات على مستوى دول العالم (النامى -المتقدم) إلى الوقوف على الأسباب الحقيقية التى تعوق تقدم القطاع ووضع الخطوط العريضة لتقدمه فى المستقبل ليكون قاطرة مصر نحو التنمية خلال السنوات القادمة.

حدود البحث وأهميته

يتناول البحث فى اطار نظرى وتحليلى الأثر التتموى لقطاع الزراعة فى مصر خلال فترة تطبيق برنامج الإصلاح الإقتصادى عن **الفترة** من ١٩٩١/٩٢ - ٢٠٠٧/٢٠٠٨ من خلال:
الأول: تحليل المؤشرات التتموية الخاصة بالقطاع من عماله وأجور و **إنتاج** و **إنتاجية** وتمويل

وإستثمار ومؤشرات الخطة الخمسية السادسة عن الفترة من ٢٠٠٧/٢٠٠٨-٢٠١١/٢٠١٢ ومن ثم الوقوف على أسباب تواضع الأداء للقطاع خلال فترة تطبيق برنامج الإصلاح الإقتصادي وإمكانية العلاج.

الثاني: تناول المحددات المؤثرة على الإستثمار بقطاع الزراعة خلال فترة تطبيق برنامج الإصلاح الإقتصادي وذلك باستخدام الحزمة الإحصائية SPSS.

الثالث: تأثير الإنفاق العام على قطاع الزراعة المصري على الناتج المحلي الإجمالي عن الفترة من ١٩٩١-٢٠٠٧/٢٠٠٨ باستخدام برنامج الحزمة الإحصائية SPSS.

منهجية البحث

يعتمد البحث على أسلوبين لإظهار الدور التنموي لقطاع الزراعة في مصر خلال فترة تطبيق برنامج الإصلاح الإقتصادي عن الفترة ١٩٩١-٢٠٠٧/٢٠٠٨:

١- المنهج الوصفي القائم على تحليل البيانات الخاصة بالمؤشرات التنموية بقطاع الزراعة المصري من عمالة وأجور وإستثمار و**إنتاج** و**إنتاجية** والتمويل وتأثيرها على الرفاهية الاقتصادية بوجه عام واطلاع العاملين بالقطاع الزراعي بوجه خاص.

الثاني: المنهج الكمي القائم على استخدام برنامج الحزمة الاحصائية SPSS للتوصل إلى نتائج خاصة بقطاع الزراعي المصري من خلال:

١- محددات الإنفاق الإستثماري بقطاع الزراعة المصري في ضوء برنامج الإصلاح الإقتصادي عن الفترة من ١٩٩١-٢٠٠٧/٢٠٠٨.

٢- الآثار الاقتصادية للإنفاق العام الإستثماري بقطاع الزراعة المصري على الناتج المحلي الإجمالي عن الفترة من ١٩٩١-٢٠٠٧/٢٠٠٨.

خطة الدراسة : تنقسم الدراسة في البحث إلى **الآنأتي**

قسم ١: التطورات على قطاع الزراعة المصري في ضوء برنامج الإصلاح الإقتصادي.

قسم ٢: الآثار التوزيعية بقطاع الزراعة المصري في ضوء برنامج الإصلاح الإقتصادي ويشمل:

بند ١: التطورات السعرية (الجملة- التجزئة) للسلع الزراعية والمواد الغذائية وأثارها الاقتصادية.

بند ٢: تحليل مؤشرات الناتج فى قطاع الزراعة المصرى عن **الفترة** من ١٩٩١-٢٠٠٧/٢٠٠٨.

بند ٣: تحليل مؤشرات العمالة بقطاع الزراعة المصرى فى ضوء برنامج الإصلاح الإقتصادى.
بند ٤: تحليل مؤشرات الإستثمار (المحلى- الأجنبى) بقطاع الزراعة المصرى فى ضوء برنامج الإصلاح الإقتصادى.

بند ٥: التمويل المصرفى بالعمله (المحلية- الأجنبية) بقطاع الزراعة فى ضوء برنامج الإصلاح الإقتصادى.

قسم ٣: تدهور القطاع الزراعى وآثاره الاقتصادية على مجموع السكان فى جمهورية مصر العربية.

قسم ٤: مستقبل قطاع الزراعة فى ضوء برنامج **الخطه الخطه** الخمسية السادسة ٢٠٠٧-٢٠١١/٢٠١٢.

قسم ٥: التحليل الكمى للأثر التنموى لقطاع الزراعة فى مصر فى ضوء برنامج الإصلاح الإقتصادى.

قسم ٦: النتائج والتوصيات والمراجع.

قسم (١): التطورات على قطاع الزراعة المصرى فى ضوء برنامج الإصلاح الإقتصادى

بدأت التطورات بقطاع الزراعة المصرى بإصدار **قانون** الإصلاح الزراعى فى سبتمبر عام ١٩٥٢ وهدف **القانون** إلى إعادة توزيع ملكية الأراضى الزراعية فى مصر بحد أقصى ٢٠٠ **فدان** للفرد ولقد اشتمل **القانون** على (٦) أسباب رئيسية تشتمل على ٤٠ مادة وتمثلت فى التالى^(١):

- ١- حددت **المادة الأولى** الحد الأقصى للملكية الزراعية بـ ٢٠٠ **فدان** للفرد.
- ٢- سمحت **المادة الرابعة** للمالك **أن** يهب أولاده مائة **فدان** وقد سمح **القانون** للملاك ببيع اراضيهم الزائده عن الحد الأقصى لمن يريدون، كما أعطى لهم الحق فى تجنب أراضى الأخرين المبيعه
- قرر **القانون** صرف تعويضات للملاك، حيث قدرت **أثمان** الأراضى بعشرة أمثال قيمتها الإيجارية وأضيف إليها الملكيات والتجهيزات الأخرى (الإستثمار والآلات) القائمة على

الأرض بقيم عالية ونظم صرف التعويضات بسحب مستندات على الحكومة تسدد على مدى ثلاثين عاما بفائده قدرها ٣%.

- قرر **القانونون** توزيع الأراضي الزائده على صغار الفلاحين بواقع ٢-٥ أفدنه على **أنان** يقوموا بسداد ثمن هذه الأراضي على اقساط لمدة ثلاثين عاما وبفائدة ٣% سنوياً يضاف إليها ١.٥% من الثمن الكلى للأرض، وفاء الموجودات التي **كلنان** على الارض (الإستثمار والآلات).

- تناول الباب **الثاننى** من **القانونون**:

تنظيم الجمعيات التعاونية فى الأراضي الموزعه.

أما **الباب الرابع**: فقد حدد عددا من الاجراءات لمنع تفتين الأراضي الموزعه، كما حدد ضريبة جديدة للأرض.

تناول الفصل الخامس: العلاقة بين الملاك والمستأجرين

أما **الفصل السادس والاخير**: فيتعلق بوضع حد أدنى لأجور عمال الزراعة وبإعطائهم الحق فى تنظيم نقابتهم الزراعية.

التطورات فى **القوانين**

مزيد من **القوانين** والتطورات عن **الفترة الفتره** من ١٩٥٢-١٩٧٠ وتشمل

- **القانونون** رقم ١٢٧ لسنة ١٨٦١ الذى أطلق عليها **قانونون** الإصلاح الزراعى **الثاننى** وحدد ملكية الفرد نحو ١٠٠ فداناً يضاف إليها ٥٠ فداناً لبقية الاسره والأولاد **للأنان** ارتفاع فقط وتحريم **الباى** مبيعات للأرض من المالك لابنائهم.
- **القانونون** رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٩ **قانونون** الإصلاح الزراعى الثالث وجعل الحد الاقصى لملكية الفرد ٥٠ فداناً- ولم يجد هذا **القانونون** فرصه للتطبيق .

ويؤخذ على **قوانين** الإصلاح الزراعى **الآتى**:

١- لم تحل مشكلة المعدمين الزراعيين وبلغت نسبتهم قبل الثوره نحو ٤٤% **انخفضت** **انخفضت** إلى ٤٠% عام ١٩٦٥ وارتفعت الى ٤٥% عام ١٩٧٢ ووصلت فى نهاية **الثمانينات** إلى ٦٠%.

٢- لم ينجح الإصلاح الزراعى فى تحسين وتطوير قوى وعلاقات **الإنان** فى الريف المصرى

برنامج الإصلاح الإقتصادى وقطاع الزراعة فى مصر

قامت جمهورية مصر العربية فى ع ام ١٩٩١ بالتوقيع على اتفاقية مع كل من صندوق النقد الدولى بهدف **لنأنتهاج** سياسة للإصلاح الإقتصادى (ER) و**الثنائى** مع البنك الدولى بغرض الإصلاح الهيكلى (SAP)، والإصلاح الهيكلى فى مجال القروض (SgI) وبحيث تعمل الاتفاقية **لنأنت** كحل متكامل وحيث يرتكز الإصلاح الهيكلى على خمسة نقاط رئيسية وتشمل سياسات سعر الصرف والفائدة والتسعير والقطاع العام وإدارة الطلب من خلال السياسة المالية وبدون التدخل المباشر فى سياسة التشغيل^(٣).

وفى هذا المجال استندت فلسفة برنامج الإصلاح الإقتصادى على ضرورة احتواء الطلب المحلى وفقاً لمؤشرات سعرية تعكسها قوى السوق وإعداد برنامج مكثف لخصخصة القطاع العام وإطلاق قوى القطاع الخاص فى الإدارة والملكية والحد من درجة التغلغل الحكومى فى النشاط الإقتصادى وضرورة الإعتماد على مصادر حقيقية لتمويل عجز الموازنه كإطار عام يمكن من خلاله الحد من الإرتفاع فى معدلات التضخم وضبط **أسعار** كما استهدف البرنامج إضافة لما سبق تحسين أمور إدارة الماليه العامة وتحرير السلع من خلال تقليص القيود السعرية ونظم التقنين الإدارى فى توزيع السلع.

وامتد برنامج الإصلاح الإقتصادى ليشمل أسواق النقد والإئتمنان وسوق رأس المال والصرف الأجنبى والسلع والخدمات وتمثلت الإصلاحات فى التالى^(٤):

- ١- تحرير **أسعار** الفائدة على الإيداع والإقراض بالبنوك من **لنأى** قيود.
- ٢- رفع كافة السقوف الأئتمنانية التى كانت سائدة على معدلات نمو الأئتمنان لكافة **لنأنواعه** مع التحويل إلى السيطرة على نمو الإئتمنان باستخدام أدوات السياسة النقدية غير المباشرة.
- ٣- إستحداث أسلوب تمويل العجز الموسمى فى الموازنة العامة للدولة من خلال قرارات **لنأذون** الخزن **لنأية** العامة بأجال تتراوح بين ٩١ يوم كحد أدنى وعام كحد أقصى.
- ٤- ربط سعر الخصم لدى البنك المركزى ب**أسعار** الفائدة على **لنأذون** الخزن **لنأية** العامة.
- ٥- تحرير **أسعار** الخدمات المصرفية والزام البنوك بمعايير الملاءة المالية وفقاً لقواعد لجنة بازل.

ثنائياً: سوق رأس المال وشمل الإصلاح الإئتمنان

- ١- بداية من عام ١٩٩٣ تقرر توحيد نظام التداول بين بورصتى القاهرة والأسكندرية.

- بداية من عام ١٩٩٤ تم العمل بنظام التداول الآلى بالربط بين بورصتى القاهرة والأسكندرية، كما بدأت شركة مصر للمقاصة والتسوية إدخال نشاط الحفظ المركزى للأوراق الماليه بما يحافظ على زمن تسوية مناسب مقارنة مع المعايير الدولية وتحقيق سيولة التعاملات ورفع كفاءة السوق.

- حتى مارس ١٩٩٧ أصدر القرار الجمهورى رقم ٥١ بتنظيم إدارة بورصتى القاهرة والأسكندرية.

ثالثاً: سوق الصرف الأجنبى وشمل الإصلاح **الائتماني**

- ١- بداية من نوفمبر ١٩٩١ تم توحيد أسواق الصرف المتعددة فى سوق واحد.
 - ٢- السماح **بائناً** إنشاء شركات للصرافة تتعامل بيعا وشراء فى النقد جنباً إلى جنب مع وحدات الجهاز المصرفى.
 - ٣- من الناحية التشريعية عدلت ضوابط التعامل فى النقد الأجنبى وأوقفت اشتراكات تسليم حصائل النقد الأجنبى المترتبة على **ائتمانية** التصدير والسياحة.
 - ٤- إطلاق حرية حيازة النقد الأجنبى والتعامل فيه من خلال البنوك وشركات الصرافه.
- كما يتم إطلاق حرية الإختيار للقطاع الخاص فى جميع **الائتمانية** الإقتصادية ماعدا **الائتمانية** المحدودة التى صدر بها قائمة سلبية فى يونيو ١٩٩٩ يعاد النظر فيها سنوياً. كما تم نقل ١٦٧٣ مشروعا مملوكا للمحليات إلى القطاع الخاص والتعاونى كما آلت إدارة بعض فنادق القطاع العام إلى القطاع الخاص وكذلك **إيجارها** (٥).
- أما تحرير قطاع الزراعة القائم على برنامج الإصلاح الإقتصادى فقد تمثل فى بنود رئيسية وهى (٦):

- ١- إلغاء نظم الدعم **لأسعار وأسعار** المدخلات الزراعية خصوصا الأسمدة والمبيدات.
- ٢- إلغاء الدعم على المنتجات الزراعية وإلغاء نظام التسليم الإجبارى للمحاصيل.
- ٣- تحرير القيمة الإيجارية للأراضى.
- ٤- تحرير **إنتاج** القطن وتسويقه وكذلك تحرير قطاع **إنتاج** السكر.
- ٥- إلغاء نظام الدوره الزراعية الإجبارية إلى دورة يقررها المزارعون.
- ٦- إلغاء دعم سعر الفائده على القروض الزراعية ولم يبق فى القطاع الزراعى **أساى** ضوابط حكومية فى الوقت الحاضر باستثناء التوريد الإجبارى لقصب السكر وتحديد حد أقصى

منسّق: مرتفع

للمساحات المزروعة **بالأرز الأزرق** وتوزيع زراعة أصناف القطن توزيعاً جغرافياً حسب المناطق التي ينمو فيها كل صنف.

ولقد أفضت الفلسفة التي قام عليها برنامج الإصلاح الإقتصادي **لأنان** اتاحت **لأنانين** التشريعية الخاصة بقطاع الزراعة والتي **لأنانتهت** النظم الإيجارية القديمة وعودة ملكية الأرض إلى أصحابها. إلى تحرير جزء من هذه الملكيات بالبيع أو طرق التصرف الأخرى مما أدى إلى إصدار **لأنانين** الحاكم العسكري الذي يمنع البناء على الأراضي الزراعية وذلك للحفاظ على الثروة الزراعية من الهلاك.

ولم يقتصر تحرير قطاع الزراعة على برنامج الإصلاح الإقتصادي فقط ولكنها امتدت لتشمل اتفاقية منظمة التجارة العالمية WTO والخاصة بالاتفاقية الزراعية على اعتبار مصر عضو بالاتفاقية و**لأنان** مما جاء باتفاق الزراعة **لأنانين** (٧):

- ١- تخفيض دعم التصدير.
 - ٢- التزامات معينة في مجال تخفيض الدعم الداخلي الذي تمنحه حكومات الدول الاعضاء للمزارعين.
 - ٣- التعريف الجمركي للحوجز التجارية المفروضة في تجاره الدولية الزراعية وهو ما يعنى تحويل كافة القيود غير الجمركية (القيود الكمية/ الحصص الموسمية/ حصص الإستيراد/ حظر الإستيراد/ قيود التصدير الإختيارية) إلى رسوم جمركية وذلك فبأطار مبدأ الشفافية الذي يحكم عمل اتفاقيات النظام التجارى الدولي.
 - ٤- يقر إتفاق الزراعة التزامات معينة تضمن فتح الأسواق أمام السلع الزراعية الخاضعة للقيود التجارية غير الجمركية ولقد حدد الاتفاق نسبة معينة مقدارها ٣% من نسبة الواردات عام ١٩٩٥ ترتفع إلى ٥% عام ٢٠٠٠ منسوبه إلى متوسط الإستهلاك السنوى خلال **لفتريهاالفترة** (١٩٨٦-١٩٨٨).
 - ٥- يؤكد اتفاق الزراعة **لأيضاً** على حق الدول الأعضاء فى اتخاذ **لأخذ** مجموعة من الإجراءات الحمائية اللازمة لحماية صحة **لأنانين** و**لأنانين** والنبات كإجراءات وقائية.
- أما فى مجال المعاملة التفضيلية الخاصة بالدول النامية**(٨) ومن بينها مصر والتي يقل متوسط نصيب الفرد عن ١٠٠٠ دولار أو الدول الأقل نمواً فقد اتاح الاتفاق الكثير من الأحكام والقواعد الخاصة بهذه الدول ومن ذلك.

- ١- اتساع المدى الزمني لتنفيذ أحكام اتفاق الزراعة فى حالة الدول النامية عنه فى حالة الدول الصناعية المتقدمة ومن ذلك (النفلانذ إلى الأسواق /الدعم الداخلى/ الدعم الخارجى) على مدى ١٠ سنوات بدلاً من ٦ سنوات مع إعفاء الدول الأقل نمواً من هذه الإلتزامات.
- ٢- **إنخفاضاً** خفض نسبة تخفيض الدعم فى حالة الدول النامية بالمقارنة بنسب التخفيض التى تلتزم بها الدول الصناعيه المتقدمه ومن ذلك.
- ٢٤% لتخفيض دعم التصدير.
- ١٤% لتخفيض الدعم الداخلى للإنتاج الزراعى.
- فى حالة عدم تجاوز نسبة الدعم ١٠% من **لجمالى** قيمة السلع **فإن** الدول النامية تعفى من الإلتزام بإجراء **أساى** تخفيضات فى نسب الدعم **المختلفة**.
- ٣- أجازت الإتفاقية للدول النامية تقديم بعض أشكال دعم **الإنتاج** الزراعى وهو الأمر الذى لم تسمح به للدول الصناعية المتقدمة وعلى الأخص فى مجالات.
- دعم **الإستثمارات** الزراعية.
- دعم مدخلات **الإنتاج** الزراعى للمنتجين الفقراء.
- دعم تخفيض تكلفة تسويق الصادرات وتكاليف النقل الدولى وتحديد رسوم النقل الداخلى على شحنات التصدير بشروط أفضل من تلك المطبقة على **الإنتاج** المخصص للسوق المحلى.
- ونتيجة لمفاوضات جولة أورو **لساى** قدمت مصر معدلات التعريفه الجمركية التى **كانت** مطبقة فى فترة الأساس لأكثر من ٦٠٠ بندا من بنود التعريفه الجمركية، كما عرضت ربط التعريفات على جميع المنتجات الزراعية، وذلك مقارنة بنسبة ٣% فقط قبل المفاوضات ، و**كانت** التعريفات المربوطة على معظم المنتجات تتراوح بين من ٥-٨٥% والتزمت مصر بتخفيضها بالتدرج، وتشير التقديرات إلى **لنأى** المتوسط غير المرجح للتعريفات المربوطة فى سنة ١٩٩٨ بلغ نحو ٤٨%، بينما وصل فى فترة الأساس ٦٢%، على **لنأى** ينخفض المتوسط المرجح إلى نحو ٢٨% بحلول نهاية فترة التنفيذ فى سنة ٢٠٠٥، و**لنأى** ينخفض المتوسط غير المرجح لفئات التعريفه المربوطة على جميع المنتجات الزراعية وغير الزراعية، من ٥٥% فى فترة الاساس إلى ٣٧% فى سنة ٢٠٠٥.
- كما ألغت الحكومة القيود الكمية وكثيراً من الحواجز الأخرى غير الجمركية على الواردات و**كانت** معظم التخفيضات التى أدخلت على التعريفات من سنة ١٩٩١ فى سياق

الإصلاح الإقتصادي الذي بدأ تنفيذه فى تلك السنة واستمر خلال التسعينات وذلك كما يوضحه الجدول (٢٠١)

جدول رقم (١)

التعريفات المطبقة على الدول الأولى بالرعاية، ومتوسط التعريفات المربوطة والنهائية على المنتجات الزراعية، ١٩٩٨

المجموع	المنتجات الزراعية	
١٠٠	٥.٢	النسبة المئوية لبنود التعريفات الجمركية (٦٠٣٢)
٢٦.٨	١٨.٥	متوسط التعريفات المطبقة (%)
٣٠.٢	٢١.٨	المتوسط شاملاً لرسوم الخدمات والرسوم الإضافية
صفر - ٣٠٠٠	٤٠-١	المدى (%)
٥٤.٩	٦٢.٢	التعريفات المربوطة
٤٥.٠	٤٧.٨	التعريفات الأساسية
٣٧.٥	٢٧.٥	التعريفات التقديرية، ١٩٩٨
		التعريفات النهائية، ٢٠٠٥

المصدر: وزارة التجارة الخارجية، جداول الالتزامات-الالتزامات التي تعهدت بها مصر لمنظمة التجارة العالمية، القاهرة

جدول رقم (٢)

التعريفات المربوطة والمطبقة على بعض المنتجات الزراعية

المنتجات	١٩٩٥	٢٠٠٠	٢٠٠٥
	المربوطة (%)	المربوطة (%)	المربوطة (%)
الدواجن	٨٠	٧٠	٦٠
اللحوم	٥	٥	١٠
الأسماك الطازجة	١٥	٥	١٠
الأسماك المجففة	٥٠	٣٠	٤٠
الألبان	٤٠	٣٠	٣٠
الزهور	٨٠	٤٠	٦٠
تقاوى البطاطس	١٥١5	١٢.٥١2.5	١٠١0
العدس	٥5	١١	٥5
الفول	٥5	١١	٥5
الموز	٨٠80	٧٢70	٦٠60
الحمضيات	٨٠80	٧٠70	٦٠60
القمح	٥5	١١	٥5
الشعير	١٥١5	١٢.٥١2.5	١٠١0
الذره	٥5	١١	٥5
الأرز	٣٠30	٢٥25	٢٠20
الدره الرفيعه	١٥١5	١٢.٥١2.5	١٠١0
زيت فول الصويا	٢٠20	١٧.٥١7.5	٢٠20
زيت الفول السوداني	٣٠30	٢٥25	٢٠20
سكر البنجر (المكرر)	٤٠40	١٠.٣١0	٣٠30
سكر القصب (المكرر)	٤٠40	١٠.٣١0	٣٠30

(أ) تم تخفيضها بعد **لنان** كنانيت 20 في المائة في سنة 1999.

(ب) تم تخفيضها بعد **لنان** كنانيت 24 في المائة في سنة 2000.

المصدر: وزارة التجارة الخارجية، جداول الالتزامات التي تعهدت بها مصر لمنظمة التجارة العالمية، القاهرة.

بند ١: التطورات السعورية (الجملة - التجزئة) للسلع الزراعية والمنتجات الغذائية وأثارها الاقتصادية.

هذه النقطة تحقق أثر بنود برنامج الإصلاح على الأسعار للسلع الزراعية من خلال تتبع الرقم القياسى لأسعار (الجملة - التجزئة) والخاص بالسلع الزراعية والطعام عموماً. وتأتى أهمية الأرقام القياسية للأسعار (مستهلكون وجملة) من أنها لأحد البيانات الأساسية والمهمة لحساب معدل التضخم، ولأنها عكاسات ذلك على الدخل الحقيقى للمستهلكين، ومن ثم التأثير على الرفاهية للأفراد فى المجتمع. والجدول التالى يوضح المتوسطات السنوية للأرقام

القياسية لأسعار أسعار الجملة الجملة عن لفترة الفترة من (٢٠٠٥-٢٠٠٠) سنة الأساس (١٠٠=٢٠٠٠/٩٩).

جدول رقم (٣)

المتوسطات السنوية للأرقام القياسية لأسعار الجملة خلال السنوات الميلادية

سنة الأساس: ١٠٠=٢٠٠٠/٩٩

المجموعات الرئيسية	٢٠٠٥	٢٠٠٤	٢٠٠٣	٢٠٠٢	٢٠٠١	٢٠٠٠
الرقم العام	١٦٨.٦	١٦٠.١	١٣٦.٧	١١٩.٥	١١٢.٣	١١١.٢
منتجات المزرعة	١٩٥.١	١٨٦.٧	١٥٥.٦	١٢٧.٧	١١٨.٣	١١٤.٦
المواد الغذائية	١٦٢.٨	١٥١.١	١٣١.٨	١١٤.٧	١٠٣.٢	١٠٣.٩
المشروبات والتبغ	١٦٩.٠	١٦٥.٧	١٤٦.٥	١٤٠.٩	١٣٩.٥	١٣٨.٣
الخبوط والمنسوجات	١٧٠.٤	١٦٨.٦	١٣٥.٦	١٣٢.٢	١٢١.١	١١٣.٨
الملابس الجاهزة	١٢٣.٥	١١٩٧.٧	١٠٩.٨	١٠٥.٤	١٠٣	١٠٠.٤
الجلود والأحذية	١٦٧.٥	١٦٠.٥	١٤٢.١	١٣١.٣	١٢٩	١٢٦.٨
الخشب ومنتجاته	١٥٣.٥	١٤٧.١	١٣٥.٢	١٠٣.٣	١٠٢.٨	١٠٣
الورق وطابعته	١٥٥.٨	١٤٨.١	١٣٠.٣	١١٥.٣	١١٢.٦	١١٢.٩
الكيمويات ومنتجاتها	١٢٠.٦	١١٤.٩	١٠٥.٥	٩٩.٨	٩٩.٢	٩٩.٦
الوقود ومنتجاته	١٢٤.٤	١١١.٢	١٠١.٣	١٠٠.٤	٩٩.٥	٩٩.٥
منتجات المطاط	١٤٩.١	١٤٦.٦	١٣.٩	١١٩.٧	١٠٦.٢	١١٩.٤
منتجات تعدينية وغيرها	١٣٠.٧	١٢٢.١	١٠٤.٢	١٠٣.٥	١٠٠.٥	١٠٠.٧
المعادن	٢٢٤.٣	٢٣٢.٨	١٦٥.٥	١٣٢.٤	١١٩.٦	١١٩.٥
منتجات معدنية وماكينات	١٤٦.٩	١٣٩.٤	١٢٣.٣	١١٢.٤	١٠٩.٢	١٠٨.٢
وسائل نقل	١٥٨.١	١٦١.٦	١٢٦.٣	١٠٢.٧	١٠١	١٠١
منتجات تحويلية أخرى	١٨٧.٧	١٨٠.١	١٦٧.٢	١٤٥.٧	١٣٦.٨	١٣٢.١

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء. الكتاب الإحصائي السنوي، لأعداد مختلفة

ويشير الجدول السابق إلى عدد من الحقائق أهمها: بالرغم من تزايد الرقم القياسي لأسعار الجملة عن الفترة من ٢٠٠٥ إلى ٢٠٠٠ بالنسبة لكافة المنتجات إلا أن

معدل التغير فى الرقم القياسى الخاص بمنتجات المزرعة سجل أعلى تغير بالنسبة لجميع المنتجات باستثناء المعادن، فقد ارتفع الرقم القياسى من ١١٤.٦ إلى ١٩٥.١، وذلك عن الفترة السابقة بمعدل تغير يساوى ٧٠.٢% أسوأ حوالى (١.٧ مرة)، فى حين زادت بالنسبة للمواد الغذائية من ١٠٣.٩ إلى ١٦٢.٨، وذلك عن لفتريها الفترة من ٢٠٠٠ إلى ٢٠٠٥ بمعدل تغير يساوى ٥٦.٧% أسوأ حوالى (١.٦ مرة تقريبا). وتعد هذه هى النسب الأعلى من بين الأرقام القياسية لـ أسعار أسعار الجملة من بين فئات المنتجات السابقة كما تشير إليها أرقام الجدول السابق. فعلى سبيل المثال وصل معدل التغير للأرقام القياسية لـ أسعار أسعار جملية عن الفترة السابقة لكل من (الخيوط ومنتجاتهم المنسوجات/ الجلود والأحذية/ المعادن/ وسائل النقل/ الوقود ومنتجات الخشب/ الخشب ومنتجات) ٤٩.٢%، (١٠.٤-٤%)، ٣٥،٣٥، ٥٧.٣٥، ٤٩.٢%، ٣٢.١٥% وهكذا.

ولم تتغير النتائج كثيراً بالنسبة للمتوسطات السنوية للأرقام القياسية لـ أسعار أسعار المستهلكين (حضر ريف) الجمهورية وذلك كما يوضحها الجدولين التاليين.

منسق

جدول رقم (٤)

المتوسطات السنوية للأرقام القياسية لأسعار أسعار المستهلكين حضر الجمهورية

سنة الأساس (١٠٠=٢٠٠٠/٩٩)

الرقم العام	الطعام والشراب والدخان	الملابس والأقمشة وأغطية والوقود القدم	المسكن والمياه والكهرباء والوقود	الاثاث والمعدات المنزلية والصيانة	الرعاية الصحية	النقل والمواصلات	التعليم والثقافة والترفيه	سلع وخدمات متنوعة	السنوات
٧٧.٩	٧٧.٧	٧٩.٥	٩٥.٠	٧٨.٩	٨١.٦	٨٤.٣	٦٧.٨	٦٨.٣	١٩٩٥
٨٩.٢	٨٦.٩	٩٠.٠	٩٦.٧	١٠٧.٧	٩٥.٤	٨٩.٢	٨٦.٣	٨١.٦	١٩٩٦
٩٢.٩	٩٠.٤	٩٥.١	٩٩.٣	٩٣.٩	٩٩.٩	٩٣.٩	٩٢.٢	٨٩.٧	١٩٩٧
٩٦.٢	٩٥.٠	٩٧.١	٩٩.٠	٩٦.٥	٩٩.٧	٩٦.٥	٩٤.٦	٩٤.٥	١٩٩٨
٩٨.٦	٩٨.٧	٩٨.٨	٩٨.٧	٩٩.٧	٩٩.٢	٩٨.٢	٩٦.٧	٩٩.٦	١٩٩٩
١٠١.٢	١٠١.١	١٠١.٣	١٠١.٤	١٠٠.٠	١٠١.٤	١٠١.٠	١٠٢.٨	١٠٠.٩	٢٠٠٠
١٠٣.٦	١٠٢.٢	١٠٣.٤	١٠١.٨	١٠١.٠	١٠٢.٤	١٠١.١	١١٥.٦	١٠٤.٣	٢٠٠١
١٠٦.٤	١٠٦.٥	١٠٥.٦	١٠٢.٠	١٠٣.٣	١٠٣.٧	١٠٢.٨	١١٦.٣	١٠٥.٢	٢٠٠٢
١١٠.٩	١١٣.٥	١٠٧.٣	١٠٣.٠	١٠٨.٩	١٠٤.٥	١٠٣.٩	١١٧.٥	١٠٧.٥	٢٠٠٣
١٢٩.٢	١٤٣.٦	١٢٣.٤	١٠٨.٦	١٢٩.٢	١١٦.١	١٢٤.٨	١١٦.٤	١٢٢.٣	٢٠٠٤
١٣٥.٥	١٥٠.٨	١٢٩.٦	١١٢.٤	١٣٢.٥	١٢١.١	١٢٥.٧	١١٩.٩	١٢٤.١	٢٠٠٥

منسق: متوسط

منسق: متوسط

منسق: متوسط

منسق: متوسط

منسق: متوسط

منسق: متوسط

منسق: متوسط

منسق: متوسط

منسق: متوسط

منسق: متوسط

منسق: متوسط

منسق: متوسط

منسق: الخط: ١٢ نقطة، خط اللغة العربية
وغيرها: ١٢ نقطة

منسق: الخط: ١٢ نقطة، خط اللغة العربية
وغيرها: ١٢ نقطة

منسق: الخط: ١٢ نقطة، خط اللغة العربية
وغيرها: ١٢ نقطة

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء. الكتاب الإحصائي السنوي، مرجع سابق، أعداد مختلفة مختلفة

جدول رقم (١٥)

المتوسطات السنوية للأرقام القياسية لأسعار المستهلكين ريف الجمهورية

سنة الأساس (١٠٠ = ٢٠٠٠/٩٩)

الرقم العام	الطعام والشراب والدخان	الملابس والأقمشة وأغطية والوقود	المسكن والمياه والكهرباء والوقود	الاثاث والمعدات المنزلية والصيانة	الرعاية الصحية	النقل والمواصلات	التعليم والثقافة والترفيه	سلع وخدمات متنوعة	السنوات
٨٥.٢	٧٩.٦	٨٧.٣	٩٢.٥	٩٦.٣	٨٠.٩	٧٧.١	٨٤.٢	٩٦.٥	١٩٩٥
٨٩.٠	٨٦.٦	٩٠.٧	٩٦.٢	٩٦.٤	٨٨.١	٨٠.٥	٨٨.٦	٩٧.٩	١٩٩٦
٩٢.٠٠	٩٨.٥	٩٤.٠٠	٩٧.٣	٩٧.١	٩٢.٣	٨٤.٢	٩١.٨	٩٨.٥	١٩٩٧
٩٥.٣	٩٦.٦	٩٦.١	٩٧.٦	٩٨.٢	٩٤.٨	٩٠.٦	٩٥.٥	٩٩.١	١٩٩٨
٩٨.٨	٩٩.٥	٩٨.٧	٩٨.٤	٩٩.٣	٩٩.٨	٩٧.٦	٩٨.٧	٩٩.٧	١٩٩٩
١٠١.٦	١٠١.١	١٠١.٣	١٠٠.٩	١٠٠.٩	١٠٠.٨	١٠٢.٥	١٠١.٨	١٠٠.٥	٢٠٠٠
١٠٣.٦	١٠٢.٠	١٠٣.٦	١٠٠.٩	١٠١.٦	١٠١.٥	١١٥.٣	١٠٣.٢	١٠٠.٣	٢٠٠١
١٠٥.٨	١٠٢.٤	١٠٤.٩	١٠٣.١	١٠٢.١	١٠٢.٨	١١٥.٨	١٠٦.٢	١٠١.٧	٢٠٠٢
١١٣.٢	١١١.٥	١٠٩.٩	١١٢.٨	١٠٤.٤	١٠٦.٢	١١٥.٦	١١٦.٢	١١١.٧	٢٠٠٣
١٣١.٥	١١٩.٢	١٢٥.٥	١٢٩.٧	١١٠.١	١١٦.٠	١١٧.٧	١٤٢.٧	١٢٢.٣	٢٠٠٤
١٣٥.٦	١٢٠.٥	١٣٠.١	١٣٦.٢	١١٥.٠	١٢١.٣	١١٨.٦	١٤٦.٨٩	١٢٣.١	٢٠٠٥

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة الإحصاء الإحصاء: مرجع الكتاب الإحصائي السنوي، مرجع سابق، أرقام مختلفة تلتفه

منسّق: الخط: غامق، خط اللغة العربية
وغيرها: غامق

منسّق: متوسط

منسّق: متوسط

منسّق: متوسط

منسّق: متوسط

منسّق: متوسط

منسّق: متوسط

منسّق: متوسط

منسّق: متوسط

منسّق: متوسط

منسّق: متوسط

منسّق: متوسط

منسّق: متوسط

منسّق: الخط: ١٢ نقطة، خط اللغة العربية
وغيرها: ١٢ نقطة

منسّق: الخط: ١٢ نقطة، خط اللغة العربية
وغيرها: ١٢ نقطة

منسّق: الخط: ١١ نقطة، خط اللغة العربية
وغيرها: ١١ نقطة

منسّق: الخط: ١٢ نقطة، خط اللغة العربية
وغيرها: ١٢ نقطة

منسّق: الخط: ٨ نقطة، خط اللغة العربية
وغيرها: ٨ نقطة

منسّق: الخط: ١٢ نقطة، خط اللغة العربية
وغيرها: ١٢ نقطة

ويشير الجدولين السابقين لعدد من الحقائق أهمها:

أولاً: يشير جدول رقم (٤) والخاص بالمتوسطات السنوية للأرقام القياسية لأسعار أسعار

المستهلكين حضر الجمهورية بارتفاع الرقم القياسي للطعام والشراب والدخان من ٧٧.٧ إلى ١٥٠.٨ عن الفترتين ١٩٩٥-٢٠٠٥، وذلك بمعدل تغير يساوى ٩٤.١ مسجلاً بذلك أعلى نسبة تغير عن باقى فئات المجموعة والمتمثلة فى (سلع وخدمات متنوعة/ التعليم والثقافة/ والترفيه/ النقل والمواصلات/ الرعايه الصحيه/ الآثاث والمعدات المنزليه/ المسكن والمياه والكهرباء والوقود/ الملابس والأقمشه وأغطيه القدم)، حيث سجلت نسبة التغير قيم قدرها (٨١.٧، ٧٨.٨، ٤٩.١، ٤٨.٤، ٦٨.٨، ١٨.٣، ٦٣.٠%) على الترتيب، وذلك عن الفتره السابقه مما يبرز ارتفاع نسبة المنفق على الطعام بصفه عامه والمنتجات المزرعيه بصفه خاصه.

ثانياً: تشير بيانات المتوسطات السنوية للأرقام القياسية لأسعار أسعار المستهلكين ريف

الجمهورية (جدول رقم ٥) بارتفاع الرقم القياسي للطعام والشراب والدخان من ٧٩.٦ إلى ١٢٠.٥، وذلك بمعدل تغير يساوى ٥١.٤% وذلك عن الفترة من ١٩٩٥-٢٠٠٥، فى حين سجلت نسب تغير مقدارها (١٩.٤، ٢٧.٦، ٤٧.٢، ٥٣.٨، ٤٩.٩، ٥٣.٨، ٤٧.٢، ٤٩.٥، ٥١.٤%) وذلك للمجموعات (الآثاث والمعدات المنزلية، المسكن والمياه والكهرباء والوقود، النقل والمواصلات، الملابس والأقمشه وأغطيه القدم، سلع وخدمات متنوعه)، وذلك عن الفتره السابقه مما يبرز الأهميه النسبية للطعام والغذاء والمنتجات الزراعيه بصفه عامه من إنفاق المستهلك.

ومما لاشك فيه أن ارتفاع أسعار أسعار الطعام والمنتجات الزراعيه يمثل عبئاً ثقيلاً خاصة ذوى الدخل المحدوده أو من هم تحت خط الفقر، ونخص فى ذلك طبقه الفلاحين أو من تمثل الزراعة مصدر الرزق الوحيد لهم، حيث تشير مؤشرات الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء إلى انخفاض انخفاض متوسط الدخل السنوى للأسرة بالجنيه المصرى بحسب مصادر الدخل لكل من حضر وريف الجمهورية، خاصة ممن يعملون بالأنشطة الزراعيه (صاحب عمل- يعمل لحسابه) إذ سجلت أدنى مستوياتها بالمقارنه بمصادر الدخل من الأنشطة الأخرى غير الزراعيه، وذلك كما يوضحها الجدول التالى:

منسّق

منسّق: المسافة البادئة: قبل: 0 سم،
معلقة: 28.0 سم

جدول رقم (٦)

متوسط الدخل السنوى للأسرة بالجنسية المصرية

حسب مصادر الدخل لكل من حضر وريف وإجمالي الجمهورية

مصادر الدخل	حضر	ريف	إجمالي الجمهورية
- الأجر والمرتبات	٧٨١٧.٤	٣٨٧٢.٦	٥٧١٤.٩
الأنشطة الزراعية: صاحب عمل	٢٨٤.٧	٢٨٦.٠	١٦٥٧.٢
الأنشطة الزراعية يعمل لحسابه	٨٧.٣	٥٥٦.٤	٣٣٧.٣
المشروعات غير الزراعية- صاحب عمل	٢١٧٠	٦٧٠	١٣٧٠.٦
المشروعات غير الزراعية- يعمل لحسابه	١٣٤١.٦	٦٢١.٥	٩٥٧.٨
الممتلكات المالية	٣٨٠.٢	٤٤.٦	٢٠١.٤
الممتلكات غير المالية	٣٨١.٠	٢٣٤.٦	٣٠٢.٩
القيمة الإيجارية التقديرية للمسكن	١٠٥٩.٩	١١٠٧.٧	١٠٨٥.٤
التحويلات النقدية	٢٤٧٤	١٠٠٥.٢	١٦٩١.٢
التحويلات السلعية	١٧٣.٩	١٠٨.٧	١٣٩.٢
إجمالي إجمالي	١٦١٧٠	١١٠٨١.٤	١٣٤٥٧.٩
عدد الأسر	٢١٩٩٥	٢٥١٠٠	٤٧٠٩٥
عدد الأفراد	٨٩٧٧٦	١١٧٢٥٣	٢٠٧٠٢٩

المصدر: الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء

ويوضح الجدول السابق عدد من الحقائق أهمها:

(١) **أن** متوسط الدخل السنوى للأسرة (حضر) من الأنشطة الزراعية (صاحب عمل- يعمل لحسابه) قيم متدنية للغاية **إذ** سجلت (٢٨٤.٧، ٢٨٤.٧، ٨٧.٣) على الترتيب بالمقارنة بالقيم المرتفعة للمشروعات الأخرى غير الزراعية (صاحب عمل- يعمل لحسابه) **إذ** سجلت القيم (٢١٧٠، ١٣٤١.٦) كما **يظل** هذا المؤشر منخفضا للغاية بالمقارنة بغيره من الأنشطة الأخرى مثل (الممتلكات المالية/ الممتلكات غير المالية/ القيمة الإيجارية ا لتقديرية للمسكن/ التحويلات النقدية) **إذ** سجلت القيم (٣٨٠.٢، ٣٨١.٠، ٣٨١.٠، ٢٤٧٤) على الترتيب.

(٢) يلاحظ **أن** متوسط الدخل السنوى للأسرة بالجنسية المصرية بحسب مصادر الدخل (ريف الجمهورية) سجل مستويات متدنية بالنسبة للأنشطة الزراعية (يعمل لحسابه) وسجلت قيمة قدرها ٥٥٦.٤ فى حين سجلت قيم أعلى بالنسبة لباقي المصادر وقدرت بنحو (٦٧٠، ٦٢١.٥، ١١٠٧.٧، ١٠٠٥.٢) لكل من (المشروعات غير الزراعية (صاحب عمل- يعمل لحسابه)) القيمة الإيجارية التقديرية للمسكن/ التحويلات النقدية).

(٣) بمقارنة متوسط الدخل السنوى للأسرة بالـ **الجنية جنية** المصرى بحسب مصادر الدخل (ريف الجمهورية) يتبين تدنى هذا الرقم على كافة المستويات بالمقارنة بنظيرتها فى (حضر الجمهورية) باستثناء **الأنشطة الزراعية** (صاحب عمل- يعمل لحسابه) **إذ إن أنائها** سجلت قيم مرتفعة **بالنسبة** لنظيرتها فى (حضر الجمهورية). وذلك لتركز الأراضى الزراعية فى ريف الجمهورية و**لأنها** تعد مصدر الكسب الشائع للعاملين فى مجال الفلاحة. مما يعكس تدنى المستوى المعيشى لسكان **الريف** عامة والفلاحين العاملين بمجال الزراعة خاصة ويعكس على صعيد آخر عدم اهتمام الدولة بتتمة هذه المناطق وتطوير أساليب الزراعية بها.

وقد **لأن** عكست هذه الأوضاع على الأداء الإقتصادى لقطاع الزراعة فى ثلاث مؤشرات أساسية وهى:

١- ضعف **الإنتاجية**.

٢- **انخفاض** **أخفاض** عدد العاملين بالقطاع.

٣- **انخفاض** **أخفاض** الأجور.

٤- تراجع **المساحة** **المحصولية**.

بند ٢: تحليل مؤشرات الناتج فى قطاع الزراعة عن الفترة من ٨٣-٢٠٠٧/٢٠٠٨:

وفى هذا المجال نركز على نقطتين رئيسيتين فى غاية من **الأهمية**:

الأول: **للأهمية** **النسبية** للناتج فى قطاع الزراعة بالنسبة إلى (الناتج المحلى الإجمالى/ الناتج فى قطاع الخدمات الإنتاجية).

الثانى: معدلات النمو للناتج فى قطاع الزراعة ومقارنتها بمعدلات النمو (للناتج المحلى الإجمالى/ الناتج فى قطاعات الخدمات الإنتاجية).

أولاً: للأهمية **النسبية** للناتج فى قطاع الزراعة ٨٣-٢٠٠٧/٢٠٠٨:

بالنظر إلى **بيانات** الجدول رقم (٧) **يبين** **الاتى**:

١- حدث **انخفاض** **أخفاض** مستمر للأهمية النسبية للناتج فى قطاع الزراعة بالنسبة إلى الناتج المحلى الإجمالى خلال الفترة من (٨٣-٩٠، ٩١-٩٩، ٢٠٠٠-٢٠٠٧) وبلغت النسبة (١٩.٢%، ١٧.٢%، ١٥.١%) للفترات الثلاث على الترتيب.

٢- حدث **انخفاض** **أخفاض** مستمر للأهمية النسبية للناتج فى قطاع الزراعة بالنسبة للناتج فى قطاع الخدمات الإنتاجية فى الفترات الثلاث السابقة على الترتيب وبلغت النسب (٥٩%

منسّق: الخط: ١٦ نقطة، خط اللغة العربية
وغيرها: ١٦ نقطة

منسّق: الخط: ١٦ نقطة، خط اللغة العربية
وغيرها: ١٦ نقطة

منسّق: الخط: ١٦ نقطة، خط اللغة العربية
وغيرها: ١٦ نقطة

منسّق: الخط: ١٥ نقطة، خط اللغة العربية
وغيرها: ١٥ نقطة

٤.٥٠%، ٤٧.٣% مما يبرز الأثر التراجمى لبرنامج الإصلاح الإقتصادى على الناتج فى قطاع الزراعة.

٣- بمقارنة **الأهمية الأهمية** النسبية للناتج بقطاع الزراعة بالنسبة (لناتج المحلى الإجمالى/ الناتج بقطاع الخدمات **الإنتاجية**)، وذلك عن الفترة من (٨٣-٩٠، **٩٣-٩٤** ٢٠٠٧/٢٠٠٨)، **أسى** فترة (ماقبل التطبيق- تطبيق) برنامج الإصلاح الإقتصادى يتبين **الإنتالاتى**:

* **انخفضت أنخفضت الأهمية الأهمية** النسبية للناتج بقطاع الزراعة بالنسبة للناتج المحلى الإجمالى خلال الفترتين من (١٩.٢% إلى ١٥.٤%).

* **لنا أنخفضت الأهمية الأهمية** النسبية للناتج بقطاع الزراعة بالنسبة للناتج فى قطاع الخدمات **الإنتاجية** خلال الفترتين السابقتين من (٥٩% إلى ٤٨.٩%) مما يبرز التأثير السلبى على الناتج بقطاع الزراعة خلال فترة تطبيق برنامج الإصلاح الإقتصادى.

ثانياً: معدلات النمو للناتج بقطاع الزراعة ٨٣-٢٠٠٧:

بالنظر إلى **البيانات** الواردة بالجدول رقم (٦٧) والمتعلقه بمعدلات النمو بقطاع الزراعة، وذلك عن الفترة من ٨٣- /٨٤-٢٠٠٧/٢٠٠٨ يتبين **الإنتالاتى**:

١- **أنه** حدثت زيادة فى المتوسط السنوى لمعدل النمو فى الناتج المحلى الإجمالى خلال الفترتين من (٨٣-٩٠، **٩١/٩٢-٩٣**) وبلغت النسبة من ١١.٩% إلى ٣٤.٨% (**أسى** حوالى ٢.٩ مرة):

وهذه الزيادة تحققت خلال تطبيق برنامج الإصلاح الإقتصادى من **٩١/٩٢-٩٣** مما يبرز تأثير البرنامج على معدلات النمو للناتج فى مصر ولقد ترتب على ذلك زيادة متوسط معدل النمو السنوى للناتج فى كل من قطاع الخدمات **الإنتاجية** حيث بلغت النسب (١٥.١٥ إلى ٢٧.٩%) (**أسى** حوالى ٢ مرة)، وكذلك بالنسبة لقطاع الزراعة حيث زاد من ١٤.٢% إلى ٢٤.٦%) (**أسى** حوالى ١.٧ مرة)، وذلك عن الفترتين السابقتين، إلا **أن** متوسط معدل النمو السنوى فى قطاع الزراعة **كلنا** أقل من نظيره (الناتج المحلى الإجمالى/ الناتج فى قطاع الخدمات **الإنتاجية**)، وذلك خلال الفترة من ٩١-١٩٩٩ (**أسى** تطبيق برنامج الإصلاح).

جدول رقم (٧)

بعض المؤشرات الخاصة بمعدلات النمو والأهمية الأهمية النسبية للناتج في قطاع الزراعة ع

عن الفترة من ٢٠٠٨/٢٠٠٧-١٩٨٤/٨٣

الفترة	متوسط معدل النمو السنوي للناتج المحلي الإجمالي	متوسط معدل النمو السنوي للناتج في قطاع الخدمات الإنتاجية	المتوسط السنوي للناتج في قطاع الزراعة	المتوسط السنوي للأهمية النسبية للناتج بقطاع الزراعة بالنسبة للخدمات الإنتاجية %	المتوسط السنوي للأهمية النسبية للناتج بقطاع الزراعة بالنسبة للخدمات الإنتاجية %
٩٠-٨٣	١١.٩	١٤.١	١٤.٢	٥٩.٠	١٩.٢
٩٩-٩١	٣٤.٨	٧.٩٢٧.٩	٢٤.٦	٥٠.٤	١٧.٢
٢٠٠٧-٢٠٠٠	١٢.١	١١.٩	٨.٥	٤٧.٣	١٥.١
٢٠٠٨/٢٠٠٧-٩٣	١٢.٤	١١.٩	١٠.٥	٤٨.٩	١٥.٤

جدول منسق

منسق: يمين

المصدر: تم تركيب الجدول من بيانات الجدول رقم (١) بالملاحق

٢- أثناء تطبيق برنامج الإصلاح الإقتصادي عن الفترة من ٢٠٠٨/٢٠٠٧-٩١ شهد متوسط معدل النمو السنوي للناتج المحلي الإجمالي انخفاضا نسبيا خلال الفترتين من (٩١-٩٩، ٢٠٠٠-٢٠٠٧-٢٠٠٨) حيث بلغت (٣٤.٨%، ١٢.١%) **أسوأ** بمعدل تغير يساوي ٦٥.٢%، ولقد ترتب على ذلك انخفاضا لناتج قطاع الخدمات الإنتاجية والناتج في قطاع الزراعة وبلغت النسب للأول (٢٧.٩% **إلى** ١١.٩%) **أسوأ** بمعدل تغير يساوي ٥٧.٣%، وبالنسبة لقطاع الزراعة بلغت النسب (٢٤.٦% إلى ٨.٥%) **أسوأ** بمعدل تغير يساوي ٦٥.٤% مما يعني **أن** معدل الانخفاض في متوسط معدل النمو السنوي لقطاع الزراعة خلال فترة تطبيق برنامج الإصلاح **كان** أكبر من نظيره (الناتج المحلي الإجمالي / الناتج بقطاع الخدمات الإنتاجية).

٣- وبمقارنة متوسط معدل النمو السنوي للناتج خلال الفترتين من (٨٣-٩٠/٩١)، (٩٣-٩٤، ٢٠٠٧) **أسوأ** خلال فترتي (عدم تطبيق- تطبيق) برنامج الإصلاح الإقتصادي في مصر وتأثير ذلك على الناتج في قطاع الزراعة يتضح **الآتي**:

* **أنه** في حين زاد متوسط معدل النمو السنوي للناتج المحلي الإجمالي من ١١.٩% إلى ١٢.٤% خلال الفترتين السابقتين، إلا **أن** هذا المؤشر شهد انخفاضا للناتج في قطاع الخدمات الإنتاجية، وكذلك الناتج في قطاع الزراعة. وبلغت النسب للأول والثاني على الترتيب (١٤.١% إلى ١١.٩%)، وكذلك (٢٤.٢% إلى ١٠.٥%)، مما يعني **أن** الانخفاض

الذاتى للعديتد من السلع الإأساسية والهامة لآذاء المواطنين أوى إلى زيادة العجز فى الميزلنأن
التجارى الزراعى المصرى وذلك كما يوضحه الجدول رقم (٩)

جدول رقم (٨)

نسب الإكتفاء الذاتي من أهم السلع الزراعية خلال الفترة من عام ٢٠٠١ حتى ٢٠٠٦ فى جمهورية مصر العربية

جدول منسق

معدل التغير عن الفترة -٢٠٠١ من ٢٠٠٦	٢٠٠٦*2006	٢٠٠٥2005	٢٠٠٤2004	٢٠٠٣2003	٢٠٠٢2002	٢٠٠١2001	السلع الزراعية
(١.٣)	٥٨.٧58.7	٦١.٢6١.2	٦١.١6١.١	٦٢.٥62.5	٥٣.٣53.3	٥٩.٥59.5	القمح (١)
٠.٨٨	١٢٦.٥١26.5	١٣٥.٤١35.4	١٢١.٧١21.7	١١٧.٨١17.8	١١١.٣١11.3	١٢٥.٤١25.4	للأرز الأبيض
١٠.٢	٦٤.٧64.7	٦٠.١60.١	٧٣.٩73.9	٦٠.٣60.3	٥٧.٩57.9	٥٨.٧58.7	الذرة الشامية
(٣٣.٤)٣٣.٤	٤٣.٢43.2	٤٣.٤43.4	٦١.٥5١.6	٦٢.٤52.4	٦٠.١60.١	٦٤.٩64.9	الفاصوليا
(١٩.٠)١٩.٠	١.٣١.3	١.٨١.8	٣.٣3.3	٤.٧4.7	٤.٠4.0	٤.٢4.2	العدس
٦.٣	١١٥.٤١15.4	١١١.٥١11.2	١١٦.٤١16.4	١١٢.٥١12.5	١٠٩.٦١09.6	١٠٨.٦١08.6	البطاطس
4.43	١١٤.٤١14.4	١١٨.٧١18.4	١٢٥.٦١25.6	١٣٤.٥١34.5	١٢٩.٥١29.6	١١٩.٧١19.7	البصل
(٤.٤٣)	٩٩.٥99.5	١٠٠.٥١00.4	١٠١.١١01.١	١٠١.٥١01.5	٩٨.٨98.8	١٠٠.٥١00.5	الثوم
٠.٤	١٠٠.٥١00.5	١٠٠.٤١00.4	١٠٠.٣١00.3	١٠٠.٢١00.2	١٠٠.١١00.١	١٠٠.١١00.١	الخضروات الطازجة(2)
(١.١)١.١	١١٠.٧١10.7	١٠٨.٦١08.6	١١٠.١١10.١	١٠٧.٢١07.2	١٠٥.٧١05.7	١١١.٩١11.9	المواج
١	١٠٠.٠١00.0	٩٩.٩99.9	٩٩.٩99.9	٩٩.٥99.5	٩٩.٥99.5	٩٩.٠99.0	الفاكهة الطازجة(2)
(٣٤.١)٣٤.١	٣٥.٧35.7	٥٤.٨54.8	٩٠.٩90.9	٥٢.٤52.4	٣٧.٥37.5	٥٤.٢54.2	بذر الكتان
٤٢.١	١٢٢.٦١22.6	١١٦.٧١16.7	٩٦.٦93.6	١٢٢.٢١22.2	١٢٠.٧١20.7	٨٦.٣86.3	بذر عباد الشمس
(٤.٩)٤.٩	٣.٩3.9	٤.٣4.3	١٦.٧١6.7	١٨.٠١8.0	٥.٣5.3	٤.١4.١	فول الصويا
صفر	١٠٠.٠١00.0	١٠٠.٠١00.0	١٠٠.٠١00.0	١٠٠.٠١00.0	١٠٠.٠١00.0	١٠٠.٠١00.0	بذر القطن
١٤٠.٢	٨٢.٤82.4	٨٤.١84.١	٦٠.٧60.7	٥٠.٥50.5	٤٣.٥43.5	٣٤.٤34.3	بذر السمسم
صفر	١٠٠.٠١00.0	١٠٠.٠١00.0	١٠٠.٠١00.0	١٠٠.٠١00.0	١٠٠.٠١00.0	١٠٠.٠١00.0	قصب السكر
صفر	١٠٠.٠١00.0	١٠٠.٠١00.0	١٠٠.٠١00.0	١٠٠.٠١00.0	١٠٠.٠١00.0	١٠٠.٠١00.0	بنجر السكر
(١٥.٢)١٥.٢	٧٤.٢74.2	٨٠.٥80.5	٨٨.٣88.3	٨٦.٥86.5	٨٦.١86.١	٨٧.٥87.5	اللحوم الحمراء
(٠.٢)٠.٢	١٠٠.٠١00.0	١٠٠.٢١00.2	١٠٠.٠١00.0	١٠٠.١١00.١	١٠٠.٢١00.3	١٠٠.٢١00.2	لحوم السواجن والطيور
١.٨٥	٨٢.٨82.8	٨٢.٣82.3	٨١.٣81.3	٨٦.٣86.3	٨٦.٩86.8	٨١.٣81.3	الأسماك الطازجة والمجمدة
٠.٢	١٠٠.٢١00.2	١٠٠.٧١00.7	١٠٠.٧١00.7	١٠٠.٧١00.7	١٠٠.٢١00.2	١٠٠.٠١00.0	البيض الطازج
صفر	١٠٠.٠١00.0	١٠٠.٠١00.0	١٠٠.٠١00.0	١٠٠.٠١00.0	١٠٠.٠١00.0	١٠٠.٠١00.0	اللبن الحليب الخام

(* بيانات أولية)

منسق: الخط: ١٦ نقطة، خط اللغة العربية وغيرها: ١٦ نقطة

منسق: الخط: ١٦ نقطة، خط اللغة العربية وغيرها: ١٦ نقطة

(١) القمح الخام فقط ولا يشمل الدقيق المستورد.

(٢) الخضروات الطازجة تشمل جميع **أنواعها** عدا المحاصيل الشتوية.

(٣) الفاكهة الطازجة تشمل جميع **أنواعها** عدا المحاصيل النشوية

المصدر: الجهاز المركزي للتعينة العامة و**الإحصاء الإحصاء**- دراسة تطور حركة الإنتاج والتجارة الخارجية والمواد للإستهلاك من السلع الزراعية خلال عام ٢٠٠١ حتى ٢٠٠٥.

منسّق: الخط: ١٢ نقطة، خط اللغة العربية
وغيرها: ١٢ نقطة

منسّق: الخط: ١٢ نقطة، خط اللغة العربية
وغيرها: ١٢ نقطة

منسّق: الخط: ١٢ نقطة، خط اللغة العربية
وغيرها: ١٢ نقطة

منسّق: الخط: ١٢ نقطة، غامق، خط اللغة
العربية وغيرها: ١٢ نقطة، غامق

منسّق: الخط: ١٢ نقطة، خط اللغة العربية
وغيرها: ١٢ نقطة

منسّق: الخط: ١٢ نقطة، خط اللغة العربية
وغيرها: ١٢ نقطة

جدول رقم (٩)

تطور الميزان التجاري الزراعي المصري

خلال الفترة من عام ٢٠٠٦-٢٠٠١

(القيمة بالمليون جنية جنييه)

البيانات السنوات	الواردات الزراعية			الصادرات الزراعية		
	العجز في الميزان التجاري	السلع الغذائية	السلع الزراعية	السلع الغذائية	السلع الزراعية	نسبة تغطية الصادرات للواردات %
٢٠٠١/٢٠٠١	١١٦٠٠١٦٦٠٠	٦٣٦٧٦٣٦٧	٦٩٨٤٦٩٨٤	٣٩٩٣٩٩	١٣٥٢١٣٥٢	١٣.١١٣.١
٢٠٠٢/٢٠٠٢	١٣٨٨١١٣٨٨١	٦٨٦٦٦٨٦٦	٩٠٠٧٩٠٠٧	٤٩٨٤٩٨	١٤٩٤١٤٩٤	١٢.٥١٢.٥
٢٠٠٣/٢٠٠٣	١٣١١٣١٣١١٣	٧٢٦٨٧٢٦٨	٩١٧٥٩١٧٥	٣٣٣٠٣٣٣٠	٢٣٨٥٢٣٨٥	٢.٣٢٠.٣
٢٠٠٤/٢٠٠٤	١٣٢٩٦١٣٢٩٦	٩١٣٠٩١٣٠	٩١٠٧٩١٠٧	١١٤٥١١٤٥	٣٧٩٦٣٧٩٦	٢٧.١٢٧.١
٢٠٠٥/٢٠٠٥	١٧٦٢٤١٧٦٢٤	١٠٤٤٢١٠٤٤٢	١٢٨٧١١٢٨٧	٥٦٨٩٥٦٨٩	١٤٣٢١٤٣٢	٢٤.٤٢٤.٤
٢٠٠٦/٢٠٠٦	١٧٣٠٧١٧٣٠٧	١١٠١٣١١٠١٣	١١٧٥١١١٧٥	٥٤٥٧٥٤٥٧	١٣٢٣١٣٢٣	٢٤.٠٢٤.٠

المصدر: الجهاز المركزي للتعينة العامة والإحصاء الإحصاء، النشرة السنوية للتجارة الخارجية، الجزء الأول،

أعداد مختلفة مختلفة.

ويشير الجدول السابق لعدد من المؤشرات الخاصة بتطور الميزان التجاري الزراعي المصري عن الفترة من ٢٠٠٦-٢٠٠١ ونوردها في التالي.

أولاً:- في حين زاد **الجملي** قيمة الصادرات الزراعية من ١٧٥١ إلى ٥٤٥٧ مليون **جنييه** بمعدل زيادة قدرها ٢١١.٧% وذلك عن الفترة من ٢٠٠٦-٢٠٠١ إلا **لأنه** على **الجانبي** الآخر فقد زادت **الجملي** قيمة الواردات الزراعية (السلع الزراعية- السلع الغذائية) من ١٣٣٥١ إلى ٢٢٧٦٥ مليون **جنييه** بمعدل زيادة قدرها ٧٠.٥% وذلك عن **الفترة** السابقة وهي **نتائج تتوافق مع أهداف برنامج الإصلاح الإقتصادي والخاصة** بتشجيع الصادرات والحد من الواردات **لأن** المحصلة عن **الفترة** من ٢٠٠٦-٢٠٠١ **لأنه** زيادة العجز من ١١٦٠٠ إلى ١٧٣٠٧ مليون **جنييه** بمعدل زيادة قدرها ٤٩.٢% مما يعكس عدم قدرة الصادرات من السلع الزراعية والغذائية **معاً** على **تغطية الواردات من نفس السلع كما هو موضح بالعمود الأخير** الأخير (جدول رقم ٩) طوال **الفترة** السابقة وحتى نهاية **الفترة** ٢٠٠٩ ويعكس **ليضا** ضعف النتائج الخاصة بأبحاث الزراعة والغذاء والخاصة باستخدام التقنيات الحيوانية **والهندسية** الوراثة حيث لم تسفر عن زيادات محسوسة **تتنسق** ومعدلات الزيادة **السكانية**.

ثانياً: فيما يتعلق بالنمط الغذائي للأنثيين المصري ونصيب الفرد من مجموعات السلع الغذائية فيوضحها الجدول رقم 9 ونذلك على النحو التالي.

منسق: الخط: غامق، خط اللغة العربية
وغيرها: غامق

منسق: الخط: غامق، خط اللغة العربية
وغيرها: غامق

منسق: كشيده صغيرة

جدول رقم (٩١٠)

الاستهلاك الفردي وما يحويه الغذاء اليومي من السعرات الحرارية والبروتين والدهون لعام

٢٠٠٦ مقارنة بنسبة ١٩٩٢-١٩٩١/٢٠٠١/٩٢.

البيانات	السنة	المنتجات النباتية		المنتجات الحيوانية والسمكية	
		الاستهلاك	% من الجملة الجملة	الاستهلاك	% من الجملة الجملة
نصيب الفرد من الغذاء الصافي (الجملة الجملة) جرام/يوم	١٩٩٢/٩١+٩٩٢/٩١	١٦٤١٤٦٤١	٨٦٨٦	١٤١٨٠٥٤١٨٨.٥	٢٢٢٠٥٢٢٢.٥
سعر/يوم	١٩٩٢	٣٦١٣٦٦١	٩٤٩٤	٣٣٩١٣٣٩١	٢٢٢٢٢٢
(عدد)	٢٠٠١/٢٠٠١	٣٩٠٥٣٩٠٥	٩٢٩٢	٣٥٨٧٣٥٨٧	٣١٨٣١٨
بروتين/يوم	١٩٩٢	٤٤٣٩٤٤٣٩	٩٢٨٩٢.٨	٤١٢٠٤١٢٠	٣١٩٣١٩
جرام	١٩٩٢	١٠٤٦١٠٤٦	٨٣٨٣	٨٧٢٨٧.٢	١٧٤١٧.٤
دهن/يوم	١٩٩٢	١١٥٤١١٥.٦	٨٧.٧٨٧.٧	٩١٩١	٢٤٦٢٤.٦
(جرام)	١٩٩٢	١٢٠٤١٢٠.٤	٨٧.٨٧٨.٨	٩٤٩٩٤.٩	٢٥٠٢٥.٥
	١٩٩٢	٥٨.٨٥٨.٨	٨٧.٨٧	٤٥.٨٤٥.٨	١٣١٣
	١٩٩٢	٦٩.٦٦٩.٦	٧٢.٨٧٢.٨	٥٠.٧٥٠.٧	١٨.٩١٨.٩
	١٩٩٢	٩٣.٢٩٣.٢	٧٩.٨٧٩.٨	٧٤.٤٧٤.٤	١٨.٨١٨.٨

المصدر: **حسبت حسب** من: وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي- قطاع الشؤون الاقتصادية- نشرة الميزان الغذائي لجمهورية مصر العربية- ٢٠٠٦.

ويشير الجدول السابق إلى **الاتمالات**:

- ١- بلغ متوسط ما يعادل كمية الغذاء من السعرات الحرارية نحو ٤٤٣٩ سعرا حراريا لعام ٢٠٠٦ وهو من **الأعلى** المعدلات العالمية (المعدل المعياري الذي توصى به هيئة الصحة العالمية ومنظمة الاغذية والزراعة يقدر بنحو ٢٦٠٠ سعرا حراريا للفرد في المتوسط تختلف وفقا للسن والوزن والنوع والنشاط الفعلي وغيره
- ٢- بلغ متوسط نصيب الفرد من البروتين النباتي والحيواني والسمكي نحو ١٢٠.٤ جرام/يوم، ومتوسط نصيب الفرد من البروتين الحيواني السمكي بلغ نحو ٢٥.٥ جرام/يوم

ثالثاً: **ضابطة** نصيب الفرد من **المساحة المزروعة**:

لبنان أكثر الآفات التي تعوق القطاع الزراعي في مصر عن التطور وتطبيق الفن **الإنتاجي** الحديث على نطاق واسع **لبنان** ما يرجع إلى تفتت الحيازات الزراعية حيث تشير المؤشرات الزراعية في هذا المجال إلى **لبنان** ٥٩% ممن يمارسون نشاط الفلاحة في مصر لديهم أقل من **فدانان** بينما النسبة الباقية وتقدر بنحو ٣١% تتراوح ملكياتهم الزراعية ما بين (١-٥ افدنه). (جدول رقم ١١٤). وباستقراء متوسط نصيب الفرد من الأراضي الزراعية يتبين تدني المؤشر إلى حد بعيد **لبنان** لم يزد عن ٠.١١٥ **فدانان** وذلك عن **الفترة** من ٢٠٠٤-٢٠٠٦ (جدول رقم ١١٢).

ويبدو عمق المشكلة إذا عرفنا أن مساحة الرقعة الزراعية في مصر تساوي ٨.٣ مليون فدان أي حوالي ٣.٥% من إجمالي مساحة مصر ويعمل بهذه الرقعة الزراعية حوالي ٣٠% من إجمالي قوة العمل في مصر وذلك عن السنة ٢٠٠٦ (جدول رقم ١١٦).

ويبدو عمق المشكلة إذا عرفنا **لبنان** مساحة الرقعة الزراعية في مصر تساوي ٨.٣ مليون فدان أي حوالي ٣.٥% من **إجمالي** مساحة مصر. ويعمل بهذه الرقعة الزراعية حوالي ٣٠% من **إجمالي** قوة العمل في مصر وذلك عن السنة ٢٠٠٦ ومع تزايد عدد السكان **لبنان** وتباطؤ عمليات الإصلاح الزراعي مما يعني التدهور المستمر في متوسط نصيب الفرد من الأراضي الزراعية وتدهور **الإنتاجية** معاً. وذلك كما يوضحه جدول رقم (جدول رقم ١١٢).

جدول رقم (١١١)

حجم الحيازات	نسبة المساحة المساحة	نسبة عدد الحيازات	نسبة للمساحة	نسبة عدد الحيازات	نسبة للمساحة	نسبة عدد الحيازات	نسبة للمساحة
١٩٦٥	١٩٧٥/١٩٧٤	١٩٧٨/١٩٧٧	٢٠٠٠	٥٨.٥	١٦.٣٨	٤٨.٨	١٥.٠
أقل من فدانان	٥.٥	٢٨.٤	١٢.٤	٤٢.٦	١٢.٤	٢٨.٤	٥.٥
من فدانان لأقل من ٥ فدادين	٤٦.٢	٠.٦٠	٥٣.٦	٤٩.٣	٥٣.٦	٠.٦٠	٤٦.٢
من ٥ فدادين لأقل من ١٠ فدادين	١٦.٤	٧.١	١٥.٨	٥.٦	١٥.٨	٧.١	١٦.٤
١٠ فدادين فأكثر	٣١.٩	٤.٢	١٨.٢	٢.٥	١٨.٢	٤.٢	٣١.٩

المصدر: زهدى الشامى، المسألة الزراعية والفلاحية، الجذور والأبعاد ومستقبل البديل الديمقراطى وكذلك د/ **لنأنور محمود النقيب**، تفعيل دور البنوك التجارية فى تمويل وتنمية قطاع الزراعة فى مصر، مؤتمر **نمحو** وضع سياسات جديدة للنهوض بالقطاع الزراعى فى مصر، القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، **أكتوبر، ٢٠٠٩**، ص ٦.

منسّق: الخط: ١٢ نقطة، خط اللغة العربية
وغيرها: ١٢ نقطة

منسّق: الخط: ١٢ نقطة، خط اللغة العربية
وغيرها: ١٢ نقطة

منسّق: الخط: ١٢ نقطة، خط اللغة العربية
وغيرها: ١٢ نقطة

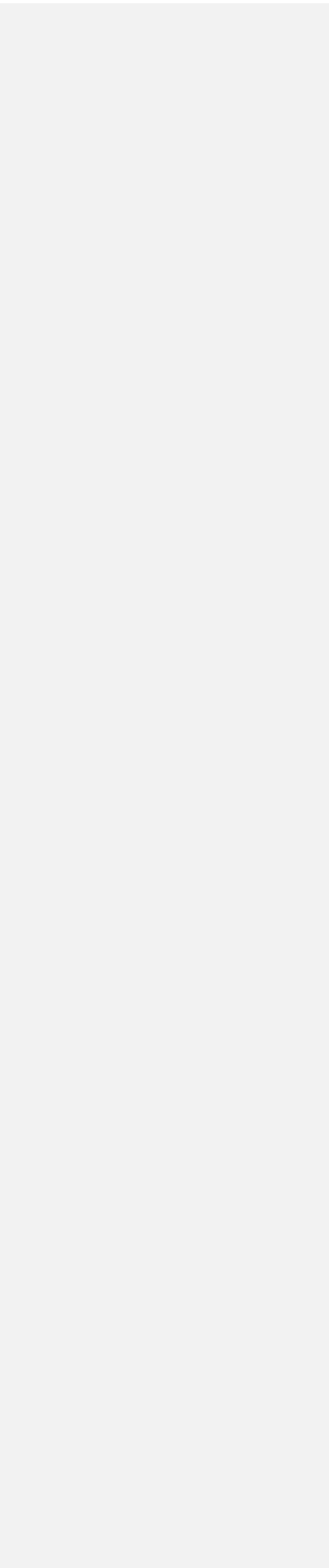
منسّق: الخط: ١٢ نقطة، خط اللغة العربية
وغيرها: ١٢ نقطة

منسّق: الخط: ١٢ نقطة، خط اللغة العربية
وغيرها: ١٢ نقطة

منسّق: الخط: ١٢ نقطة، خط اللغة العربية
وغيرها: ١٢ نقطة

منسّق: الخط: ١٢ نقطة، خط اللغة العربية
وغيرها: ١٢ نقطة

منسّق: الخط: ١٢ نقطة، خط اللغة العربية
وغيرها: ١٢ نقطة



|

جدول رقم (١١٢) (١١)

المساحات المساحة المنزرعة والمحصولية ومتوسط نصيب الفرد منها

السنوات	عدد السكان مليون نسمة	إجمالي المساحة المنزرعة مليون فدان	المساحة المحصولية مليون فدان	معامل التكتيف الزراعي %	متوسط نصيب الفرد من الأراضي الزراعية (فدان)	متوسط نصيب الفرد من المساحة المحصولية (فدان)
٢٠٠٤	٧٠.٥	٨.٤١١	١٤.٩٢٠	١.٧٧٤	٠.١١٩	٠.٢١٢
٢٠٠٥	٧٢.٦	٨.٣٨٥	١٤.٩٠٥	١.٧٧٨	٠.١١٥	٠.٢٠٥
٢٠٠٦	٧٤.١	٨.٢٧٩	١٤.٥٥١	١.٧٥٨	٠.١١٢	٠.١٩٦

المصدر: من وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي، الإدارة المركزية للأقتصاد الزراعي وكذلك الأوراق المالية العالمية ولنا انعكاساتها على قطاع الزراعة والغذاء العربى والمصرى، مؤتمر نحو وضع سياسات جديده للنهوض بالقطاع الزراعى فى مصر، القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، اكتوبر، ٢٠٠٩.

وملخص القول **لأن** برنامج الإصلاح الإقتصادى قد حقق نتائج إيجابية فيما يتعلق بنسب **الاكتفاء** الذاتى لبعض المحاصيل الزراعية فى حين يظل الكثير من المنتجات لم يصل بعد لمرحلة **الاكتفاء** الذاتى^(١١) مما يتطلب الإستيراد وزيادة العجز فى الميزان التجارى السلفى.

كما تحققت نتائج إيجابية فى مجال متوسط نصيب الفرد من استهلاك الأغذية فى مصر خاصة البروتين الحيوانى **لذا** يقترب من المعدل المعيارى والذى توصى به هيئة الصحة العالمية ومنظمة الأغذية والزراعة (الفاو)^(١٢).

أما على مستوى متوسط نصيب الفرد من الأراضي الزراعية فقد **انخفضت** من ١١٩-١١٩ إلى ١١٢-١١٢ فداناً بمعدل تغير سالب يساوى (-) ٥.٩%،

كما **لنا** انخفاض متوسط نصيب الفرد من المساحة المحصولية فداناً من ٢١٢ إلى ١٩٦. وبمعدل تغير سالب يساوى (-) ٧.٦٥ وذلك عن **لفترة** من ٢٠٠٤-٢٠٠٦.

بند ٣: تحليل مؤشرات العمالة بقطاع الزراعة المصرى فى ضوء برنامج الإصلاح الإقتصادى وتتضمن المؤشرات الخاصه بقطاع الزراعة المصرى بالنظر الى الجداول رقم (١٤/١٣/١٢) خلال فترة تطبيق برنامج الإصلاح الإقتصادى وتتضمن الآتى:

١- يستحوذ قطاع الزراعة فى مصر على **الجاناب الأكبر الأكبر** من تشغيل العمالة حيث قدر المتوسط السنوى لنسبة المشتغلين بالقطاع من **إجمالي** العمالة بنحو ٢٩.٦% وذلك عن **الفترة** من ٢٠٠٠-٢٠٠٨ يليه فى **الأهمية** قطاعات (الصناعات التحويلية-)

تجارة الجملة والتجزئة واصلاح المركبات ذات المحركات- /الإدارة العامة والدفاع/ التعليم/ الأبنية/البناء والتشييد والنقل والتخزين والاتصالات) وبلغ المتوسط السنوى لنسبة المشتغلين (١١.٥/١١.٥/١٠.١/١٠.٣/٨.٥/٦.٥%) وذلك عن الفترة السابقة (جدول رقم ٢٢٢ بالملاحق).

٢٣- حدث تراجع فى معدل الزيادة لنسبة المشتغلين وفقا للنشاط الإقتصادى فى عدد كبير من هذه الأبنية/شطة ومن ذلك (التعدين واستغلال المحاجر/ الصناعات التحويلية/ تجارة الجملة والتجزئة واصلاح المركبات/ الوساطه الماليه/ الإدارة العامة والدفاع/ التعليم/ الصحة والعمل الاجتماعى) وذلك عن الفترة السابقة جدول رقم (٢٢٢ بالملاحق العمود الأخير).

٢٣- فى حين حدثت زيادة فى معدل التغير لنسب المشتغلين بقطاع الزراعة عن الفترة من ٢٠٠٠-٢٠٠٨ إلا لنأينه على الجانب الآخر فإننا معدل التغير لنسبة المشتغلين بقطاع الصناعات التحويلية سجل قيمة سالبة مما يبرز اهمية قطاع الزراعة فى تشغيل العمالة فى الاقتصاد المصرى.

٣٤- فى حين حدثت زيادة فى معدل التغير لنسب المشتغلين فى عدد كبير من القطاعات الاقتصادية شملت قطاعات (الزراعة/ صيد الأسماك/ الكهرباء والغاز والنسيج/ الأبنية/البناء والتشييد والفنادق والمطاعم/ النقل والتخزين والاتصالات) لنأينشطة العقارات والتأجير وخدمات الأعمال/ خدمات المجتمع والخدمات الاجتماعية/ لنأينشطة غير كاملة التوصيف) وذلك عن الفترة من ٢٠٠٠/٢٠٠٨ إلا لنأين معدل التغير بالزيادة فى نسب المشتغلين بقطاع الزراعة عن الفترة السابقة كلنات أقلها جميعا وسجلت النسبة ٦.٢% (جدول رقم ٢ بالملاحق العمود الأخير).

٤٥- بالرغم من استحواس قطاع الزراعة المصرى على الجزء الأكبر الأكبر من لجمالإجمالى العمالة على مستوى النشاط الإقتصادى للدولة إلا لنأين معدل النمو لهذه العمالة بالقطاع سجلت نسب متدنية لذا ما قورنت بنظيرتها فى العديد من الدول العربية وقدرت القيمة بنحو ٠.٧% فى حين سجل مع معدل النمو للعمالهية بالقطاع الزراعى قيم قدرها (١.١) (الأردن)/٠.٩ (تونس) /٢.٦ (الجزائر)/ ١.٣ (جيبوتى)/ ١.٣ (السودان)/ ٢.٣ (سوريه)/ ٢٥ (الكويت)/ ٢.٤ (موريتانيا)/ ١.٧% (اليمن)) وذلك عن الفترة ٢٠٠٣-٢٠٠٤ (جدول رقم ٣ بالملاحق).

في تقرير التنمية البشرية الصادر عن برنامج الامم المتحدة للعام ٢٠٠٥ ما يفيد بأهمية هذا القطاع في تشغيل العمالة نساء والحد من ظاهرة البطالة عامة والاقتصاد المصري خاصة. وذلك كما يتبين من الجدول رقم (١٤) التالي وفيه يشير إلى الآتي:

جدول رقم (١٣)

اللامساواة الجنوسية في النشاطات الاقتصادية %

	النشاط الاقتصادي للأنثى		الزراعة		الصناعة		الخدمات	
	من عمر ١٥ عام وفوق المعدل × كنسبة مئوية	٢٠٠٢	الرجال	النساء	الرجال	النساء	الرجال	النساء
تنمية بشرية متوسطة	٢٠٠٢	٢٠٠٢	-٩٥	-٩٥	-٩٥	-٩٥	٢٠٠٢-٩٥	٢٠٠٢-٩٥
ماليزيا	٤٩.٢	٦٢	٢١	٢٩	٢٤	٥٧	٤٥	
مصر	٣٦	٤٦	٢٧	٧	٢٥	٥٤	٤٨	
المغرب	٤١.٩	٥٣	٦	٤٠	٣٢	٥٤	٦٣	
الهند	٤٢.٥	٥٠						
السودان	٣٥.٧	٤٢						
تركيا	٥١.٢	٦٣	٢٤	١٥	٢٨	٢٩	٤٨	
فنزويلا	٤٤.٢	٥٥	٢	١٥	٢٨	٨٦	٥٧	
البرازيل	٤٣.٧	٥٢	١٦	٢٤	١٠	٧٤	٤٩	
تايلاند	٧٢.٩	٨٥	٤٨	١٧	٢٠	٣٥	٣٠	
تنمية بشرية مرتفعة								
المكسيك	٤٠.٦	٤٩	٦	٢٤	٢٢	٧٢	٤٨	
الإمارات المتحدة	٣٢.١	٣٨	(٠)	٩	١٤	٨٦	٥٥	
الأرجنتين	٧.٢	٤٨	(٠)	١	١٢	٨٧	٦٩	
جمهورية كوريا	٥٤.٤	٧١	١٢	٩	١٩	٧٠	٥٧	

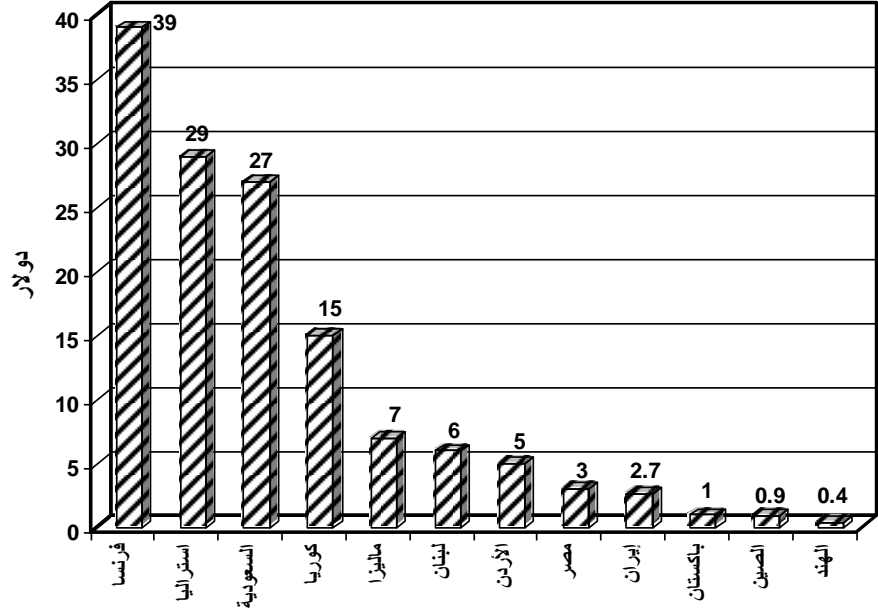
المصدر: تقرير التنمية البشرية، برنامج الأمم المتحدة للعام ٢٠٠٥، صفحات مختلفة.

ويشير الجدول السابق إلى الآتي:

- ١- في مصر سجلت نسبة العمالة للنساء عن الفترة من ٢٠٠٣-٩٥ في النشاط الزراعي ٣٩% مقابل ٢٧% للرجال، وهي بذلك تتفوق على نسبة المساهمة النسائية في قطاع **الصناعة والصناعة** والتي بلغت ٧% مقابل ٢٥% للرجال.
- ٢- على مستوى كثير من دول العالم النامي عامة والدول العربية خاصة تبرز أهمية قطاع الزراعة بالنسبة للعمالة المصريه (رجال) فقد سجلت المساهمة ٢٧% متفوقة في ذلك على نسبة المساهمة في كثير من الدول النامية مثل (ماليزيا/ المغرب / فنزويلا/ البرازيل/

الشكل رقم (١)

أنتاجية العامل الزراعي في عدد من الدول (العربية/ النامية/ المتقدمة)



منسّق: متوسط، تباعد الأسطر: مفرد

منسّق: الخط: غامق، خط اللغة العربية
وغيرها: غامق

منسّق: متوسط

منسّق: الخط: ١٢ نقطة، خط اللغة العربية
وغيرها: ١٢ نقطة

المصدر: التقرير الإقتصادي العربي الموحد ٢٤ فبراير ٢٠٠٧

ويظهر الشكل السابق **لبنان** إنتاجية العامل الزراعي تصل إلى ٣ دولار في مصر بينما سجل قيمة قدرها (٥/٦/٢٧) دولار في كل من السعودية، **لبنان**، **الأردن** على الترتيب كما تفوقت **لبنان** إنتاجية العامل في مصر على نظيره في كل من (باكستان/ **لبنان** / الصين/ الهند) وبلغت القيم للدول الثلاث على الترتيب (١/٩/٠.٤) دولار وعمامة تنخفض **لبنان** إنتاجية العامل الزراعي في الدول العربية بالمقارنة بنظيرتها في الدول المتقدمة خاصة في **لبنان** إنتاج بعض المحاصيل ففي حين سجلت بالدول العربية قيمة قدرها (١٠.٥% الحبوب، ٠.٧ الخضار / ٠.٥ الفاكهه/ ٠.٦ البقول / ٠.١١ الدرنات) إلا **لبنان** سجلت بالدول المتقدمة لنفس المجموعات المحصولية السابقة قيمة قدرها (١١٧.٣ الحبوب / ١٠.٧ الخضار / ١٠.٥ الفاكهه / ٠.٥ البقول / ٧.٣ الدرينات) (التقرير الإقتصادي العربي / الموحد/ سبتمبر ٢٠٠٦، ص ١٢)

وفي الحقيقة **لبنان** انخفاض **لبنان** انخفاض معدل النمو للعمالة بقطاع الزراعة المصري بالمقارنة بباقي قطاعات الاقتصاد الأخرى وانخفاض **لبنان** إنتاجية العامل الزراعي وتداول فرص

الكسب الناجم عن غياب سياسات زراعية فعالة تتسم بالشفافية والاستغلال الأمثل للموارد

الزراعية^(١٢).

بفإنما يعكس عدد من السمات الخاصة بقطاع الزراعة المصرى **الذي** يعد قطاع طارد للعمالة وغير **جاذب** لها كنتيجة لضعف التوسع فى الصناعات الريفية وتطوير البيئة التحتية الزراعية وذلك لعدد من **الأسباب** وأهمها:

١- نقص الإستثمار (المحلى -الأجنبى) بقطاع الزراعة.

٢- نقص التمويل المصرفى بالعمله (المحلية- الأجنبية) بقطاع الزراعة.

٣- تقلبات **أسعار** السلع الزراعية وعدم استقرارها مما يضر بالدخل القومى بصفة عامه و**دخل** الفلاحين بصفة خاصه.

ويكون من المناسب فى هذا المجال **لأن** **تتعرض** بالتحليل والدراسة للنقاط الثلاث السابقة

لعلاقتها الوطنية بمستقبل قطاع الزراعة فى مصر.

الوطنية بمستقبل قطاع الزراعة فى مصر.

جدول رقم (١٢)

التوزيع النسبي للمشتغلين وفقا للنشاط الإقتصادي، مصر ٢٠٠٨-٢٠٠٤

النشاط الإقتصادي	٢٠٠٤	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨	٢٠٠٩	٢٠١٠	٢٠١١	٢٠١٢	معدل التغير للفترة %٢٠٠٤-٢٠١٢
الزراعة والصيد	29.1	27.9	26.9	29	٢٦.١	0.9	0.6	0.6	0.6	٦.٤
صيد الأسماك	0.6	0.6	0.6	0.8	0.8	0.7	0.9	0.6	0.6	٠.٦
التعدين واستغلال المحاجر	0.3	0.3	0.2	0.3	0.1	0.2	0.2	0.2	0.2	٣٢.٣
الصناعات التحويلية	11.9	12	11.6	11.5	11.1	10.9	11.1	11.6	12	٤.٤
الكهرباء والغاز والبخار وخدمات المياه الساخنة	1.2	1.2	1.4	1.3	1.1	1.3	1.1	1.3	1.4	٨.٣
الإنشاءات (التشييد والبناء)	7.9	7.7	7.4	8.5	7.5	7.4	7.4	7.4	7.7	٢٧.٨
تجارة الجملة وإصلاح المركبات ذات المحركات والدراجات النارية والسلع الشخصية والمنزلية	11.7	12.1	12.9	11.1	12	11.9	11.9	12.9	12.1	٩.٤
الفنادق والمطاعم	1.6	1.8	1.9	2	1.9	1.8	1.6	1.9	1.8	٣١.٣
التقنية والتخزين والاتصالات	6.5	6.5	6.3	6.8	6.3	6.3	6.3	6.3	6.5	٧.٧
الوساطة المالية	1.1	1.1	1.2	0.9	1	1.1	1.1	1.2	1.1	٣٦.٤
إنشاء العقارات والتأجير وخدمات الأعمال	1.8	1.9	1.9	2	1.9	1.9	1.9	1.9	1.9	١١.١
الإدارة العامة والدفاع	10.6	10.7	10.9	9.6	10.3	11.2	10.9	10.9	10.7	٤.٨
التعليم	10.4	10.4	11	9.9	9.9	10.9	11	11	10.4	١٢.٥
الصحة والعمل الاجتماعي	3.1	3.2	3.3	2.6	2.7	3	3.3	3.3	3.2	١٦.١
خدمات المجتمع والخدمات الاجتماعية والشخصية الأخرى	2	2	2.1	2.4	2.2	2.3	2.1	2.1	2	٣.٣
خدمات أفراد الخدمة المنزلية الخاصة للأسر	0.3	0.3	0.3	0.3	0.2	0.2	0.2	0.3	0.3	صفر
نشطة غير كاملة التوصيف	0.01	0.02	0	0.2	0	0	0	0	0.02	٩
الإجمالي	10	100	100	100	100	100	100	100	100	100
العدد بالمليون	17.2	17.6	17.9	18.1	18.7	18.1	18.1	17.9	17.6	22.5

العمالة الكلية والعمالة في القطاع الزراعي في الدول العربية لعام ٢٠٠٤

الدول	العمالة الكلية في كافة القطاعات (بالآلاف نسمة)	العمالة في القطاع الزراعي (بالآلاف نسمة)	% النمو ٢٠٠٤-٢٠١٢
مجموع الدول العربية	111.686	32.262	1.0
الأردن	1.937	196	1.1
الإمارات	1.670	67	-2.7
البحرين	352	3	0.0
تونس	4.212	974	0.9
الجزائر	12.027	2.801	2.6
جيبوتي	355	273	1.3
السعودية	552	633	-3.5
السودان	13.818	7.938	1.3
سورية	252	1.636	2.3

للعراق	7.317	٣.٦	610	-1.3
عمان	1.082	3.1	362	0.7
قطر	341	1.5	4	0.0
للكويت	1.634	15.1	30	25.0
لبنان	1.414	3.0	40	-3.7
ليبيا	2.019	2.9	94	-3.5
مصر	27.890	2.9	689	2.4
المغرب	979	2.5	4.297	0.3
موريتانيا	1.328	2.9	689	2.4
اليمن	6.504	3.8	3.019	1.7
فلسطين	815	-	163	-

جدول رقم (١٤)

للمساواة الجنوسية في النشاطات الاقتصادية %

	النشاط الإقتصادي للإناث		الزراعة		الصناعة		الخدمات	
	من عمر ١٥ عاماً و فوق	المعدل × كنسبة مئوية	الرجال	النساء	الرجال	النساء	الرجال	النساء
تنمية بشرية	٢٠٠٢	٢٠٠٢	٢٠٠٢	٢٠٠٢	٢٠٠٢	٢٠٠٢	٢٠٠٢	٢٠٠٢
متوسط	٤٩.٢	٦٢	١٤	٢١	٢٩	٣٤	٥٧	٤٥
ماليزيا								
مصر	٣٦	٤٦	٣٩	٢٧	٧	٢٥	٤٥	٤٨
المغرب	٤١.٩	٥٣	٦	٦	٤	٣٢	٤٥	٦٣
الهند	٤٢.٥	٥٥						
السودان	٣٥.٧	٤٢						
تركيا	٥١.٢	٦٣	٥٦	٢٤	١٥	٢٨	٢٩	٤٨
فنزويلا	٤٤.٢	٥٥	٢	٥	١٢	٢٨	٨٦	٥٧
البرازيل	٤٣.٧	٥٤	١٦	٢٤	١١	٢٧	٧٤	٤٩
تايلاند	٧٢.٩	٨٥	٤٨	٥٥	١٧	٢١	٣٥	٣١
تنمية بشرية مرتفعة	٦٠.٦	٤٩	٦	٢٤	٢٢	٢٨	٧٢	٤٨
المكسيك								
الإمارات المتحدة	٣٢.١	٣٨	(+)	٩	١٤	٣٦	٨٦	٥٥
الإرجنتين	٧.٢	٤٨	(+)	١	١٢	٣١	٨٧	٦٩
جمهورية كوريا	٤٤.٥	٧١	١٢	٩	١٩	٣٤	٧١	٥٧

بنيءء: تحليل مؤشرات الاستثمار (المحلى- الأجنبى) لقطاع الزراعة فى ضوء برنامج الإصلاح

الإقتصادى

ويمكن استنباط عدد من المؤشرات الخاصه بتوزيع الأستثمار الثابت الأجمال وفقاً لطبيعة

النشاط خلال فترة تطبيق برنامج الإصلاح الإقتصادى فى مصر وذلك كما يوضحها الجدول

التالى.

منسّق: المسافة البادئة: قبل: -30.0 سم، معلقة: 96.1 سم

منسّق: الخط: غامق، خط اللغة العربية وغيرها: غامق

بالنظر الى الجدول رقم ١٣ ويشير إلى توزيع الإستثمار الثابت الإجمالي وفقاً لطبيعة النشاط (بالمليون جنية) في ج.م.ع عن الفترة من ١٩٢/٩١-٢٠٠٦-٢٠٠٧ (فترة تطبيق برنامج الإصلاح الإقتصادي وحتى نهاية العقد) ويمكن استنتاج عدد من المؤشرات في عدد من القطاعات الإقتصادية بالدولة والخاصة بالإستثمارات الثابتة ونوردها في التالي:

جدول رقم (١٤٤)

توزيع الإستثمار الثابت الإجمالي وفقاً لطبيعة النشاط في ج.م.ع
عن الفترة من (٢٠٠٧/٢٠٠٦-٩٤/٩٣)

السنوات	الزراعة			للصناعة والتعدين			التشييد		
	حجم الإستثمار	متوسط معدل النمو السنوي %	الأهمية النسبية من الإجمالي	حجم الإستثمار	متوسط معدل النمو السنوي %	الأهمية النسبية	حجم الإستثمار	متوسط معدل النمو السنوي %	الأهمية النسبية
	٩٦/٩٥-٩٤/٩٣	٩٩-٩٨/٩٧-٩٦	٢٠٠٧/٢٠٠٦/٢٠٠٥	٩٦/٩٥-٩٤/٩٣	٩٩-٩٨/٩٧-٩٦	٢٠٠٧/٢٠٠٦/٢٠٠٥	٩٦/٩٥-٩٤/٩٣	٩٩-٩٨/٩٧-٩٦	٢٠٠٧/٢٠٠٦/٢٠٠٥
٩٦/٩٥-٩٤/٩٣	٩٨٥٦	٢.٨%	٨.٤%	٢.٧٨٦	٩.٨%	١٧.٨	١٩٣٧	١٨.٤%	١.٧
٩٩-٩٨/٩٧-٩٦	١٩٩١٩	٣٤.٠%	١١	٣٤٥٢٢	٢٢.٠%	١٩.١	٣٦٩٢	٣٠.٢%	٢.٠٤
٢٠٠٧/٢٠٠٦/٢٠٠٥	٢٣٠١١	٥.٢%	٦.٣%	٦٩٠٠٧	٣٣.٣%	١٨.٨	٧٧٨٩	٣٧.٠%	٢.١٢
٩١/٩٠-٩٠/٨٩	٦٧.٩			١٦.٧٢			١٢.٤٨		
٩٣/٩٢									
٩٦/٩٥-٩٤/٩٣	٦٤٣٥	٢.٨%	٨.٤%	٦.٧٨٦	٩.٨%	١٧.٨	١٩٣٧	١٨.٤%	١.٧
٩٩-٩٨/٩٧-٩٦	١٩٩١٩	٣٤.٠%	١١	٣٤٥٢٢	٢٢.٠%	١٩.١	٣٦٩٢	٣٠.٢%	٢.٠٤
٢٠٠٧/٢٠٠٦/٢٠٠٥	٢٣٠١١	٥.٢%	٦.٣%	٦٩٠٠٧	٣٣.٣%	١٨.٨	٧٧٨٩	٣٧.٠%	٢.١٢

المصدر: تم تركيب الجدول من جدول رقم ١٣ بالملاحق ومصدره: ج.م.ع، وزارة التخطيط، وثيقة مرجعية عن اهم متغيرات الاقتصاد القومي خلال الفترة من ٥٩-٦٠-٩٩-٢٠٠٠، اغسطس ٢٠٠٠ وكذلك وكذلك البنك المركزي المصري، المجلة الاقتصادية، أعداد مختلفة

Source: Ministry of Economic Development

ويشير الجدول السابق إلى الآتي:

١- حدثت زيادة في متوسط معدل النمو السنوي في **الإجمالي** الإستثمار الثابت على السنوي القومي خلال الفترات من ٩٣-٩٥-٩٦/٩٧-٩٨/٩٩-٢٠٠٠/٢٠٠١-٢٠٠٢ وبلغت النسب (١٢.٧، ١٨.٢، ٣٤.٤) على الترتيب، وترتب على ذلك **أن** زاد المتوسط السنوي لمعدل النمو في كل من قطاعي الصناعة والتعدين/ وقطاع التشييد وبلغت النسب للقطاعين عن الفترات الثلاثة على الترتيب (١٨.٨/٢٢ / ٣٣.٣% للصناعة) وكذلك (١٨.٤ / ٣٠.٢ / ٣٧% للتشييد) أما فيما يتعلق بقطاع الزراعة فقد تقلبت النسب ما بين الزيادة وال**انخفاضاً** إلا

لأنها تدهورت خلال الفترتين من ٩٦-٩٨ وكذلك ٢٠٠٤-٢٠٠٦ **لذا لنأخذ** متوسط معدل النمو السنوي للقطاع من ٣٤ إلى ٥.٢% على الترتيب وذلك بمعدل تغير **سالم** يساوي (٨٤.٧%) (جدول رقم ١٣)

٢- فيما يتعلق **بالأهمية النسبية للإستثمارات** الثابتة فى كل قطاع بالنسبة **الإجمالية** الإستثمار الثابت على المستوى القومى فقد سجلت زيادة فى كل من قطاعى **الصناعة والتشييد** / وقطاع التشييد عن الفترات الثلاثة وعلى الترتيب وبلغت النسب (١٧.٨ / ١٩.١ / ١٨.٨%) **للصناعة** وكذلك (١.٧ / ٢.٠٤ / ٢.١٢) للتشييد

فى حين تقلبت **الأهمية النسبية من إجمالية** الإستثمار لقطاع الزراعة ما بين الزيادة والنقص و**انخفضت** خلال الفترتين من (٩٦-٩٩ إلى ٢٠٠٤-٢٠٠٦) حيث **انخفضت** من ١١ إلى ٦.٣% وذلك بمعدل تغير **سالم** يساوى (-٤٢.٧%) مما يوضح تراجع **الأهمية النسبية** لقطاع الزراعة من **إجمالية** الإستثمارات الثابتة الاجمالية بالمقارنة بباقى القطاعات **وويبدو** ذلك من تراجع متوسط معدل النمو السنوى للقطاع كما سبق توضيحه.

أما على مستوى الأستثمارات المنفذه بالقطاعات الإقتصادية المختلفه عن السنه ٢٠٠٧

فيمكن أستنتاج عدد من النقاط فى هذا المجال كما يوضحها الجدول التالى.

ويأتى نحو ٧١% من **إستثمارات** قطاع الزراعة من القطاع الخاص فى حين

تساهم الحكومه بنحو ٢٨% وذلك كما يوضحه الجدول التالى

منسَّق: متوسط

جدول رقم (١٥)

الإستثمارات المنفذه بالقطاعات الإقتصادية عن السنة ٢٠٠٧-٢٠٠٨ (بالمليون جنية)

الإجمالي	قطاع خاص		الشركات العامة		هيئات اقتصادية		قطاع حكومي	
	قيمة	%	قيمة	%	قيمة	%	قيمة	%
الإجمالي العام	١٩٩٥٣٥.٣	١٠٠	٢٢٨٩٣.٥	١٠٠	١٠٤٩٦.٧	١٠٠	٣٢٠٩٤.٩	١٠٠
الزراعة والري	٧٨٨٣.٥	٣.٩	٠	٠	١١٣.٧	١.١	٢٥٤٦.٨	٧.٩
والإستصلاح								
البترول الخام	١٢٣٥٩.٩	٨.٥	٩٤١.٦	٤.١	١٧.٧	٠.١٧	٠	٠
الغاز الطبيعي	٢٢١٠١.٦	١٤.٠	٣٢٥٠	١٤.٢	٥١.٦	٠.٥	٠	٠
إستخراجات أخرى	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠
تكرير البترول	٦٩٤٦.٠	٤.١	١٤٤٦	٦.٣	٠	٠	٠	٠
تحويلية أخرى	٣٦١٢٩.٣	٢٣.١	٤٧١٥	٢٠.٦	٣٦	٠.٣٤	٤٥٥.٦	١.٤
الكهرباء	٩٩٨٦.٨	٠	٧٠٣٠.٩	٣٠.٧	٢٢٢٤.٨	٢١.٢	٧٣١.١	٢.٣
المياه	٦٢٥١.٢	٠	٠	٠	٨٨٦.٨	٨.٣	٥٣٨٤.٤	١٦.٨
التشييد والبناء	٣٣٢١.١	٢	٦٠٠.٩	٢.٦	٠	٠	٦٥.٢	٠.٢
النقل والتخزين	٢٥١٩٠.٢	٩.٧	٣٥٨٣.٨	١٥.٧	٤١٨٠.٦	٣٩.٨	٤٤٠٨.٨	١٣.٧
الاتصالات	١٤٦٦٨.٩	١٠.٣	٠	٠	٢١٩.٤	٢.١	٧٠٥	٢.٢
قناة السويس	٢٧٦.٩	٠	٠	٠	٢٧٦.٩	٢.٦	٠	٠
تجارة الجملة والتجزئة	٥٢١٣.١	٥.٠	١٥٣.٤	٠.٧	٥٩.٧	٠.٥٧	٠	٠
الوساطة المالية	٩٣٦.١	٠	٥٥٧.٥	٢.٤٣	٣٧٤.٤	٣.٦	٤.٢	٠.٠١٣
التأمين والضمان	٥٠.٣	٠	٦.٠	٠.٠٣	٣١.٣	٠.٣	١٣	٠.٠٤
الإجمالي								
المطاعم والفنادق	٥٥٥٧.١	٣.٧	٣٣٩.٩	١.٥	١٥.٢	٠.١٤	٢٦٤	٠.٨٢
الأنشطة العقارية	١٣٠١٢.٠	٩.٥٩	١٢٨٠٠	٥.٥٩	٩٢.٣	٠.٩	١١٩.٧	٠.٣٧
خدمات التعليم	٥٧٠٠.٥	٢.٢٤	٣٠٠٠	١.٢٤	١٧.٢	٠.١٦	٢٦٨٣.٣	٨.٤
الخدمات الصحية	٤٧٠٩.٠	١.٤	٢٠٣.٣	٠.٩	١٤٧.٦	١.٤	٢٤٨٣.١	٧.١
الصرف الصحي	٥١٩٥.٦	٠	٠	٠	٨٠.٢	٠.٧٦	٤٣٩٣.٦	١٣.٧
أخرى	١١٤٧٥.٥	٥.٧٥	٦٥.٢	٠.٣	٩٦٩.٥	٩.٢	٥٢٦٥.٨	١٦.٤
تسويات	٢٥٧١.٣	٠	٠	٠	٠	٠	٢٥٧١.٣	٨.٠

المصدر: البنك المركزي المصري، نشر الإحصائية الشهرية، عدد ١٤٧، يونيو ٢٠٠٩، ص ١٢٩.

ويأتى نحو ٧١% من إستثمارات قطاع الزراعة من القطاع الخاص فى حين تساهم

الحكومة بنحو ٢٨% - جدول رقم (٥)

منسّق: كشيده صغيرة، تباعد الأسطر:
5.1 سطر

جدول رقم ١٦: مساهمة القطاعات المختلفة في الأنشطة الاقتصادية عام ٢٠٠٧

	Government Sector		Economic Authorities		Public Companies		Private Sector		Total Value
	Value	%	Value	%	Value	%	Value	%	
Total investments	25.630	16	6.401	4	27.188	18	96.123	62	155.342
Agriculture, Irrigation & Reclamation	2.084	28	106	1	0	0	2.358	71	7.547
Mining, Crude & Oil Products	257	1	25	0	5.226	13	36.290	87	41.799
Electricity & Water	3.974	39	1.315	13	4.785	47	0	0	10.074
Construction & Building	41	2	4	0	420	17	2.000	51	2.464
Transportation & Communications and Storage	3.919	14	3.501	12	8.640	30	12.625	44	28.686
Suez Canal	0	0	303	100	0	0	0	0	303
Wholesale & Retail Trade	0	0	30	1	355	15	2.050	84	2.435
Financial Intermediation, Insurance and Social Solidarity	3	1	34	8	408	92	0	0	446
Restaurants & Hotels	400	10	24	1	260	6	3.450	83	4.134
Real Estate Activities	101	1	46	0	0	0	11.500	99	11.646
Educational Services	2.503	55	50	1	0	0	2.000	44	4.553
Health Services	1.221	44	127	5	0	0	1.400	51	2.748
Others	8.124	70	797	7	63	1	2.700	23	11.683
Settlements	3.000	100	0	0	0	0	0	0	3.000

ويشير الجدول السابق لعدد من النقاط المؤشوات الخاصة بإستثمارات القطاعين (الخاص-الحكومي):

١- بلغت نسبة الإستثمارات المنفذة (قطاع خاص) من إجمالي إستثمارات القطاع وذلك في قطاع

الزراعة نحو ٣.٩% وهو في ذلك يأتي في المركز الثامن من حيث الأهمية بعد قطاعات (البترول الخام ٨.٥% / الغاز الطبيعي ١٤% / تكرير البترول ٤.١% / صناعات تحويلية أخرى ٢٣.١% / النقل والتخزين ٩.٧% / الاتصالات ١٠.٣% / الأنشطة العقارية ٩.٥%).

٢- على مستوى القطاع الحكومي بلغت الإستثمارات المنفذة بقطاع الزراعة كنسبة من إجمالي الإستثمارات ٧.٩% وهو في ذلك يأتي في المركز السابع بعد قطاعات (المياه ١٦.٨% / النقل والتخزين ١٣.٧% / خدمات التعليم ٨.٤% / الصرف الصحي ١٣.٧% / أخرى ١٦.٤% / تسويات ٨%).

٣- أما على مستوى الشركات العامة فإن حجم الإستثمارات المنفذة بقطاع الزراعة = صفر.

٤- سجلت نسبة المساهمة للإستثمارات المنفذة (هيئات إقتصادية) بقطاع الزراعة نسبة متدنية للغاية وقدرت بنحو ١.١%. وبذلك يأتي قطاع الزراعة في المركز العاشر من حيث العمالة

منسّق: المسافة البادئة: قبل: -30.0 سم، معلقة: 36.0 سم

النسبية من إجمالي إستثمارات القطاع. حيث يسبقه في الأهمية قطاعات (الغاز الطبيعي ٤٤.١٪ / الكهرباء ٢١.٢٪ / المياه ٨.٣٪ / النقل والتخزين ٣٩.٨٪ / الاتصالات ٢.١٪ / قناة السويس ٢.٦٪ / الوساطة المالية ٣.٦٪ / الخدمات الصحية ١.٤٪ / الصرف الصحي ٧.٦٪ / أخرى ٩.٢٪).

مما يعكس عدم الاهتمام بتطوير قطاع الزراعة من قبل الهيئات الاقتصادية المختلفة بالدولة وتشير البيانات والأحصاءات الخاصة

١- في حين أن إستثمارات القطاع الخاص في قطاع الزراعة قدرت بنحو ٧١٪ إلا أن القطاع جاء في المركز السادس من حيث حجم الإستثمارات حيث تقدمه في الترتيب قطاعات (التشييد والبناء/ قطاع المطاعم والفنادق/ البيع بالجملة والتجزئة/ التصنيع/ أنشطة الملكية العقارية) حيث بلغت النسب (٩٩/٨٧/٨٤/٨٣/٨١)٪

٢- بالرغم أن حجم الإستثمار الحكومي بقطاع الزراعة بلغ ٢٨٪ إلا أنه جاء في المركز الخامس بعد قطاعات (الكهرباء والمياه وخدمات الصحة وخدمات التعليم وخدمات أخرى) وبلغت النسب (٧٠/٥٥/٤٤/٣٩)٪

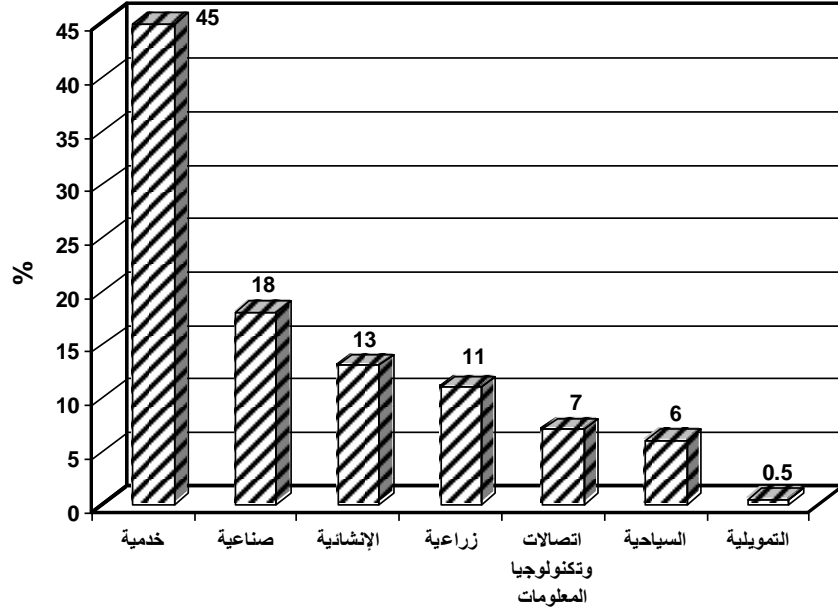
٣- من حيث التوزيع القطاعي للشركات الجديدة التي تم تأسيسها خلال العام ٢٠٠٩/٢٠٠٨ وبلغ عددها (٦٢٩١) شركة برؤوس اموال بلغت ١٥ مليار **جنية جنييه** فقد تصدر قطاع الخدمات النصيب الأكبر من هذه الشركات حيث شهد تأسيس ٤٥٪ من **اجمالي اجمالي** الشركات يليه قطاع الصناعات التحويلية وقطاع **الإنشاءات** وبلغت النسب (١٣، ١٨، ١٨)٪ من **اجمالي اجمالي** الشركات المؤسسه أما نصيب قطاع الزراعة من هذه الشركات فقدر بنحو ١١٪ وذلك كما يوضح الشكل التالي:

منسّق: المسافة البادئة: قبل: -30.0 سم، السطر الأول: 0 سم

منسّق: متوسط

شكل رقم (٢)

التوزيع القطاعي للشركات الجديدة التي تم تأسيسها خلال العام المالي ٢٠٠٨/٢٠٠٩.



المصدر: وزارة الإستثمار، تقرير تأسيس الشركات الجديدة عن العام المالي ٢٠٠٨/٢٠٠٩.

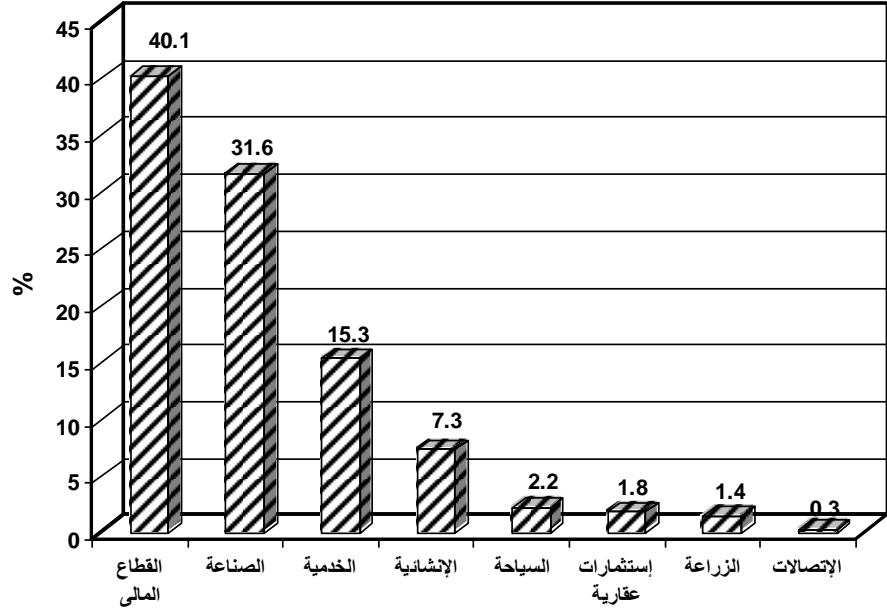
الإستثمار الأجنبي المباشر ونصيب قطاع الزراعة المصري

بالنظر إلى حجم الإستثمار الأجنبي المباشر في مصر ونصيب قطاع الزراعة المصري منه يتضح ضالة هذه المساهمة إلى قدر كبير بالمقارنة بحجم المساهمة في القطاعات الاقتصادية الأخرى وذلك كما يوضحه الشكل التالي

منسّق: الخط: غامق، خط اللغة العربية
وغيرها: غامق

شكل رقم (٣)

هيكل الإستثمارات الأجنبية بالقطاعات غير البترولية عام ٢٠٠٨



Source: Ministry of Economic Development

ويبين الشكل السابق **لأنه من إجمالاً إجمالي** حجم الإستثمارات **إستثمارات** مباشرة كلية فى مصر قدرت بنحو ١٣.٢ مليار دولار عن السنة ٢٠٠٨ فى قطاع الزراعة نسبه ضئيلة جدا قدرت بنحو ١.٤% من **الإجمالاً إجمالي** وهو بهذا يأتى فى المرتبة السابعة بعد قطاعات (القطاع المالى/ **الصناعة/ القطاع الخدمي/ الإنشائي/ السياحة/ إستثمارات عقارية**) حيث بلغت نسبة المساهمة للقطاعات السابقة على الترتيب (٤٠.١/٣١.٦/١٥.٣/٧.٣/٢.٢/١.٨%) كما استحوذ القطاع المالى على النصيب **الأكبر الأكبر** من حجم الإستثمار الأجنبي المباشر وبلغت النسبة ٤٠.١% من **إجمالاً إجمالي** الإستثمار **إسأل** حوالى ٢٨.٦ مره بالمقارنه بحجم **إستثمارات إستثمارات** الاجنبية المباشرة بقطاع الزراعة.

ووفقاً لمؤشرات وزارة التعاون حول مساعدات التنمية الرسمية فقد حصلت مصر على **إجمالاً إجمالي** مساعدات قدرت بنحو ١٢.٥ مليار دولار خلال **الفترة الفترة** من (٢٠٠٠ إلى ٢٠٠٧ وقد احتمل قطاع الزراعة المصرى المركز الثالث من حيث النصيب النسبى من **إجمالاً إجمالي** هذه

منسّق: الخط: ١٢ نقطة، غامق، خط اللغة العربية
وغيرها: ١٢ نقطة، غامق

منسّق: الخط: ١٢ نقطة، خط اللغة العربية
وغيرها: ١٢ نقطة

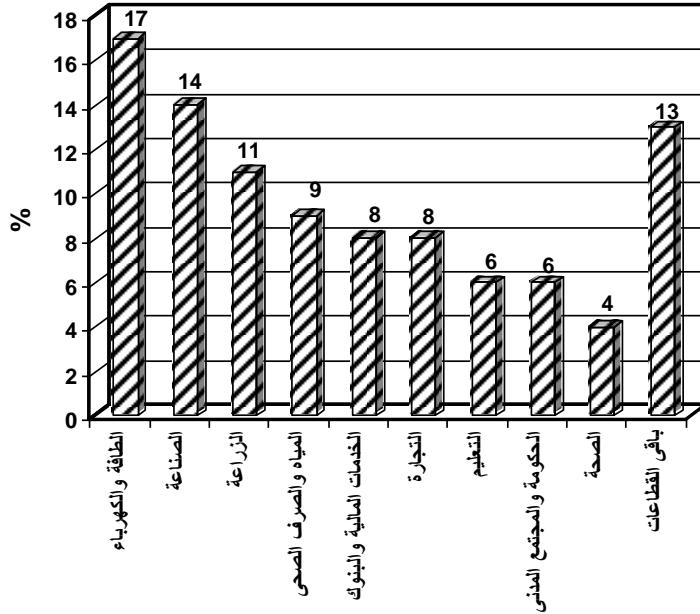
منسّق: الخط: ١٢ نقطة، غامق، خط اللغة العربية
وغيرها: ١٢ نقطة، غامق

منسّق: اليسار لليمين

المساعدات وبلغت النسبة ١١% بينما خص قطاعى (الطاقة والكهرباء/ للصناعة والصناعة) النصيب الأكبر من هذه المساهمة وبلغت النسبة (١٧/٤%) وذلك كما يوضحه الشكل التالى

شكل رقم (٤)

نصيب قطاع الزراعة فى إجمالي حجم المساعدات للعام ٢٠٠٧



منسّق: الخط: غامق، خط اللغة العربية
وغيرها: غامق

منسّق: متوسط

منسّق: متوسط، تباعد الأسطر: مفرد

المصدر: وزارة التعاون الدولى، تقرير حول مساعدات التنمية الرسمية، ٢٠٠٧.

بند ٥: التمويل المصرفى بالعملة (المحلية- الاجنبية) بقطاع الزراعة حتى ج.م.ع

أولاً: التمويل المصرفى بالعملة المحلية

بالنظر إلى المؤشرات الخاصة بحجم القروض المقدمه إلى القطاعات الاقتصادية فى مصر من قبل البنوك التجارية ونصيب قطاع الزراعة منها يتبين ضآلة النسبة المقدمه للقطاع من لجمال إجمالى حجم القروض وذلك عن لفترة الفترة من ٢٠٠٠ إلى ٢٠٠٧ لذا لم تزد النسبة عن ٢% فى المتوسط مما يعكس ضآلة فرص التمويل للقطاع سواء على المستوى الداخلى او الخارجى ويبقى القطاع على حالة التخلف الإنتاجى لعقود قادمة وذلك كما يبرزه الجدول التالى.

منسّق: الخط: ١٢ نقطة، غامق، خط اللغة العربية
وغيرها: ١٢ نقطة، غامق

منسّق: الخط: ١٢ نقطة، خط اللغة العربية
وغيرها: ١٢ نقطة

منسّق: الخط: ١٢ نقطة، غامق، خط اللغة العربية
وغيرها: ١٢ نقطة، غامق

جدول رقم ١٧ جدول رقم ١٦

جدول رقم (١٤): هيكل الإقراض من القطاع المصرفى بالمليار جنية جنييه مصرى ٢٠٠٧-٢٠٠٠

القطاع	السنوات								
	٢٠٠٧	٢٠٠٦	٢٠٠٥	٢٠٠٤	٢٠٠٣	٢٠٠٢	٢٠٠١	٢٠٠٠	
الزراعة	القيمة	٧.٩١٥	٥.٧٣١	٦.٤٤١	٥.٥٦٥	٤.٩٦٨	٥.٧١٥	٥.٣٠٣	٢.٣٥٤
	%	٢	٢	٢	٢	٢	٢	٢	٢
الصناعة	القيمة	١٣١.٨٩٦		١١٦.٨٠١	١٠٦.٢٩١	١٠١.٠٥١	٩٣.٧٣٩	٨٤.٧٢٢	٧٧.٢٢٧
	%	٣٧	٣٦	٣٨	٣٦	٣٥	٣٥	٣٥	٣٤
التجارة	القيمة	٤٩.٣١٣	٥٧.٤٩٤	٥٧.٥٤١	٥١.٠٣١	٥٩.٠٨٧	٥٦.٤٢٦	٥٠.٧٨٠	٥١.٧٠٩
	%	١٤	١٨	١٩	٢١	٢١	٢١	٢١	٢٣
الخدمات	القيمة	١٠٠.٨٦٦	٨٨.٦٦٢	٨٤.٠٥٨	٨٤.٤٤٦	٨٢.٨٨٧	٧٤.٤٢٢	٦٦.٣٨٤	٦٠.٥٠٦
	%	٢٩	٢٧	٢٧	٢٦	٢٦	٢٨	٢٧	٢٧
غير مصنفة	القيمة	٦٣.٧٤٥	٥٥.٩٠٣	٤٣.٣٥٤	٣٨.٨٦٦	٣٦.٧٢٨	٣٥.٧٩٧	٣٤.٢٨١	٣١.٩٨٠
	%	١٨	١٧	١٤	١٣	١٣	١٣	١٤	١٤
الإجمالي		٣٥٣.٧٤٥	٤٢٣.٠٤١	٣٠٨.١٩٥	٢٩٦.١٩٩	٢٨٤.٧٢١	٢٦٦.١٠٠	٢٤١.٤٧٠	٢٢٦.٧٧٦

المصدر: البنك المركزى المصرى. النشرة الإحصائية الشهرية، كذلك المجلة الاقتصادية، اعداد مختلفة

Sectors		2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007
Agriculture	Value	2.354	5.303	5.715	4.968	5.565	6.441	5.731	7.915
	%	2	2	2	2	2	2	2	2
Industry	Value	77.227	84.722	93.739	101.051	106.291	116.801	146.251	131.896
	%	34	35	35	35	36	38	36	37
Trade	Value	51.709	50.780	56.426	59.087	51.031	57.541	57.494	49.313
	%	23	21	21	21	21	19	18	14
Services	Value	60.506	66.384	74.422	82.887	84.446	84.058	88.662	100.866
	%	27	27	28	26	26	27	27	29
Unclassified	Value	31.980	34.281	35.797	36.728	38.866	43.354	55.903	63.745
	%	14	14	13	13	13	14	17	18
Total		226.776	241.470	266.100	284.721	296.199	308.195	423.041	353.745

المصدر: البنك المركزى المصرى. النشرة الإحصائية الشهرية وكذلك المجلة الاقتصادية

اعداد مختلفة

والجدول السابق يشير الى عدد من النتائج الخاصة بتمويل الجهاز المصرفى للقطاعات الاقتصادية حيث جاء قطاع الزراعة فى المركز الاخير من حيث حجم القروض المقدمه للقطاع وسجلت النسبة ٢% فى المتوسط من **الفترة** من ٢٠٠٧-٢٠٠٠ فى حين احتل قطاع **الصناعة** المركز الأول من حيث حجم التمويل بنصيب ٣٦% يليه قطاعات (الخدمات/ التجارة/منوعه/ وسجلت النسب (٣٧٢٧/٢٩٢٠/٥٠% -١٨/٠% على الترتيب

ث

ثانياً: التمويل المصرفي بالعمله الاجنبية لقطاع الزراعة المصرى

وفقا للتسهيلات الأئتمانية الممنوحة بالعملات الأجنبية وفقا لنوع النشاط الإقتصادى فى ج.م.ع من بعض السنوات خلال فترة تطبيق برنامج الإصلاح الإقتصادى يمكن استنتاج بعض

المؤشرات فى هذا المجال **كما يوضحه جدول رقم (١٥) كما يوضحه الجدول التالى:**

منسق: الخط: غامق، خط اللغة العربية
وغيرها: غامق

جدول رقم (١٨١٧)

التسهيلات الائتمانية الممنوحة بالعملة الأجنبية
وفقاً لنوع النشاط الإقتصادي في ج.م.ع عن بعض السنوات

(القيمة بالمليون جنية جينية)

منسّق: الخط: غامق، خط اللغة العربية
وغيرها: غامق

نهاية	يونيو ٢٠٠٣	سبتمبر ٢٠٠٣	التغير خلال فترة يوليو/ سبتمبر				الجملي البنوك			
			٢٠٠٣/٢٠٠٢		٢٠٠٣/٢٠٠٢		نهاية		نهاية	
			قيمة %	قيمة %	١٩٩٥	١٩٩٨	٢٠٠١	٢٠٠٨		
الاجملي	٦٦٠٢٦	٦٧٤١٧	(٣٢٣)	(٠.٦)	٢٣٣١٠	٤٥٨٤٠	٤٧٤٨٨	٦٦٠٢٦	٦٦٠٢٦	
الزراعة	٤٤٧	٤٧١	(١٣)	٢.٤	٢٦٩	٥٠٧	٥٥٤	٤٤٧	٤٤٧	
الصناعة	٢٦٧٨٢	٢٧٠٩١٤	٤٠١	٢.٠	٨٨٢٩	١٧٣٧٩	١٩٧٧٢	٢٦٧٨٢	٢٦٧٨٢	
التجارة	١١٥٥٧	١٢١٠٨	(٧٩)	(٠.٩)	٦١٠٢	١١١٩٠	٧٩٨٣	١١٥٥٧	١١٥٥٧	
الخدمات	٢٤٣٤١	٢٥٠١٠	(٥١٣)	(٢.٠٦)	٥٩٩٦	١٣١١٠	١٦١٢٤	٢٤٣٤١	٢٤٣٤١	
قطاعات غير موزعة (شاملة)										
القطاع العائلي	٢٨٩٩	٢٧٣٧	(١١٩)	(٤.٠٤)	٢١١٤	٣٦٥٦	٣٠٥٥	٢٨٩٩	٢٨٩٩	

المصدر: البنك المركزي المصري، المجلة الاقتصادية، لأعداد مختلفة.

• البنك المركزي المصري، التقرير السنوي، لأعداد مختلفة مختلفة

• البنك الاهلي المصري، للنشرة المجلة الاقتصادية، لأعداد مختلفة مختلفة

ويشير الجدول السابق إلى الأتالي:

١- فيما يتعلق بالتسهيلات الائتمانية الممنوحة من البنوك بالعملة الأجنبية في ج.م.ع وفقاً لنوع النشاط الإقتصادي فقد استحوذ قطاع **الصناعات والخدمات** على النصيب الأكبر الأكبر حيث زادت من **٨٨٢٩٥٩٩٦-٢٦٧٨٢-٣٥٠٦٥** مليون جنية جينية بمعدل تغير يساوي سنوي يساوي **٢٥.٥%** وذلك عن الفترة من **١٩٩٥-٢٠٠٨/٢٠٠٤-٢٠٠٩** يليه قطاع **(الخدمات/التجارة/الزراعة)** إذ زادت التسهيلات المقدمة لكل منهما من **(٥٩٩٦٨٨٢٩-٢٤٣٤١٤٦٧٨٩-٢٤٣٤١٤٦٧٨٩)** للصناعة) **(٦١٠٢٦٩-٦١٠٢٦٩-٦١٠٢٦٩)** للزراعة) مليون جنية جينية على الترتيب وبمعدل تغير سنوي يساوي **٢٢.٦%**، **١١.٢%** لكل قطاع على الترتيب في حين جاء قطاع التجارة في المركز الرابع وذلك بمعدل تغير سنوي يساوي **٧.٩%** مما يعني أن قطاع الزراعة جاء في المركز الثالث من حيث معدل الزيادة السنوية في التسهيلات المقدمة إليه من البنوك وذلك بالعملة الأجنبية. ووفقاً لما سبق فإن قطاع الزراعة عن الفترة من **١٩٩٥-٢٠٠٣/٢٠٠٤-٢٠٠٤** (جدول رقم ٥) يأتي في مكانة متدنية للغاية من حيث حجم التسهيلات المقدمة إليه من البنوك بالعملة الأجنبية بالمقارنة في باقي القطاعات وعلى سبيل المثال وصل حجم التسهيلات عن السنة **٢٠٠٨/٢٠٠٩** ما مقداره

١٤٧٩٣، ١٥٣٠٩، ٣٥٠٦٥، ٤٦٧٨٩) مليون جنية لكل من قطاعات (الصناعة/ الخدمات/

التجارة/ قطاعات غير موزعه) في حين خص قطاع الزراعة ٨٤٣ مليون جنية فيما يعكس

تضاؤل الأنتاجية خاصة في قطاع الزراعة ويدعم طرق الأنتاج ويحجب القطاع عن استخدام

التكنولوجيا الزراعية في مجال تحسين الأنتاج والأنتاجية

٢- سجل كل من قطاعي (قطاعات غير موزعه شاملة القطاع العائلي/ الزراعة) قيم متواضعة

للغاية من حيث التسهيلات الممنوحة من البنوك بالعملة الاجنبية حيث تناقصت القيم من

٣٦٥٦.٧، ٢٨٨٩.٥، ٤٤٧٠ مليون جنية لكل قطاع على الترتيب وبمعدل تغير سالم لكل منهما

قدرت قيمته بنحو ٢٠.٧%، (١١.٨%) وذلك عن الفترة من ١٩٩٨-٢٠٠٣/٢٠٠٤ (جدول

رقم ٥) فيما يعكس تضاؤل الأنتاجية خاصة في قطاع الزراعة ويدعم طرق الأنتاج ويحجب

القطاع عن استخدام التكنولوجيا الزراعية في مجال تحسين الأنتاج والأنتاجية.

ثالثاً: تقلبات اسعار السلع الزراعية وعدم استقرارها^(١٥)

إنّ المدقق للنظر في أسعار السلع الزراعية يتبين استمرار التقلبات في هذه

الأسعار وعدم استقرارها. وقد سجل مؤشر منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة (فاو)

الذي يقيس أسعار المواد الغذائية في العالم ارتفاعاً بنسبة ٤٠% خلال عام ٢٠٠٧ وكان

القمح في مقدمة هذه المواد حيث سجل ارتفاعاً بنسبة ٢٨٧% في الأسواق العالمية للمواد الأولية

منذ يناير ٢٠٠٦ بينما ارتفعت أسعار الذرة (١٤٩%) والصويا (١٢٩%) والإرز (٦٠%)

والبن (١٣٩%)، أما في العام ٢٠٠٨ فقد ارتفعت أسعار السلع الغذائية بنسبة ٥٣% خلال

الأشهر الأربعة الأولى منه (يناير-أبريل) مقارنة بالفترة نفسها في أسعار السلع الغذائية

خاصة الأساسية منها إلى تراجع القوة الشرائية (انخفاضاً خفاض القوة الشرائية للدخل الحقيقي)

ولنا انتشار التضخم على المستوى العالمي وذلك كما يوضحه الجدول التالي

جدول رقم (١٨٩-١)

التأثير المباشر لأسعار الأغذية على التضخم الكلي في العالم%

٢٠٠٧	٢٠٠٦-٢٠٠٥	
٣٦.٤	٢٦.٦	العالم
١٨.٤	١٤.٢	الإقتصادات المتقدمة
٣٧.٩	٤٦.٥	إفريقيا أفريقيا
٢٦.٩	٤١.٢	كومنولث الدول المتقدمة
٥٥.٩	٣٤.١	آسيا آسيا
٢٣.٠	٢٩.٩	أوروبا الوسطى والشرقية
٥٢.٢	٣٧.٤	الشرق الاوسط
٣٧.٢	٢٥.٦	نصف الكرة الغربي

منسّق: الخط: ١٦ نقطة، خط اللغة العربية
وغيرها: ١٦ نقطة، مرتفع

منسّق: الخط: ١٤ نقطة، خط اللغة العربية
وغيرها: ١٤ نقطة، مرتفع

منسّق: الخط: غامق، خط اللغة العربية
وغيرها: غامق

المصدر: البنك الدولي، إفاق الاقتصاد العالمي، أكتوبر ٢٠٠٧، وكذلك البنك الاهلى المصرى، النشرة الاقتصادية، المجلد الحادى والستون، العدد الأول، ٢٠٠٨ ص ٤٦

ويبين الجدول السابق **لأن** أكثر المناطق تضررا من ارتفاع مستوى **أسعار** السلع الغذائية عالمياً هي (أفريقيا أفريقيا- لسيا آسيا- الشرق الأوسط) فى حين **لأن** (الاقتصادات المتقدمة/ كومنولث الدول **للمستقلة المستقلة**) كانت أقل المناطق تضرراً ووفقاً لمؤشرات البنك الدولي من المنتظر **لأن** تستمر موجة الغلاء **لأسعار** السلع الغذائية خلال السنوات القادمة وذلك كما يوضحها الجدول التالى

جدول رقم (٢٠١٩)

الرقم القياسى **لأسعار** الحقيقية المتوقعه لبعض المحاصيل خلال الفترة من ٢٠٠٧-٢٠١٥

الاسعار الحقيقية	٢٠٠٧	٢٠٠٨	٢٠٠٩	٢٠١٠	٢٠١٥
الذرة	١٤١	١٧٩	١٨٦	١٧٦	١٥٥
القمح	١٥٧	٢١٩	٢١١	٢٠٤	١٥٧
الأرز	١٣٢	٢٠١	٢٠٧	٢١٣	١٩٢
فول الصويا	١٢١	١٥٦	١٥٠	١٤٤	١٢٧
زيت فول الصويا	١٣٨	١٧٠	١٦٢	١٥٣	١١٩
السكر	١٣٥	١٦٩	١٨٠	١٩٠	١٨٥

المصدر: البنك الدولي، لارتفاع **لأسعار** المواد الغذائية، خيارات السياسات واستجابة البنك الدولي، مذكرة سياسات، أبريل، ٢٠٠٨.

- البنك الاهلى المصرى، النشرة الاقتصادية، المجلد الحادى والستون، العدد الأول، ٢٠٠٨، ص ٤٦.

ويشير الجدول السابق إلى **لأنه** باستثناء زيت فول الصويا فإن **لأن** الرقم القياسى **لأسعار** الحقيقية المتوقعه لكثير من المحاصيل نتيجة للزيادة خلال الفترة من (٢٠٠٧-٢٠١٥) وسوف تشمل الزيادة (الذرة- القمح-الأرز- فول الصويا- السكر) وهى تمثل جزء مهم من السلع الأساسية لغذاء الأفراد فى العالم. مما يعنى استمرار **لنخفاض** القوة الشرائية على المستوى العالمى و**لنخفاض** الدخل الحقيقى وسوف تكون الآثار الاقتصادية من جراء هذا أشد وطأة خاصة للمجتمعات فى **لأفريقيا أفريقيا** و**لآسيا آسيا** ودول الشرق الأوسط **لأن** مجموعة الدول النامية والفقيرة على السواء.

وفي الحقيقة فإنَّ ارتفاع أسعار السلع الغذائية على المستوى العالمي **لأنَّما** يرجع لعدد

من الأسباب نوردتها في التالي

١- تزايد القدرة الشرائية في الدول الصاعدة مثل الصين مع تحسن مستويات المعيشة فيها حيث **لأصبح** هناك ميل للاعتماد على نظام غذائي يعتمد أكثر على اللحوم وهو ما يتطلب مزيداً من الماشية وبالتالي تخصيص المزيد من الذرة والقمح والمساحات المزروعة **لإطعامها** مقابل عدم زيادة المعروض من هذه المحاصيل في السوق العالمية.

٢- تزايد الطلب الهندي على الغذاء مع تحسن أوضاع نحو ٣٠٠ مليون شخص يمثلون ثلث **الشعب** الهندي.

٣- لعبت العوامل المناخية دوراً مهماً خلال السنوات الثلاث من ٢٠٠٦-٢٠٠٨ و**كأنَّ** لها دوراً مهماً في نقص **الإمدادات** الغذاء ومن ذلك الجفاف الذي شهدته عدة مناطق في العالم، ومحاصيل القمح السيئة في استراليا التي تعد احد المصادر الرئيسية لهذا المحصول في العالم.

٤- تطور استخدام الطاقة النظيفة في **أوروبا** والولايات المتحدة حيث **لأصبح** استخدام الحبوب والزيوت **لإنتاج** أنواع الوقود الحيوى يتنافس مع الاستهلاك الغذائى لهذه المنتجات. وترى العديد من الدراسات **أنَّ** هذه المشكلة سترتب أثراً سيئاً على **أسعار** المحاصيل الزراعية في المستقبل كما توضحها السيناريوهات الثلاثة التالية:

جدول رقم (٢٠٢٠)

نسبة التغير في **أسعار** المحاصيل الزراعية في ظل السيناريوهات الخاصة **بإنتاج** الوقود الحيوى

السيناريو الثالث	السيناريو الثاني	السيناريو الاول	٢٠١٠	٢٠٢٠
٥٤	٨٩	١٣٥	٣٣	٢٠٢٠
٢٣	٢٩	٤١	٢٠	٢٣
٤٣	٤٥	٧٦	٢٦	٤٣
١٠	١٤	٢٥	٧	١٠
٤٣	٤٩	٦٦	٢٦	٤٣
١٦	٢١	٣٠	١١	١٦

Source: International food and policy Research institute (IFPRI) the promises and challenges of Biofuel for the poor in developing countries, P.9

منسَّق: الخط: ١٢ نقطة، خط اللغة العربية
وغيرها: ١٢ نقطة

منسَّق: المسافة البادئة: قبل: -30.0
سم، معلقة: 36.0 سم

- ٥- ساهمت المضاديبية عن النفط بشكل غير مباشر في زيادة الأزمة حيث أدى الإرتفاع القياسي في أسعار النفط دوراً مهماً في تقادم أسعار الغذاء من خلال
- الإلإسهام في زيادة التضخم العالمي وزيادة أسعار السلع بما فيها الغذاء
 - دخول منتجات النفط في تسيير العملية الزراعية وعملية نقل المنتجات مما أسهم بدوره في رفع تكلفة المنتجات الزراعية.
- والجدول التالي يبين الأثر الإقتصادي لارتفاع أسعار النفط والغاز الطبيعي على أسعار السلع الزراعية

منسّق: كشيده صغيرة

جدول رقم (٢٠١٤)

متوسط الأسعار العالمية للبترول والغاز الطبيعي والحبوب وبعض المحاصيل الزراعية
والإسمدة خلال الفترة من ٢٠٠٤-٢٠٠٨

٢٠٠٤	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧	يناير ٢٠٠٨ - مارس	٢٠٠٨ مارس	
٣٧.٧٣	٥٣.٣٩	٦٤.٢٩	٧١.١٢	٩٥.٣١	١٠١.٨٤	بترول خام (دولار/ برميل) الغاز الطبيعي الأوربي (دولار/ برميل لكل مليون وحدة هذه طاقة بريطانية)
٤.٢٨	٦.٣٣	٨.٤٧	٨.٥٦	١٠.٨٦	١١.٠٤	
١١٨.٨	٩٨.٧	١٢١.٩	١٦٣.٧	٢٢٠	٢٣٣.٣	الذرة
١٨٦.٥	١٩٧.٦	٢١٦.٨	٣٠٠.٤	٦٢١.٧	٦١٨.٨	القمح الكندي
١٥٦.٩	١٥٢.٤	١٩٢	٢٥٥.٢	٤١١.٨	٤٣٩.٧	القمح الأمريكي الأحمر الصلب
١٤٤.٤	١٣٥.٧	١٥٩	٢٣٨.٦	٣٩١.١	٤٤٠.٦	القمح الأمريكي الأحمر اللين
٤٧١.٣	٤٢٢.١	٤٧٨	٧٨٠	١١٥٦	١٢٤٨	زيت النخيل
٣٠٦.٥	٢٧٤.٧	٢٦٩	٣٨٤	٥٦٣	٥٧٦	فول الصويا
٦١٦.٥	٥٤٤.٩	٥٩٩	٨٨١	١١٣	١٤٦٧	زيت فول الصويا
				١٢٨١		
١٥.٨	٢١.٧٩	٣٢.٥٩	٢٢.٢٢	٢٨.٤٢	٢٩.١	السكر (كجم)
٤١.٠	٤٢	٤٤.٢	٧٠.٩	٢٣٤.٤	٣٢٣.١	سماد الفوسفات الصخري
١٧٥.٣	٢١٩	٢٢٢.٩	٣٠٩.٤	٣٥٧.٦	٣٧٧.٨	سماد اليوريا (شرق أوربا)

جدول منسق

منسق: اليسار لليمين

source: The world Bank, commodity price. Data, various issues.

منسق: الخط: ١٢ نقطة، دون غامق، خط
اللغة العربية وغيرها: ١٢ نقطة، دون غامق

ويشير الجدول السابق **لأنه** باستمرار ارتفاع **لسعار أسعار** النفط والغاز الطبيعي عن الفترة من ٢٠٠٤-٢٠٠٨ **لأن** ارتفعت **اسعار أسعار** معظم السلع الزراعية بما فيها الأسمدة مما يعنى زيادة عبء التضخم العالمى المصحوب **بأنه** انخفاض القوة الشرائية للدخول عامة والرفاهية الاقتصادية بوجه خاص.

٦- اسباب هيكلية **للأزمة** الغذاء مصدرها وتتمثل في

- تراجع الإستثمارات **لأن** فى مجال الزراعة والتنمية الزراعية خاصة مع تراجع دور الدولة فى إدارة الاقتصاد لدى معظم الدول.
- تراجع المعونات الزراعية له دور مهم فى تدهور احوال **الأمن** الغذائى فى الدول الأكثر فقرا فقد تراجعت القيمة الحقيقية لتلك المساعدات فيما بين عامى ١٩٨٠، ٢٠٠٥ بنسبة ٥٨%.
- تطبيق بنود الاتفاقية الزراعية ضمن بنود اتفاقية منظمة التجارة العالمية وسياسات العولمة والخاصة بإزالة الدعم عن السلع الزراعية وتحرير تجارة المنتجات الزراعية وفتح اسواق الدول النامية **لأن** أمام التجارة العالمية **فمن** شأنه **لأن** يلقى اعباء ثقيله على مواطني هذه الدول.

منسق: الخط: غامق، خط اللغة العربية
وغيرها: غامق

منسق: المسافة البادئة: قبل: 30.0-
سم، معلقة: 36.0 سم

حيث تعد هذه الدول المستورد الأول للغذاء فى العالم كما يؤدي إلى وضع تنافس تنافسى غير مشروع حيا ل المزارعين فى الدول النامية.

ونظراً لأن قطاع الزراعة المصرى يدار الجزء الأكبر منه من خلال القطاع الخاص فقد اثرت الاوضاع العالمية والخاصة بتقلبات أسعار السلع الزراعية على الدخول الحقيقية للعاملين بقطاع الزراعة (قطاع خاص) حيث انخفضت أسعار السلع الزراعية الأخيرة من ١٠٣.٦ إلى ٨٩.٣ خلال الفترة من ٢٠٠٢-٢٠٠٧ وذلك بمعدل تغير سال م يساوى (١٣.٥٠) فى الوقت الذى زادت فيه الأجور الحقيقية عن الفترة السابقة فى العديد من الأنشطة الاقتصادية وذلك كما يوضحها جدول رقم (٢٢) وتشمل الأنشطة (صيد الأسماك/ الفنادق/ المطاعم/ الصناعات التحويلية/ تجارة الجملة والتجزئة/ النقل والتخزين/ الكهرباء/ الصحة/ الأنشطة/ الوساطة المالية)

أما على مستوى متوسطات الأجور الحقيقية الأسبوعية قطاع عام فقد زادت بالنسبة لنشاط الزراعة من ١٠٧.٤ إلى ١١٦.٧ بمعدل تغير موجب يساوى ٨.٧ (جدول رقم ٢٣) مع الأخذ فى الاعتبار أن القطاع الخاص يسيطر على حوالى ٨٠% من أنشطة قطاع الزراعة مما يعنى تدهور معيشة الغالبية العظمى للعاملين بالقطاع الزراعى.

جدول رقم ٢٣٢٢

تطور متوسطات الاجور الحقيقية الأسبوعية فى القطاع الخاص موزعا وفقا للنشاط الإقتصادى محسوبة بأسعار أسعار سنة الأساس ٢٠٠٠، مصر ٢٠٠٢-٢٠٠٧.

النشاط الإقتصادى	٢٠٠٢2002	٢٠٠٣2003	٢٠٠٤2004	٢٠٠٥2005	٢٠٠٦2006	٢٠٠٧2007
الزراعة والصيد	103.6103.6	٧٠.70	235.6235.6	79.579.5	89.689.6	٨٩.٣89.3
صيد الاسماك	78.678.6	93.493.4	86.886.8	78.778.7	94.594.5	١٢٢.5122.5
التعدين واستغلال المحاجر	291.5291.5	348.4348.4	422.2422.2	383.1383.1	458.4458.4	١١٨.٥118.5
الفنادق والمطاعم	109.3109.3	104.2104.2	102.9102.9	118.1118.1	105.8105.8	١١١.٦111.6
الصناعات التحويلية	117.9117.9	107.9107.9	119.8119.8	111.3111.3	107.9107.9	١١٨118
تجارة الجملة والتجزئة وإصلاح المركبات ذات المحركات والدرجات النارية والسلع الشخصية والمنزلية	127.5127.5	129.3129.3	118.2118.2	140.1140.1	156.8156.8	١٣٠.8130.8
خدمات المجتمع والخدمات الاجتماعية والشخصية الأخرى	95.995.9	121.2121.2	112.6112.6	100.7100.7	٨٨.188.1	٨٧.٩87.4

منسّق:كشيدة صغيرة	١٦١.٧١61.7	١٧٩.١179.1	166.61٦٦.٦	190.6١٩٠.٦	155.4١٥٥.٦	148.6١٤٨.٦	النقل والتخزين والاتصالات
منسّق:كشيدة صغيرة	١٥٦.٩156.9	١٦٢.٩162.9	٣١٠.٤310.4	٢٠٩.٩209.9	٢٩٤.٥294.5	٣٠٣303	أنشطة العقارات والتأجير وخدمات الأعمال الأعمال التعليم
منسّق:كشيدة صغيرة	٧٠.٨70.8	٦٩.١69.1	٤٠.٤70.4	٩٩.٧99.7	٧٧.٢77.2	٩٤94	التعليم
منسّق:كشيدة صغيرة	٧٦.٦76.6	٨١.١81.1	٦٦.٦66.6	٦٨.٣68.3	٩٨.٨98.8	٥٧.٨75.8	الصحة والعمل الاجتماعي
منسّق:كشيدة صغيرة	٤٥٤.٥254.5	٢١٠.١210.1	٢٩٣293	١٥٣.٦153.6	٤٤٠440	١٤٥.٧145.7	الكهرباء والغاز وإمدادات المياه
منسّق:كشيدة صغيرة	١٣٥.٧153.7	١٥٠.٩150.9	١٧٨.٧178.7	١٤١.٥141.5	١٢٢.١122.1	١٣٠.٤130.4	الإنشاءات الإنشاءات التشييد والبناء
منسّق:كشيدة صغيرة	٧٩٩.٥799.5	٣٢٧.٩٨327.9	٣٨٩.٢389.2	٣٦٤.٣364.3	٦٤٠.٧460.7	٣٩٩.٨399.8	الوساطة المالية
منسّق:كشيدة صغيرة، اليمين لليساار	المصدر: ج.م.ع، الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء، مسح التوظيف وساعات العمل، "أعداد متفرقة".						
منسّق:الخط: ١٢ نقطة، خط اللغة العربية وغيرها: ١٢ نقطة							
منسّق:الخط: ١٢ نقطة، خط اللغة العربية وغيرها: ١٢ نقطة							
منسّق:يمين							

جدول رقم ٢٣-٢٤

تطور متوسطات الاجور الحقيقية الأسبوعية فى القطاع العام موزعا وفقا للنشاط الإقتصادي

محسوبة بأسعار أسعار سنة الأساس مصر ٢٠٠٢ - ٢٠٠٧

النشاط الإقتصادي	٢٠٠٧2007	٢٠٠٦2006	٢٠٠٥2005	٢٠٠٤2004	٢٠٠٣2003	٢٠٠٢2002
الزراعة والصيد	٧١٦.7	148.8١٤٨.٨	268٢٦٨	95.7٩٥.٧	١٠٠.٦100.6	107.4١٠٧.٤
صيد الاسماك	٥99.5	91.7٩١.٧	93.1٩٣.١	90.9٩٠.٩	95.2٩٥.٢	98.8٩٨.٨
التعدين واستغلال المحاجر	٦289.6	237.6٢٣٧.٦	295.3٢٩٥.٣	431.8٤٣١.٨	236.2٢٣٦.٢	256٢٥٦
الفنادق والمطاعم	٩202.9	92.4٩٢.٤	100.7١٠٠.٧	152١٥٢	201.1٢٠١.١	207.1٢٠٧.١
الصناعات التحويلية	٥187.5	217.4٢١٧.٤	187١٨٧	176.1١٧٦.١	164.3١٦٤.٣	165.9١٦٥.٩
تجارة الجملة والتجزئة إصلاح المركبات ذات المحركات والدرجات النارية والسلع الشخصية والمنزلية	٣179.3	179.1١٧٩.١	171.1٧١.١	242٢٤٢	176.9١٧٦.٩	186١٨٦
خدمات المجتمع والخدمات الاجتماعية والشخصية الأخرى	٨86.8	١١٠110	202.2٢٠٢.٢	72.4٧٢.٤	112.2١١٢.٢	131.4١٣١.٤
النقل والتخزين والاتصالات	٦201	٢٠٨.٧208.7	191.6١٩١.٦	119.8١١٩.٨	196.7١٩٦.٧	200.4٢٠٠.٤
أنشطة العقارات والتأجير وخدمات الأعمال	٧155.7	١٢٦.٩126.9	٢٦٦.٤226.4	٩٢.٥92.5	١٣٥.٦135.6	١٣٤.٢134.2
التعليم	٨160.8	٨١.١81.1	٣٢.٦32.6	٩٣.٣93.3	٨٥.٣85.3	٧٤.٨74.8
الصحة والعمل الاجتماعي	٨204.8	٢٣٤.٣234.3	٢٠٢.٢202.2	1٨٠.٩180.9	1٩١.٣191.3	1٦٩.٧169.7
الكهرباء والغاز وإمدادات المياه	٧120.7	1٧٩.٨179.8	1٧٨.٧178.7	٢٠٥.٩205.9	1٧٢.٤172.4	1٦٣163
التشغيل والبناء	1220.1	٢٣٠.٦230.6	٢٤٠240	1٩٢.٢192.2	1٥٥.٨155.8	1٩٢.٧192.7
الوساطة المالية						

المصدر: ج.م.ع، الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء " مسح التوظيف وساعات العمل: أعداد"

متفرقة

قسم ٣: تدهور القطاع الزراعى وإثاره الإقتصادية على مجموع السكان فى ج.م.ع

وبتحليل مؤشرات الفقر البشرى وفقر الدخل) تقرير التنمية البشرية ٢٠٠٥، برنامج الأمم

المتحدة الإنمائى) لعدد من الدول النامية ومن بينها مصر ذات الصلة بالإبعاد التغذوية

والزراعية وتتمثل هذه المؤشرات فى:

١- الاحتمال لدى الولاده بعدم البقاء على قيد الحياة حتى ٤٠-٦٥ عاماً (%) .

٢- السكان من دون الحصول المستدام على مصدر مياهٍ محسن (%)

٣- الأطفال ذوى الوزن المتدنى (%)

٤- المواليد ذوى الوزن المتدنى (%)

٥- الأشخاص ناقصو التغذية (%)

ويبرز الجدول رقم (٢٤٢) عدد من هذه المؤشرات وذلك على النحو التالى:

١- وفقاً لمؤشر الاحتمال لدى الولاده بالبقاء على قيد الحياة حتى سن ٦٥ سنة % من الجماعة) عن

الفترة من ١٩٩٨-٢٠٠٣ فيمكن استخلاص الآتى:

* سجلت النسبة بالنسبة للـالناتج فى مصر ٩٣٧٩.٣% وهى تقترّب مع مثيلاها سواء على مستوى الدول العربية أو الدول النامية الأخرى، إلا أن النسبة انخفضت كثيراً بالنسبة للسودان وسجلت ٤٤٥٥%.

* سجلت النسبة بالنسبة للذكور فى مصر ٦٩.٣% وتعتبر متدنية إذا ما قورنت بنظيرتها مع الدول العربية الأخرى مثل (عمان- تونس- الأردن- إيران- الجزائر- سوريا- السعودية- ليبيا) إذا سجلت النسب (٧١.٧/٧١.٦/٧٥.٧/٧٨.٢) وسجلت النسبة فى السودان ٤٩.٦%.

• كما تعد النسبة فى مصر منخفضة إذا ما قورنت بعدد من الدول النامية الأخرى مثل (ماليزيا، فنزويلا، الصين، المكسيك، وسجلت النسب (٧٣.٤، ٧١.٧، ٧٤.٢، ٧٥.٢) ولكن مقارنة بعدد آخر من الدول النامية فإن النسبة فى مصر تعد كبيرة، ومثال ذلك البرازيل، تايلاند، تركيا، أندونيسيا، الهند. إذا سجلت النسب (٦٢.٧، ٦٤.٥، ٧٦.٣، ٥٨.٢)

• فيما يتعلق بمؤشر (الأشخاص ناقصو التغذية % من مجموع السكان) (جدول رقم ٢٤) فقد سجلت نسبة متدنية فى مصر (٣%) وذلك عن الفترة من ٢٠٠٠-٢٠٠٢، وهو مؤشر جيد إذا ما قورنت بعدد من الدول العربية التى سجلت نسب مرتفعه مرتفعة لسوء التغذية، ومن ذلك الأردن، إيران، الجزائر، سوريا، المغرب، إذا سجلت النسب (٧، ٤، ٥، ٤، ٧) وسجل مؤشر سوء التغذية أعلى نسبة فى السودان وبلغت ٢٧% من مجموع السكان.

• وفقاً لمؤشر (السكان) من دون الحصول المستدام على مصدر مياه محسن (%) وذلك عن السنة ٢٠٠٠-٢٠٠٢ فقد سجلت النسبة فى مصر ٢% وتعد نسبة متدنية للغاية إذا

منسّق: علامات الجدولة: ليس عند 16.0 سم

منسقة: تعدادات نقطية ورقمية

قورنت بمثيلاتها من دول التنمية البشرية المتوسطة، ومن ذلك (ماليزيا، البرازيل، الصين، الهند)، **إذإن** سجلت النسب (٥٠%، ١١%، ٢٣%، ٨٦%) جدول رقم **٢٥٢٤**

• في حين **لنخفضت** النسبة المصرية بالمقارنة بعدد كبير من الدول العربية ذات التنمية البشرية المتوسطة، ومن ذلك (ليبيا، تونس، الأردن، **إيران**، الجزائر، سوريا، المغرب، **السودان**، **السعودية**) **إذإن** سجلت نسب

٢٨%، ١٨%، ٩%، ٧%، ١٣%، ٢١%، ٢٠%، ٣١%، ٥%

• فيما يتعلق بمؤشر (الأطفال دون الوزن السوي لآعمارهم) (%) عن **الفترة** من ٩٥-٢٠٠٣ فقد بلغت النسبة في مصر ٩% وتعد نسبة **مرتفعهم** **تفعة** **إذإن** ما قورنت بعدد من الدول النامية ذات التنمية البشرية **المرتفعهم** **تفعة** / **المتوسطهم** **توسطه** ومن ذلك الأرجنتين، المكسيك، البرازيل، حيث سجلت النسب ٥%، ٨%، ٦%.

أما على مستوى الدول العربية ذات التنمية البشرية **المرتفعهم** **تفعة** والمتوسطة **توسطه** فتعد النسبة المصرية **لأكبر** من نظيرتها، فعلى سبيل المثال: قطر، البحرين، ليبيا، تونس، الأردن، **الجزائر**، سوريا، المغرب، وسجلت النسب على الترتيب (٦%، ٩%، ٤%، ٤%، ٦%، ٩%، ٧%، ٩%).

سجلت النسبة المصرية قيمة منخفضة بالمقارنة بعدد آخر من الدول (ذات التنمية البشرية **المرتفعهم** **تفعة** والمتوسطة)، ومن ذلك: **السودان**، **السعودية**، والإمارات العربية، الكويت، ماليزيا، الصين، الهند، وبلغت النسب ١٧%، ١٤%، ١٠%، ١٢%، ١٠%، ٤٧%

• يشير مؤشر (المواليد ذوى الوزن المتدنى) عن الفترة من ٩٨-٢٠٠٣ عن ارتفاع هذه النسبة كثيراً (١٢%) في مصر بالمقارنة بعدد من الدول النامية ذات التنمية البشرية **المرتفعهم** **تفعة** والمتوسطة، ومن ذلك الأرجنتين، المكسيك، ماليزيا، البرازيل، الصين، **إذإن** بلغت النسب ٧%، ٩%، ١٠%، ١٠%، ٦%.

أيضاً تعد النسبة المصرية **مرتفعهم** **تفعة** **إذإن** ما قورنت بنظيرتها من الدول العربية **مرتفعهم** **تفعة** ومتوسطة التنمية البشرية، ومن ذلك قطر، البحرين، ليبيا، **عمان**، تونس، الأردن، **إيران**، الجزائر، سوريا، المغرب، **السعودية**، **إذإن** بلغت النسب في الدول السابقة على الترتيب ١٠%، ٨%، ٧%، ٨%، ٧%، ١٠%، ٧%، ٧%، ٦%، ٦%، ١١%.

_____ ١١%

_____ ولاشك **لأن** ارتفاع النسبة المصرية الخاصه بهذا المؤشر تبرز سوء التغذية للمواليد في مصر بالمقارنة بغيرهم من الكثير من دول العالم النامى. **وذلك كما برزها جدول رقم (٢٦)**

كما ارتفعت النسبة كثيراً وفقاً للمؤشر السابق فى السودان^١ والهند وبلغت النسبة ٣١%، ٣٠% على الترتيب، وذلك عن الفترة السابقة من ١٩٩٨-٢٠٠٣.

جدول رقم (٢٥٢٤)

الأشخاص ناقصو التغذية % من مجموع السكان		الاحتمال لدى الولادة بالبقاء قيد الحياة حتى سن ٦٥ سنة % من الجماعة		
٢٠٠٢/٢٠٠٠	٩٢/٩٠	ذكور	إناث	
١	١	٧٤.٦	٨٢.٥	ليبيا
٢	٣	٧٣.٤	٨٣.٥	ماليزيا
٩	١٢	٦٢.٧	٧٧.٧	البرازيل
٠٠	٠٠	٧٨.٨	٨٤.٢	عمان
٢٠	٢٨	٦٤.٥	٨٠.٣	تايلاند
١٧	١١	٧١.٧	٨٢.٨	فنزويلا
١١	١٦	٧٤.٢	٨١.٣	الصين
١	١	٧٥.٧	٨٤.٩	تونس
٧	٤	٧١.٦	٧٧.٧	الأردن
٣	٢	٦٧.٣	٧٧.٩	تركيا
٤	٤	٧١.٧	٧٩.٢	إيران
٥	٥	٧٥.٢	٧٨.٤	الجزائر
٠	٠٠	٧٥.٠	٨١.٤	فلسطين
٤	٥	٧٦.٣	٨٣.٢	سوريا
٣	٤	٦٣.٨	٧٢.١	أندونيسيا
٣	٤	٦٩.٣	٧٩.٣	مصر
٧	٦	٧٠.٣	٧٨.٩	المغرب
٢١	٢٥	٥٨.٢	٦٧.٤	الهند
٢٧	٣٢	٤٩.٦	٥٥.٤	السودان
٣	٤	٧٣.٤	٨١.٢	السعودية
٥	٥	٧٥.٢	٨٤	المكسيك
٠٠	٠٠	٧٨.٩	٨٤.٦	البحرين
٥	٢٣	٨٢.٧	٨٧.٩	الكويت
٠٠	٠٠	٧٤.٠٠	٨١.٢	قطر
٢	٤	٨٥	٩٠.٢	الإمارات
٢	٢	٧٢.١	٨٤.٩	الأرجنتين
٢	٢	٧٦.٩	٩٠.٢	كوريا
٠٠	٠٠	٨٤.٥	٩٠.٧	سنغافورة
٠٠	٠٠	٨٦.٥	٩١.٥	إسرائيل

لمصدر: تقرير التنمية البشرية للعام ٢٠٠٥ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. صفحات مختلفة

تكلمة جدول رقم (٢٥)

الأشخاص ناقصو التغذية من مجموع السكان		الاحتمال لدى الولادة بالبقاء قيد الحياة حتى سن ٦٥ سنة % من الجماعة		
%		ذكور	إناث	
٢٠٠٢/٢٠٠٠	٩٢/٩٠	٢٠٠٥-٢٠٠٥	٢٠٠٥/٢٠٠٥	مرتفعة الدخل
٠٠	٠٠	٧٨.٩	٨٤.٦	البحرين
٥	٢٣	٨٢.٧	٨٧.٩	الكويت
٠٠	٠٠	٧٤.٠٠	٨١.٢	قطر
٢	٤	٨٥	٩٠.٢	الإمارات

منسق: يمين، علامات الجدولة: 25.4
سم، يمين

منسق: الخط: ٥ نقطة، خط اللغة العربية
وغيرها: ٥ نقطة

٤	٤	٧٢.١	٨٤.٩	الأرجنتين
٤	٤	٧٦.٩	٩٠.٢	كوريا
١١	١١	٨٤.٥	٩٠.٧	سنغافورة
١١	١١	٨٦.٥	٩١.٥	إسرائيل

المصدر: تقرير التنمية البشرية للعام ٢٠٠٥ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، صفحات

مختلفة مختلفة

ما قورنت بعدد آخر من الدول النامية مثل: البرازيل، تايلاند، فنزويلا، الصين، المكسيك، إندون

سجلت النسب ٩%، ٢٠%، ١٧%، ١١%، ٥%

جدول رقم (٢٦٢٥)

الفقر البشري وفق الدخل: البلدان النامية

الترتيب بحسب دليل التنمية	الاحتمال لدى الولادة بعدم البقاء على قيد الحياة	السكان دون الحصول المستدام على مصدر مياه محسن %	الأطفال دون الوزن السوي لأعمارهم %	المواليد ذوى الوزن المتدنى
تنمية بشرية مرتفعهم تفعة	% من الجماعه ٢٠٠٢-٢٠٠٠	٢٠٠٢-٢٠٠٢-٢٠٠٢	دون سن الخامسة ٩٥-٢٠٠٣	٢٠٠٣-٩٨
سنغافورة	١.٨	صفر	١٤	
الأرجنتين	٥	--	٥	٧
قطر	٤.٧	صفر	٦	١٠
الإمارات	٢.٢	٠٠	١٤	١٥
الكويت	٢.٥	٠٠	١٠	
البحرين	٢.٨	٠٠	٩	٨
المكسيك	٦	٩	٨	٩
تنمية بشرية متوسطهمنوسطة				
ليبيا	٤.٢	٢٨	٥	٧
ماليزيا	٤.٣	٥	١٢	١٠
البرازيل	١٠.٣	١١	٦	١٠
عمان	٠٠	٠٠	٠٠	٨
الصين	٦.٩	٢٣	١٠	٦
تونس	٤.٧	١٨	٤	٧
الأردن	٦.٤	٩	٤	١٠
إيران	٧.٢	٧	١١	٧
الجزائر	٧.٨	١٣	٦	٧
سوريا	٤.٦	٢١	٧	٦
مصر	٧.٨	٢	٩	١٢
المغرب	٨.٦	٢٠	٩	١١
السودان	٢٧	٣١	١٧	٣١
الهند	١٦.٦	٨٦	٤٧	٣٠

منسّق: متوسط

المصدر: تقرير التنمية البشرية للعام ٢٠٠٥ برنامج الامم المتحدة الإنمائي، صفحات مختلفهمختلفة

قسم ٤: تطور قطاع الزراعة المصرى فى ضوء برنامج الخطهالخطه الخمسية ٢٠٠٧-

٢٠١٢/٢٠١١

ولأخيرا وبعد استعراض عدد من القضايا والمشكلات الخاصة بقطاع الزراعة المصرى يكون من المناسب فى هذا المجال استعراض برنامج الخطه الخمسية السادسة للسياسات الزراعية من (٢٠٠٧/٢٠٠٨-٢٠١٢/٢٠١١) وذلك بالدراسة والتحليل واستنباط النتائج عنها حيث

منسّق: الخط: ١٢ نقطة، خط اللغة العربية وغيرها: ١٢ نقطة

منسّق: الخط: ١٢ نقطة، خط اللغة العربية وغيرها: ١٢ نقطة

منسّق: الخط: ١٢ نقطة، خط اللغة العربية وغيرها: ١٢ نقطة

ترتب هذه النتائج الأثر المستقبلية للقطاع وإمكانات تطوره ومن ثم تأمين سلة غذاء الشعب المصرى ورفع مستوى رفاهية العاملين بالقطاع لما يمثله هذا من أهمية للإقتصاد المصرى. وفى المجمل يمكن إثارة بعض النقاط فى هذا المجال ونوردها فى التالى:

أولاً: فيما يتعلق بمعدلات النمو القطاعية المستهدفة للعام الأول والآخر من **الخطط الخمسية السادسة** بالقياس **بنسبة** الأساس ٢٠٠٧/٢٠٠٦ يتضح **أن** هذا القطاع جاء فى مؤخرة القطاعات من حيث معدل النمو الحقيقى المستهدف معلناً وبقوة **من** تراجع الدولة عن دعم هذا القطاع ونقص **الاستثمارات** الموجهة له عن الفترة المقبلة مقارنة بباقى القطاعات وذلك كما يوضحها **الجدول (٢٠١) - الجدولين التاليين:**

جدول رقم (٢٠١) (٢٠١)

معدلات النمو القطاعية المستهدفة للعام الأول والآخر من الخطط الخمسية

السادسة بالقياس بنسبة الأساس ٢٠٠٧/٢٠٠٦

النشاط	٢٠٠٨/٧-٢٠٠٧/٦	٢٠١٢/١١-٢٠٠٧/٦
١- الزراعة والغابات والصيد	٣.٦	٣.٩
٢- استخراج البترول والغاز وأخرى	٤.٩	٦.٢
٣- الصناعة التحويلية ومنتجات البترول	٧.٠	٧.٨
٤- الكهرباء	٦.٩	٨.٧
٥- المياه	٧.٨	٦.٦
٦- التشييد والبناء	١٦.١	١٧.١
٧- نقل والتخزين	١١.٧	١٠.٩
٨- الاتصالات	٩.٧	١٠.٨
٩- قناة السويس	١١.٣	٩.٨
١٠- تجارة الجملة والتجزئة	٧.١	٧.٧
١١- الوساطة المالية والأنشطة المساعدة	٩.٥	١٠.٥
١٢- التأمين	٧.٨	٥.٤
١٣- التأمينات الاجتماعية	٦.٣	٣.٧
١٤- المطاعم والفنادق	١٣.٣	١٠.٥
١٥- الأنشطة العقارية	٥.٦	٣.٥
١٦- خدمات الأعمال	٦.٦	٥.٦
١٧- الحكومة العامة	٣.٤	٣.٤
١٨- خدمات التعليم	٩.٢	٨.٧
١٩- الخدمات الصحية	٨.٠	٤.١
٢٠- خدمات أخرى	٨.٤	٧.٨
الإجمالي	٧.٤	٧.٩

المصدر: جمهورية مصر العربية، وزارة الدولة للتنمية الاقتصادية، الخطة الخمسية للتنمية الاقتصادية

والاجتماعية (٢٠٠٧/٢٠٠٨-٢٠١١/٢٠١٢) ص ٧٢-٧٢

وتشير **بيانات** الجدول السابق الى تسجيل قطاع الزراعة والغابات والصيد لادنى معدل نمو حقيقى مستهدف بالمقارنة بباقى القطاعات وذلك عن الفترة (٢٠٠٦/٧-٢٠٠٧/٨) (٢٠٠٨/٢٠٠٧)

وكذلك الفترة من (٢٠٠٦/٢٠٠٧-٢٠١١/٢٠١٢) **لذا** سجلت النسبة (٣.٦، ٣.٩) للقطاع على الترتيب مع احتمالية صعوبة تحقيق هذا القدر من معدل النمو المستهدف خاصة في الفترة **الثلاثانية** (٢٠٠٦/٢٠٠٧-٢٠١١/٢٠١٢) في ضوء توارد الأزمهه المالية العالمية وتأثر الاقتصاد المصري بها بوجه خاص مما يؤثر على **الإستثمارات** الموجهة لهذا القطاع وكذلك معدلات النمو المتوقعه منه بالتراجع

منسّق: كشيده صغيرة

ثانياً: من حيث التوزيع القطاعي للإستثمارات **المستهدفه** وذلك كما جاء **بالخطه الخطة** السادسة ٢٠٠٧/٢٠٠٨-٢٠١٢/٢٠٠٧ وخطه عامها الأول ٢٠٠٧/٢٠٠٨ ومن قراءة ما جاء بها من مؤشرات **فإن** الصناعة التحويلية تحتل المركز الأول من حيث نصيبها من الإستثمارات **لذا** يخص القطاع الصناعي نحو ٢٨٥ مليار **جنيهيه** في **الخطه الخطة** بنسبة تعادل ٢٢% ونحو ٣٥.٨ مليار **جنيهيه** بنسبة تعادل الخمس في العام الأول من **الخطه الخطة**، بينما يستحوذ نصيب قطاعات الخدمات الاجتماعية والتنمية البشرية على نحو ربع الإستثمارات **لذا** الكلية تجسيدا لأهمية البعد الاجتماعي للخطه، بينما تراجع مركز **الأهمية** بالمقارنة بالقطاعات السلعية الأخرى **كما بالجدول التالي:**

وذلك كما يوضحها جدول رقم (٢)

جدول رقم (٢٨٢٧)

التوزيع القطاعي للإستثمارات الكلية للخطه السادسة والعام الأول منها

النشاط الإقتصادي	الإستثمارات (بمليار جنيهيه)		الأهمية النسبيه (%)	
	٢٠٠٨/٠٧	٢٠٠٨/٠٧	٢٠٠٨/٠٧	٢٠٠٨/٠٧
الزراعة والرى	٩.٧	٨.٥	٦١.٦	٤.٨
الصناعة الإستخراجية	١٣.٩	١٨.٦	١٤٥.٥	١١.٢
البترول الخام	(٣.٧)	(٤.٨)	(٣٥.١)	(٢.٧)
الغاز الطبيعي	(١٠.٢)	(١٣.٨)	(١١٠.٤)	(٨.٥)
الصناعة التحويلية	٣٤.١	٣٥.٣٨	٢٨٥.٣	٢٢.٠
تكرير البترول	(٢.٧)	(٣.٣)	(٢٥.٥)	(٢.٠)
تحويلية أخرى	(٣١.٤)	(٣٢.٦)	(٢٥٩.٨)	(٢٠.٠)
الكهرباء	١٠.٦	١٠.٢	٧٤.٠	٥.٧
المياه	٢.٨	٣.٧	١٧.٥	١.٤
التشييد والبناء	٢.٥	٤.٣	٢٤.٤	١.٩
النقل والتخزين	٢٤.١	٢٩.٤	١٥٦.٦	١٢.١
قناة السويس	٠.٤	٠.٤	٢.٦	٠.٢
الاتصالات	٨.٧	١٠.٥	١٢٤.٢	٩.٦
تجارة الجملة والتجزئة	٤.٥	٥.٤	٤٢.٣	٣.٣
الوساطه المالية والتأمين والضمائن الاجتماعي	١.٤	١.٢	٥.٥	٠.٤
المطاعم والفنادق (السياحة)	٤.٦	٥.٧	٤٤.٥	٣.٤
الإناشطه العقارية	١٢.٦	١٣.١	١٠٧.٢	٨.٣
خدمات التعليم	٥.١	٧.٠	٤٧.٧	٣.٧
الخدمات الصحية	٣.٣	٤.١	٢٨.٤	٢.٢

منسّق: تباعد الأسطر: نام 11 نقطة

منسّق: تباعد الأسطر: نام 11 نقطة

منسّق: تباعد الأسطر: نام 11 نقطة

منسّق: تباعد الأسطر: نام 11 نقطة

منسّق: تباعد الأسطر: نام 11 نقطة

منسّق: تباعد الأسطر: نام 11 نقطة

منسّق: تباعد الأسطر: نام 11 نقطة

منسّق: تباعد الأسطر: نام 11 نقطة

منسّق: تباعد الأسطر: نام 11 نقطة

منسّق: تباعد الأسطر: نام 11 نقطة

منسّق: تباعد الأسطر: نام 11 نقطة

منسّق: تباعد الأسطر: نام 11 نقطة

منسّق: تباعد الأسطر: نام 11 نقطة

منسّق: تباعد الأسطر: نام 11 نقطة

منسّق: تباعد الأسطر: نام 11 نقطة

منسّق: تباعد الأسطر: نام 11 نقطة

منسّق: تباعد الأسطر: نام 11 نقطة

منسّق: تباعد الأسطر: نام 11 نقطة

منسّق: تباعد الأسطر: نام 11 نقطة

منسّق: تباعد الأسطر: نام 11 نقطة

٣.٤	٣.٦	٤٣.٨	٦.٥	٣.٨	الصرف الصحي
٦.٣	٧.٨	٨٢.١	١٤.٠	٧.٦	خدمات إجتماعية اخرى
٠.١	١.٢	١.٨	٢.٨	٠.٣	اخرى
١٠٠	١٠٠	١٢٩٥	١٨٠.٠	١٥٠	الإجمالي العام

المصدر: ج.م.ع، وزارة الدول للتنمية الاقتصادية، الخطة الخمسية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية (٢٠٠٧/٢٠٠٨-٢٠١١/٢٠١٢)، ص ٧٢.

ويشير الجدول السابق إلى تدنى **الأهمية الأهمية** النسبة لقطاع الزراعة والرى من حيث حجم **الإستثمارات** الموجهه إليه **لذا** سجل نسبة قدرها (٤.٨%) عن الفترة ٢٠٠٨/٠٧-٢٠١٢/١١ وهو بذلك يأتى فى مركز متأخر خلف قطاعات (الصناعة الاستخراجية/ الصناعة التحويلية/ الكهرباء/ النقل والتخزين/ الاتصالات/ **البنية التحتية** العقارية/ خدمات اجتماعية اخرى) **لذا** سجلت الأهمية النسبية للقطاعات السابقة على الترتيب (١١.٢ / ٢٢ / ٥.٧ / ١٢.١ / ٩.٦ / ٨.٣ / ٦.٣%) وذلك عن الفترة السابقة

فى حين جاءت قطاعات الخدمات الاجتماعية فى ذيل القائمة من حيث **الأهمية الأهمية** النسبية من حجم **الإستثمارات الإستثمارات** ومن ذلك قطاعات (الخدمات الصحية/ خدمات التعليم/ الصرف الصحي/ المياه/ مما دعا مجلس الشعب بناء على اقتراح لجنة **الخطه الخطة** والموازنه فى ضوء المناقشات مع أعضاء اللجان النوعية إلى المطالبة بزيادة حجم **الإستثمارات الإستثمارات** الموجهه لهذه القطاعات فى خطة العام الاول ٢٠٠٧/٢٠٠٨ وذلك على النحو التالى

منسّق: كشيدة صغيرة

جدول رقم ٢٩.٢٨

الإستثمارات الإستثمار المعدلة لبعض القطاعات فى خطة عام ٢٠٠٨/٢٠٠٧

القطاع	الإستثمارات الإستثمار المعدلة لبعض القطاعات فى خطة عام ٢٠٠٨/٢٠٠٧	الإستثمارات الإستثمار المعدلة بناء على طلب مجلس الشعب
الزراعة والرى	٨.٥	٨.٨
النقل والتخزين	٢٩.٤	٢٩.٩
التعليم	٧	٧.٣
الصحة	٤.١	٤.٩
الصرف الصحى	٦.٥	٧.٣

المصدر: المرجع السابق السابق، ص ٧٦

ونظراً لضآلة حجم ما يوجه من الإستثمارات لقطاع الزراعة بالمقارنة بالقطاعات السلعية الأخرى فإن برنامج الخطه الخطة يعكس الهيكل القطاعى للنتائج المحلى الإجمالي تحول الهياكل الإنتاجى لصناعة القطاع الصناعى والخدمات الإنتاجية والسياحية على حساب الإنتاجية الأولية(الزراعة- للصناعة) والاستخراجية) ونشاط الحكومة العامة وذلك كما يوضحه الجدول التالى:

جدول رقم (٣٠٢٩)

تطور الهيكل القطاعى للنتائج المحلى الإجمالي بالخطه الخطة الخمسية السادسة بالمقارنة

نسبة الأساس ٢٠٠٦/٢٠٠٧

النشاط الإقتصادى	مستهدف		متوقع ٢٠٠٧/٠٦
	٢٠١٢/١١	٢٠٠٨/٠٧	
١- الزراعة والغابات والصيد	١١.٢	١٢.٩	١٣.٦
٢- الصناعات الاستخراجية	١٤.١١.٢	١٦.٣١٢.٩	١٦.٧١٣.٦
٣- الصناعة التحويلية	١٩.٧١٤	١٧.١١٦.٣	١٧.١١٦.٧
٤- الكهرباء والمياه	١٩.٧١.٩	١٧.١١.٨	١.٨١٧.١
٥- التشييد والبناء	٥.٦	٤.٥	٤.٢
٦- النقل والتخزين	٥.٥	٤.٩	٤.٧
٧- الاتصالات	٢.٥	٢.١	٢.١
٨- قناة السويس	٤.٦	٤.٣	٤.١

منسّق: الخط: ١٢ نقطة، خط اللغة العربية وغيرها: ١٢ نقطة

منسّق: متوسط

منسّق: متوسط

جدول منسّق

منسّق: كشيده صغيرة

منسّق: كشيده صغيرة

منسّق: كشيده صغيرة

منسّق: كشيده صغيرة

منسّق: كشيده صغيرة

منسّق: كشيده صغيرة

منسّق: كشيده صغيرة

منسّق: كشيده صغيرة

١٠.٥	١٠.٥	١٠.٣	٩- تجارة الجملة والتجزئة
٥.٦	٥.٠	٤.٩	١٠- المال والتأمين
١.٦	١.٩	١.٩	١١- التامينات الاجتماعية
٣.٩	٣.٦	٣.٤	١٢- المطاعم والفنادق
١.٣	١.٦	١.٦	١٣- الملكية العقارية
١.٤	١.٥	١.٥	١٤- خدمات الاعمال الاعمال
٧.٨	٩.١	٩.٥	١٥- الحكومة العامة
٢.٩	٢.٩	٢.٩	١٦- الخدمات الاجتماعية
١٠٠	١٠٠	١٠٠	الإجمالي

المصدر: المرجع السابق تطور الهيكل القطاعي، ص ٧٣

ويشير الجدول السابق الى تراجع الهيكل القطاعي للناتج المحلي الإجمالي لقطاع الزراعة والرى بالخطه الخطة الخمسية السادسة عن الفتره الفتره من ٢٠٠٧/٠٦ إلى ٢٠١١-٢٠١٢ من ١٣.٣ الى ١١.٢٥ فى حين زادت بالنسبة لقطاع الصناعات التحويلية إذ زادت النسبة من ١٧.١ إلى ١٩.٧ عن نفس الفتره الفتره.

أما المتأمل بلباقى قطاعات الاقتصاد القومى فيجد أنها تشهد زيادة فى تطور الهيكل القطاعي للناتج المحلي الإجمالي عن الفترة السابقة ومن ذلك قطاعات (التشييد والبناء/ النقل والتخزين/ الاتصالات/ قناة السويس/ تجارة الجملة والتجزئة/ المال والتأمين) وذلك كما يبرزها الجدول السابق. (جدول رقم ٢٩)

خامساً: أما فيما يتعلق بتوزيع هيكلي الإستثمارات بحسب جهات الإسناد فيبرز دور قطاع الأعمال (عام وخاص) بالقيام بتنفيذ الجزء الأكبر الأكبر من أهداف الخطة الإستثمارية وتقدر بنحو ٨٤% من الإستثمارات الكلية ويستهدف لئان ينفذ القطاع الخاص نحو ثلثى هذه الإستثمارات لسأى ما يعادل ٥٦% من حجم الإستثمارات وهو ما يبرز تماشى لهداف الخطة مع متطلبات برنامج الإصلاح الإقتصادى فى إتاحة القدر الأكبر الأكبر فى ادارة النشاط الإقتصادى للقطاع الخاص.

كما تبرز للخطه الخطة أيضاً تراجع دور الشركات القابضة سواء (شركات ق ٩٧/ شركات ق ٢٠٣/ الشركات القابضة النوعيه) فى توزيع الإستثمارات الكلية المستهدفه للخطه الخمسية السادسة والعام الأول منها وينطبق القول أيضاً على القطاع الخاص والتعاونى إذ جاءت مساهمة هذه الشركات بالسالب وذلك كما يبرزها الجدول التالى.

جدول رقم (٣٠)

توزيع الإستثمارات الكلية المستهدفة للخطه الخمسية السادسة والعام الأول منها بحسب الجهات

المعنية

توزيع الإستثمارات الإستثمار الكلية المستهدفة للخطة الخمسية السادسة الأولى منها بحسب الجهات المعنية. الجاه	٢٠٠٧/٠٦		٢٠٠٨/٠٧		٢٠١٢/١١-٢٠٠٨/٠٧	
	مليار جنية جنييه	%	مليار جنييه	%	مليار جنييه	%
الجهاز الحكومي	٢٥.١	١٦.٧%	٣٠.٦	١٧%	١٥٨.٥	١٢.٢%
الهيئات الاقتصادية	٩.٢	٦.١	١٣.٧	٧.٦	٥١.٤	٤%
قطاع الأعمال	١١٥.٧	٧٧.٢	١٣٥.٧	٧٥.٤	١٠٨٥.١	٨٣.٨
شركات ق ٩٧	(٣.٧)	(٢.٥)	٤.٤	(٢.٤)	(١٩.٩)	(١.٥)
شركات ق ٢٠٣	(٤.٠)	(٢.٧)	١.٥	(٠.٨)	(٤.٩)	(٠.٤)
الشركات القابضة النوعية	(١١.٥)(٩٦.٦)	(٧.٧)(٦٤.٣%)	١٤.١(١١٥.٧)	(٧.٨)(٦٤.٤)	(٢١.٠)(١٦٥.٦)	(١٦.٢)(٦٥.٦)
القطاع الخاص والتعاوني	(٩٦.٥)	(٦٤.٣%)	١١٥.٧	(٦٤.٤)	(٨٥٠)	(٦٥.٦)
الإجمالي الجاه	١٥٠.٠	١٠٠	١٨٠.٠	١٠٠	١٢٩٥	١٠٠

المرجع السابق ص ٧٦

منسق: الخط: ١٢ نقطة، خط اللغة العربية
وغيرها: ١٢ نقطة

ويبرز الجدول السابق عدد من النقاط اهمها:

١- تراجع نسبة الإستثمارات الكلية المستهدفة للجهاز الحكومي خلال الخطه

السادسة عن الفترة من (٢٠١٢/١١-٢٠٠٨/٠٧) من ١٧% إلى ١٢%.

بينما تراجعت بالنسبة للهيئات الاقتصادية من ٧.٦% إلى ٤%، وسجلت معدلات سالبة

بالنسبة للشركات القابضة ق ٩٧، ق ٢٠٣ والشركات القابضة النوعية وكذلك القطاع الخاص

والتعاوني وذلك عن الفترة السابقة بينما زادت النسبة بالنسبة للقطاع الأعمال (خاص

عام) من ٧٥.٤% إلى ٨٣.٨% (جدول رقم ٥)

سادساً: فيما يتعلق بنصيب قطاع الأعمال (عام- خاص) من الإستثمارات الكلية

المناظرة للنشاط عن الفترة من ٢٠١٢/١١-٢٠٠٨/٠٧ فيأتى قطاع الزراعة فى ذيل القائمة بنسبة

٨٧.٦% فى حين سجلت نسبة أكثر انخفاضاً فى السنة الأولى ٢٠٠٨/٠٧ وقدرت بنحو

٦٩% ويليه فى الأهمية قطاع النقل والتخزين/ والخدمات والمنافع العامة بالرغم من

أهمية هذه القطاعات خاصة النقل والتخزين لقطاع الزراعة حيث يشكل نقص

الإستثمارات المتوجه لهذا القطاع إلى التأثير على إنتاجية وفعالية قطاع الزراعة

خاصة على المدى الطويل وبالتراجع (جدول رقم ٦٣١)

فى حين شكل نصيب قطاع الأعمال (عام- خاص) من الإستثمارات

الكلية المناظرة للنشاط نسب مرتفعه فى قطاع الصناعات الاستخراجية والصناعات

(البترولية- غير البترولية) وكذلك التشييد والبناء/ والاتصالات/ وساطة مالية وتأمين/ تجارة جملة وتجزئة/ مطاعم وفنادق/ لنأشطة عقارية/ بنسبة ٩٧.٧% فى المتوسط

جدول رقم (٣٢٣١)

نصيب قطاع الأعمال من الإستثمارات الكلية المناظرة للنشاط

القطاع	٢٠٠٨/٠٧	٢٠١٢/١١-٢٠٠٨/٠٧
١- الزراعة والرعى والصيد	٦٩.٠	٨٧.٦
٢- استخراج بترول خام	٩٨.٩	٩٩.٥
٣- استخراج غاز طبيعى	٩٥.٥	٩٨.٢
٤- صناعة بترولية	١٠٠	١٠٠
٥- صناعة غير بترولية	٩٨.٧	٩٩.١
٦- الكهرباء	٧٧.٩	٨٨.٢
٧- تشييد وبناء	٩٦.٨	٩٨.٤
٨- نقل وتخزين	٦٥.٧	٧٤.١
٩- الاتصالات	٩٠.٦	٩٦.٧
١٠- وساطة مالية وتأمين	٨٨.٣	٩٢.٩
١١- تجارة جملة وتجزئة	٩٦.١	٩٨.٨
١٢- مطاعم وفنادق	٨٩.٨	٩٤.٠
١٣- <u>لنأشطة</u> عقارية	٩٩.٣	٩٩.٦
١٤- الخدمات والمنافع العامة	٤٠.١	٤٥.٣
الإجمالي	٧٥.٤	٨٣.٨

التعليق على النتائج

بعد استعراض أهداف الخطه الخمسية للسدس السادسة وخطه عامها الاول ٢٠١٢/١١-٢٠٠٨/٠٧ والخاصه بتوزيع الاستثمارات لقطاع الأعمال بين الجهات المنوط بها الإستثمار يتضح عدد من النتائج ذات الأهمية الأهمية بمستقبل قطاع الزراعة المصرى ومن ذلك:

اولاً: بالنسبة للشركات الخاضعة للقانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٨١ فقد شكلت إستثمارات استثماراتها المستهدفه نحو ٢٠ مليار جنية جنييه (١.٥٥) من جملة إستثمارات إستثمارات الخطه السدس السادسة من (٢٠١٢/١١-٢٠٠٨/٠٧) لنأشطة الأعمال بين إستثماراتها فى لأربعه قطاعات رئيسية هى على الترتيب (الصناعة التحويلية/ الوساطة المالية والتأمين/ النشاط الاستخراجى/ النقل أما قيمة الإستثمارات إستثمارات فقدت بنحو (١.٨/٢/٥.١/٨.٩) مليار جنية جنييه) أما القطاعات الأخرى فتضم (التشييد والبناء/ وتجارة الجملة والتجزئة/ وبعض الخدمات الاجتماعية).

أبى أنان الإستثمار فى قطاع الزراعة من قبل الشركات الخاضعة للقانون ٩٧ لسنة ١٩٨٣ قد **لنا** عدم تماما و**لنا** الأهمية النسبية لهذا القطاع من جملة إستثمار هذه الشركات تساوى الصفر.

(ج.م.ع، وزارة الدولة للتنمية الاقتصادية، ص٤٤ مشروع **الخطه الخطة** الخمسية السادسة، **مرجع** سابق، ص ٨٤)

ثانياً: الشركات الخاضعة للقانون رقم ٢٠٣ لسنة ١٩٩١ فقد **تركزت** إستثماراتها عن **الخطه الخطة** المستهدفة فى (قطاع الصناعة التحويلية بنسبة ٧٦% من **الإستثمارات** الكلية لهذه الشركات/ قطاع النقل والاتصالات بنسبة ٩.٧% ثم المطاعم والفنادق بنسبة ٦.٥% / **وأيضا** قطاع التشييد والبناء بنسبة ٤.٧%)

والمؤشرات السابقة **ليضا** تخرج قطاع الزراعة من **الإجندة** الإستثمارية المستهدفة للشركات الخاضعة للقانون رقم **٢٠٣-٣** لسنة ١٩٩١ (المرجع السابق ص ٨٥)

ثالثاً: الشركات القابضة **النوعيه** وقد **تركزت** **إستثمارات**ها فى قطاعات (الكهرباء/ النقل والمواصلات والاتصالات/ قطاع البترول) وقد **شكلت** **الإهمية الأهميه** النسبية **لإستثمارات**ها من حجم الإستثمار الكلى لهذه الشركات (٥٦، **ب.٣٣٠، ١٤.٤%**) وذلك **عن** **لفترة** السابقة ولم يرد ضمن **خطه** هذه الشركات **أبى** تويبه عن حجم **إستثمارات**ها فى قطاع الزراعة والرئى (المرجع السابق ص ٨٥)

رابعاً: **القطاع الخاص والتعاونى** وتورد **الخطه الخطة** حجم **إستثمارات**ها هذا القطاع **عن** **لفترة** المستهدفه بمقدار ٨٥٠ مليار **جنييه** بنسبة ٦٦% تقريبا من **الإستثمارات** الكلية للخطه، **لأما** **إستثمارات** القطاع عن السنة ٢٠٠٨/٠٧ فقد جاءت بنسبة ٨٥% من جملة **إستثمارات**ها **قطاع الأعمال** ونحو ٦٤% من **الإستثمارات**ها الكلية **وأيضا** من تبنى **القطاع الخاص** ضمن **أولوياته** الإستثمار فى قطاع الزراعة **لنا** **الأخير** جاء فى المرتبة السابعة من حيث النصيب النسبى من **إستثمارات**ها **القطاع بنسبة** ٥.١% بينما تصدرت قطاعات (الصناعات التحويلية غير البترولية/ نشاط الغاز الطبيعى/ النقل/ الاتصالات/ **الأنشطة** العقارية/ خدمات اجتماعية اخرى) **الصدراة** بنسبة (٤.٢/٢٥.٢/١٠.٢/١٣/٨.٢/١٠.١/٨.٣١.٥/٦.٦٦.٥%) (جدول رقم ٣٢)

ونظرا للدور الاجتماعى الذى **يؤدى** **بهيه** **القطاع الحكومى** وتنمية القطاعات الاقتصادية للدولة **فإننا** **يضع** ضمن **أولوياته** المستهدفة فى **الخطه الخطة** السادسة ٢٠٠٨/٠٧ -

منسّق: الخط: غامق، خط اللغة العربية
وغيرها: غامق

٢٠١٢/١١ النهوض بقطاع الزراعة **لذا** يقدر حجم **إستثمارات** القطاع عن **الفترة** السابقة ٧.٧% من الإستثمار الكلى للقطاع الحكومى وهو فى ذلك يأتى فى المرتبة **السادسة** بعد قطاعات (المياه/ النقل والتخزين/ خدمات التعليم/ **الأنشطة** اجتماعية **أخرى** وتميؤه محلية/ صرف صحى) **لذا** قدرت نسب الإستثمار من الإستثمار الكلى للقطاع الحكومى (٧.٨/١٤.٥-١٤.٤/١٩.٦/٢٣.٧%) على الترتيب وذلك عن الفترة السابقة (جدول رقم ٧)

جدول رقم ٣٣٢

التوجهات الإستثمارية للقطاع الخاص والتعاونى فى خطه عام ٢٠٠٨/٠٧

القطاع /النشاط	مليار جنية جنييه	%
الصناعات التحويلية غير البترولية	٢٩.٤	٢٥.٤%
صناعة تكرير البترول	٢.٤	٢.١
نشاط البترول الخام	٣.٨	٣.٣
نشاط الغاز الطبيعى	١١.٨	١٠.٢
الزراعة	٥.٩	٥.١
المطاعم والفنادق	٥.١	٤.٣
التشييد والبناء	٢.٨	٢.٤
النقل	١٥.٠	١٣.٠
الاتصالات	٩.٨	٨.٢
تجارة الجملة والتجزئة	٥	٤.٣
الأنشطة العقارية	١٣	١٠.١
خدمات التعليم	٣	٢.٦
الخدمات الصحية	٢	٢.٥
خدمات اجتماعية اخرى	٧	٦.٥
	١١٥.٦	١٠٠

المرجع السابق ص ٨٦

منسق: الخط: ١٢ نقطة، خط اللغة العربية وغيرها: ١٢ نقطة

منسق: كشيدة صغيرة

منسق: كشيدة صغيرة

منسق: كشيدة صغيرة

منسق: كشيدة صغيرة

منسق: كشيدة صغيرة

منسق: كشيدة صغيرة

منسق: كشيدة صغيرة

منسق: كشيدة صغيرة

منسق: كشيدة صغيرة

منسق: كشيدة صغيرة

منسق: كشيدة صغيرة

منسق: كشيدة صغيرة

منسق: كشيدة صغيرة

منسق: كشيدة صغيرة

منسق: الخط: ١٢ نقطة، دون غامق، خط اللغة العربية وغيرها: ١٢ نقطة، دون غامق

منسق: الخط: ١٢ نقطة، دون غامق، خط اللغة العربية وغيرها: ١٢ نقطة، دون غامق

جدول رقم ٣٤

توزيع الإستثمارات الحكومية على الأنشطة الاقتصادية في الخطه الخطة
السادسها السادسة والعام الاول منها

الجهة	٢٠٠٨/٠٧		٢٠١٢/١١-٢٠٠٨/٠٧	
	مليار جنيه	%	مليار جنيه	%
١- الزراعة والرى واستصلاح الأراضى	٢.٤	٧.٨	١٢.٢	٧.٧
٢- الصناعة التحويلية	٠.٤	١.٣	٢.٢	١.٤
٣- الكهرباء	٠.٦	٢.٠	٢.٣	١.٥
٤- المياه	٢.٧	٨.٨	١٢.٣	٧.٨
٥- التشييد والبناء و لناشطة عقارية	٠.٢	٠.٧	٠.٩	٠.٥
٦- النقل والتخزين	٣.٦	١١.٨	٢٢.٩	١٤.٥
٧- الاتصالات	٠.٥	١.٦	١.٨	١.١
٨- المطاعم والفنادق	٠.٤	١.٣	٢.١	١.٣
٩- خدمات التعليم	٤.٠	١٣.١	٢٢.٨	١٤.٤
١٠- الخدمات الصحية	١.٨	٥.٩	١٠.٣	٦.٥
١١- لناشطة اجتماعية اخرى وتنمية محلية	٨.٧	٢٨.٤	٣١.١	١٩.٦
١٢- صرف صحى	٥.٣	١٧.٣	٣٧.٦	٢٣.٧
الإجمالي	٣٠.٦	١٠٠	١٥٨.٥	١٠٠

المراجع السابق ص ٧٨

- منسّق: كشيدة صغيرة
- منسّق: كشيدة صغيرة
- منسّق: كشيدة صغيرة
- منسّق: كشيدة صغيرة
- منسّق: كشيدة صغيرة
- منسّق: كشيدة صغيرة
- منسّق: كشيدة صغيرة
- منسّق: كشيدة صغيرة
- منسّق: كشيدة صغيرة
- منسّق: كشيدة صغيرة
- منسّق: كشيدة صغيرة
- منسّق: كشيدة صغيرة
- منسّق: كشيدة صغيرة
- منسّق: كشيدة صغيرة
- منسّق: كشيدة صغيرة

منسّق: الخط: ١٢ نقطة، دون غامق، خط اللغة العربية وغيرها: ١٢ نقطة، دون غامق

منسّق: الخط: ١٢ نقطة، دون غامق، خط اللغة العربية وغيرها: ١٢ نقطة، دون غامق

في الحقيقة فإن الشئ اللافت للنظر هو الإعتماد على موارد حقيقية في تمويل لإستثمارات الخطه الخطة أنى على مدخرات القطاعات التنظيمية المختلفة وهو ما يعنى استخدام الأرصده الجارية لحسابات هذه القطاعات المحلية لتمويل الإستثمارات الثابتة. وفي ضوء ما يمر به الاقتصاد المصرى والعالمى من عشيرات كنتيجة للأزمة المالية العالمية فإن هذه المدخرات ستمثل قدراً ضئيلاً بالمقارنة بالإحتياجات التمويلية للخطه مما يفرض على الدوله البحث عن مصادر جديدة للتمويل

قسم ٥: التحليل الكمي للأثر التنموى لقطاع الزراعة فى مصر فى ضوء برنامج الإصلاح الإقتصادى

ويشمل التحليل الكمي فى هذا الجزء الأتى:

- ١- محددات الإستثمار لقطاع الزراعة المصرى خلال فترة تطبيق برنامج الإصلاح الإقتصادى
عن الفترة من ٢٠٠٧-٩٢/٩١-٢٠٠٨/٢٠٠٧
- ٢- الآثار الإقتصادية للأنفاق الإستثمارى بقطاع الزراعة المصرى على الناتج المحلى
للاجمالإجمالى خلال للفترةمنالفترة من ٢٠٠٧-٩٢/٩١-٢٠٠٨/٢٠٠٧

أولاً: محددات الإستثمار لقطاع الزراعة المصري ٢٠٠٨/٢٠٠٧-٩١

ويهدف التحليل الكمي في هذا النموذج باستخدام الحزمة الاحصائية SPSS إلى إظهار المحددات الخاصة بالإنفاق الإستثماري في قطاع الزراعة المصري خلال فترة تطبيق برنامج الإصلاح الإقتصادي عن **لفتريها الفترة** من ٢٠٠٨/٢٠٠٧-٩١ وباستخدام معادلة **لنأحدار** خطي متعدد (حيث **كلنايت** النتائج وفقاً لفروض النظرية الاقتصادية **أفضل** من الشكل اللوغارتمي) وحيث تكون الصيغة المقترحة على الشكل التالي

$$iNV = a_0 + a_1y - a_2Li - a_3iNT + a_4Pr_1 + a_5Pr_2$$

حيث تشير a_0 إلى ثابت المعادله.

y ← الناتج المحلي **الإجمالي** بتكلفة عوامل **الإنتاج**

Li ← القروض المقدمه لقطاع الزراعة من قبل الجهاز المصري فيما عدا البنك المركزي

iNT ← معدل الفائدة على القروض متوسطة **الأجل** (٣-٥ سنوات) للقطاع الزراعي من قبل بنك التنمية والائتمانيات الزراعي المصري

Pr_1 ← الرقم القياسي ل**أسعار** الجملة لمنتجات السلع الزراعية عن **لفتريها الفترة** من ٢٠٠٨/٢٠٠٧-٩١

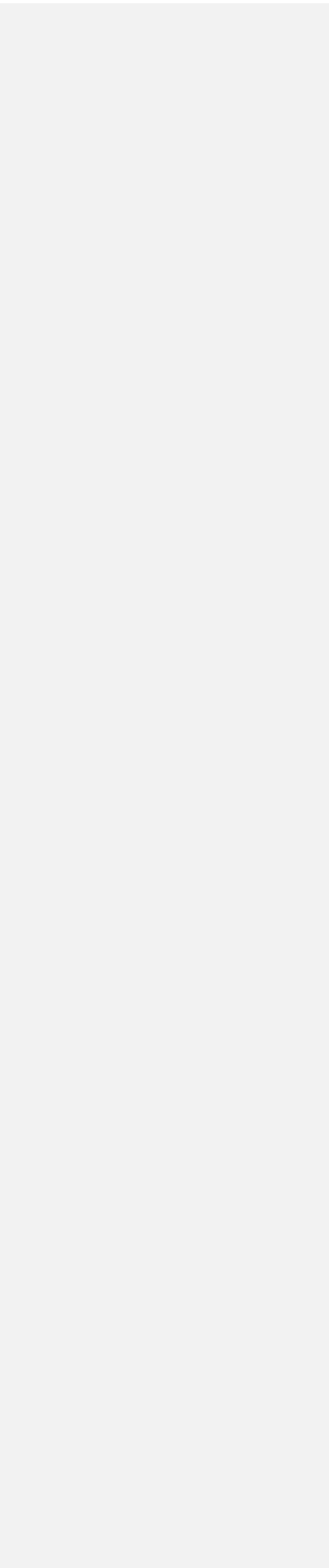
pr_2 ← الرقم القياسي ل**أسعار** الجملة للمنتجات الغذائية عن الفترة من ٩١- ٢٠٠٨/٢٠٠٧

iNV ← **الإنفاق** الإستثماري بقطاع الزراعة (على مستوى الموازنات والقطاعات) عن **لفتريها الفترة** من ٢٠٠٨/٢٠٠٧-٩١.

ويتضمن a_1, a_2, a_3, a_4, a_5 معاملات المتغيرات **المستقلة** وباستخدام طريقة (Enter/ Stepwise/ Durbin-waston **لتقليل** **watson** **لتقليل** نسبة الارتباط الذاتي بين الأخطاء) و**كلنايت** النتائج* على النحو التالي:

* تم الحصول على النتائج بالاستعانة بجدول رقم (٤) بالملاحق.

منسّق: الخط: ١١ نقطة، خط اللغة العربية
وغيرها: ١١ نقطة



|

Regression

Variables Entered/Removed^b

Model	Variables Entered	Variables Removed	Method
1	PR2, Y, LI, INT, PR1 ^a	.	Enter

a. All requested variables entered.

b. Dependent Variable: INV

Model Summary^b

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate	Durbin-Watson
1	.939 ^a	.881	.828	512.3719	1.575

a. Predictors: (Constant), PR2, Y, LI, INT, PR1

b. Dependent Variable: INV

ANOVA^b

Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	21464443	5	4292889	16.352	.000 ^a
	Residual	2887774	11	262524.9		
	Total	24352217	16			

a. Predictors: (Constant), PR2, Y, LI, INT, PR1

b. Dependent Variable: INV

Coefficients^a

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	6381.791	2946.809		2.166	.053
	Y	4.957E-04	.003	.080	.184	.857
	LI	6.109E-02	.116	.122	.529	.608
	INT	-261.923	118.884	-.745	-2.203	.050
	PR1	-.824	1.333	-.392	-.618	.549
	PR2	.962	1.823	.338	.528	.608

a. Dependent Variable: INV

Regression

Variables Entered/Removed^a

Model	Variables Entered	Variables Removed	Method
1	INT		Stepwise (Criteria: Probabilit y-of-F-to- enter <= .050, Probabilit y-of-F-to-r emove >= .100).

a. Dependent Variable: INV

Model Summary^b

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate	Durbin-Watson
1	.933 ^a	.870	.861	459.2521	1.389

a. Predictors: (Constant), INT

b. Dependent Variable: INV

ANOVA^b

Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	21188530	1	21188530	100.461	.000 ^a
	Residual	3163687	15	210912.5		
	Total	24352217	16			

a. Predictors: (Constant), INT

b. Dependent Variable: INV

Coefficients^a

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	8043.336	537.203		14.973	.000
	INT	-328.006	32.725	-.933	-10.023	.000

a. Dependent Variable: INV

Excluded Variables^b

Model		Beta In	t	Sig.	Partial Correlation	Collinearity Statistics Tolerance
1	Y	.016 ^a	.075	.941	.020	.202
	LI	.103 ^a	.646	.529	.170	.355
	PR1	-.076 ^a	-.699	.496	-.184	.767
	PR2	-.064 ^a	-.578	.572	-.153	.747

a. Predictors in the Model: (Constant), INT

b. Dependent Variable: INV

Residuals Statistics^a

	Minimum	Maximum	Mean	Std. Deviation	N
Predicted Value	1155.2043	4107.2607	2775.9412	1150.7750	17
Residual	-716.2607	1197.7581	4.547E-13	444.6689	17
Std. Predicted Value	-1.408	1.157	.000	1.000	17
Std. Residual	-1.560	2.608	.000	.968	17

a. Dependent Variable: INV

التعليق على النتائج

تنتج صيغة الانحدار الخطى المتعدد لقياس العلاقة بين **الانفاق الاستثماري** (على مستوى القطاعات والموازنات) في قطاع الزراعة iNV (متغير تابع) والمحددات الأخرى المستقلة المؤثرة عليه خلال فترة تطبيق برنامج الإصلاح الاقتصادي عن **الفترة** من ٩١-٢٠٠٧/٢٠٠٨ وتمثلت النتائج في **الآتي**:

أولاً: من الناحية الاقتصادية تتفق النتائج المتحصل عليها مع فروض النظرية الخاصة بعلامة المتغير iNV (الاتفاق الاستثماري على مستوى القطاعات والموازنات بقطاع الزراعة) مع المتغيرات (Pr₂/ Pr₁/Y/Li) مما يظهر التأثير الموجب لهذه المتغيرات على المتغير التابع iNV كما جاءت الإشارة سالبة (-) بالنسبة للمتغير (iNVINT) وهو سعر الفائدة على القروض المقدمة لقطاع الزراعة من قبل بنك التنمية والائتمان الزراعي عن **الفترة** السابقة.

ثانياً: من الناحية الإحصائية فقد جاءت العلاقة ككل معنوية من حيث اختبار F مما يبرز أهمية وقوة التأثير الذي تحدثه المتغيرات المستقلة على **الانفاق** الاستثماري بقطاع الزراعة ويتأكد ذلك من القيم المرتفعة لمتغير R حيث قدرت قيمة بنحو ٠.٩٤.

ثالثاً: باختبار معنوية العلاقة لكل متغير مستقل على حده على المتغير التابع iNV (الانفاق الاستثماري في قطاع الزراعة) فقد **لأثبت** التحليل الإحصائي **الآتي**

منسّق: الخط: ١٦ نقطة، بلا تسطير، خط اللغة العربية وغيرها: ١٦ نقطة
منسّق: كشيدة صغيرة

١- تشير نتائج اختبار Durbin- Watson إلى اختفاء مشكلة الارتباط الذاتي بين الأخطاء.
٢- اثبت التحليل معنوية المتغير المستقل (iNT) لبأى سعر الفائدة على القروض المقدمه لقطاع الزراعة من قبل بنك التنمية والائتمان الزراعى فى حين لم تثبت معنوية المتغيرات المستقلة الأخرى وتشمل (الناتج المحلى الإجمالى y/ والقروض المقدمه من البنوك لقطاع الزراعة Li/ والرقم القياسى لأسعار أسعار المنتجات الزراعية Pr1/ والرقم القياسى لأسعار أسعار السلع الغذائية Pr2).

كما أثبتت التحليل أهمية المتغير iNT فى علاقته بالإنفاق الإستثمارى فى قطاع الزراعة حيث تم ادخاله باعتباره اهم المتغيرات المؤثره على المتغير التابع iNV وذلك باستخدام طريقة Step-wise فى حين تم استبعادها باقى المتغيرات المستقلة الأخرى مما يبرز اهمية برنامج الإصلاح الإقتصادى فى تحرير سعر الفائدة من خلال تأثيره على الإستثمارات بقطاع الزراعة.

ويمكن تفسير عدم معنوية المتغيرات المستقلة Pr1، Pr2 فى علاقتها بالمتغير iNV بسبب التقلبات الكبيره التى طرأت على أسعار السلع الغذائية والمنتجات الغذائية معاً خلال فترة تطبيق البرنامج ما بين الارتفاع والانخفاض مما يعرقل احتمالات التنبؤ السليم فيما يخص هذه الاسعار على المتسوى العالمى وارتباطها بالإستثمار والإنتاج بقطاع الزراعة المصرى وكذلك بالنسبة للمتغير y(الناتج المحلى الإجمالى) بسبب ضآلة الأهمية النسبية للزراعة بالنسبة للناتج اذ يأتى القطاع فى المرتبة الرابعه أوالخامسة من حيث الأهمية

تشير نتائج Durbin- Watson إلى اختفاء مشكلة الارتباط الذاتي بين الأخطاء.
٢- اثبت التحليل معنوية المستقل (iNT) أى سعر الفائدة على القروض المقدمه لقطاع الزراعة من قبل بنك التنمية والائتمان الزراعى فى حين لم تثبت معنوية المتغيرات المستقلة الأخرى وتشمل (الناتج المحلى الإجمالى y/ والقروض المقدمه من البنوك لقطاع الزراعة Li/ والرقم القياسى لأسعار المنتجات الزراعية Pr1/ والرقم القياسى لأسعار السلع الغذائية Pr2)
كما اثبت التحليل أهمية المتغير iNT فى علاقته بالإنفاق الإستثمارى فى قطاع الزراعة حيث تم ادخاله باعتباره اهم المتغيرات المؤثره على المتغير التابع iNV وذلك باستخدام طريقة Step wise فى حين تم استبعاد باقى المتغيرات المستقلة الأخرى مما يبرز اهمية برنامج الإصلاح الإقتصادى فى تحرير سعر الفائدة من خلال تأثيره على الإستثمارات بقطاع الزراعة.

ويمكن تفسير عدم معنوية المتغيرات المستقلة P_{t-1} ، P_{t-2} في علاقتها بالمتغير iNV_t بسبب التقلبات الكبيرة التي طرأت على أسعار السلع الزراعية والغذائية معاً خلال فترة تطبيق البرنامج ما بين الارتفاع والانخفاض مما يعرقل احتمالات التنبؤ والإنتاج بقطاع الزراعة المصري وكذلك بالنسبة للمتغير y (الناتج المحلي الإجمالي) بسبب ضآلة الأهمية النسبية للزراعة بالنسبة للناتج إذ يأتي القطاع في المرتبة الرابعة أو الخامسة من حيث الأهمية

ثانياً: التحليل الكمي للآثار الاقتصادية للإنتاج العام بقطاع الزراعة المصري على الناتج المحلي الإجمالي **عن الفترة ١٩٩٢/١٩٩١-٢٠٠٧/٢٠٠٨** ويهدف التحليل الكمي في هذا النموذج إلى إظهار الأثر الإجمالي العام في قطاع الزراعة على الناتج المحلي الإجمالي خلال فترة تطبيق برنامج الإصلاح الإقتصادي، حيث تكون الصيغة المقترحة هي

$$Y_t = A_t \cdot F(L_t, K_t, iNft)$$

وباستخدام دالة Cobb- Douglas تأخذ المعادلة الشكل التالي

$$Y_t = A_t \cdot L_t^a \cdot K_t^b \cdot iNft^c$$

وبتحويل المعادلة إلى الصورة اللوغارتمية فإن ذلك يعطي معادلة انحدار خطي متعدد من الدرجة الأولى تأخذ الشكل التالي:

$$Y_t = LGA + a LGL + b LGK + CLGiNF$$

حيث

Y ← يشير الى الناتج المحلي الإجمالي بتكلفة عوامل الإنتاج (بالمليون جنيهية)

L ← حجم العمالة على المستوى القومي (بالمليون عامل)

K ← حجم الإستثمار القومي (عام وخاص) بالمليون جنيهية

iNF ← الإنفاق الإستثماري العام (على مستوى القطاعات والموازنات) في القطاع السلعي

ويشمل (الزراعة/ للصناعة/ للصناعة/ الكهرباء والطاقة)

a, b, c وتعتبر عن التغير كنسبة مئوية في الناتج منسوباً للتغير كنسبة مئوية في المدخلات من العوامل الثلاثة.

وسوف يستخدم الباحث صيغة MUNEII⁽¹⁶⁾ وتأخذ الصورة التالية

$$LGY_t = LGA_t + (LGK - LGL) + LGL + (LGiNF - LGL)$$

ويتضمن قيد المعاملات $a + b + c = 1$

منسّق: مرتفع

منسّق: متوسط

منسّق: مرتفع

منسّق: مرتفع

منسّق: يمين

منسّق

منسّق: مرتفع

منسّق: مرتفع

منسّق: متوسط

حيث يؤدي إدخال **الإنفاق العام** الإستثمارى على مستوى القطاعات والموازنات **الإنفاقية** السلعية بما فيها **الإنفاق** على قطاع الزراعة إلى التوصل إلى معادلات وقيم جديدة حول الغلة بالنسبة للحجم، وسوف تلعب اقتصاديات الزيادة بالنسبة للحجم دوراً هاماً فى تحديد الإمدادات العامة من السلع والخدمات.

وبتطبيق الصيغة الأولى للنموذج وتتضمن المتغير $LGiNF_i$ حيث تشير $LGiNF_1$ إلى **الإنفاق** الإستثمارى على مستوى القطاعات والموازنات فى عناصر القطاعات السلعية **الإنفاقية** غير متضمن قطاع الزراعة وكذلك باستخدام **طريقة** $Durbin - Watson$ لتقليل نسبة الارتباط الذاتى بين الأخطاء و**كنايت** النتائج* على النحو التالى:

* تم الحصول على النتائج بالاستعانة بجدول رقم (٥) بالملاحق.

منسّق: الخط: ١١ نقطة، خط اللغة العربية
وغيرها: ١١ نقطة

Regression

Variables Entered/Removed^b

Model	Variables Entered	Variables Removed	Method
1	LGINF1, LGL, LGK ^a		Enter

- a. All requested variables entered.
b. Dependent Variable: LGY

Model Summary^b

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate	Durbin-Watson
1	.977 ^a	.995	.944	6.033E-02	1.457

- a. Predictors: (Constant), LGINF1, LGL, LGK
b. Dependent Variable: LGY

ANOVA^b

Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	.995	3	.332	91.173	.000 ^a
	Residual	4.731E-02	13	3.639E-03		
	Total	1.043	16			

- a. Predictors: (Constant), LGINF1, LGL, LGK
b. Dependent Variable: LGY

Coefficients^a

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	.859	.533		1.611	.131
	LGL	3.337	.527	.856	6.339	.000
	LGK	.108	.265	.059	.407	.691
	LGINF1	8.424E-02	.089	.089	.947	.361

- a. Dependent Variable: LGY

Residuals Statistics^a

	Minimum	Maximum	Mean	Std. Deviation	N
Predicted Value	5.0657	5.9210	5.4691	.2494	17
Residual	-.1190	6.707E-02	-2.25E-15	5.438E-02	17
Std. Predicted Value	-1.617	1.812	.000	1.000	17
Std. Residual	-1.973	1.112	.000	.901	17

- a. Dependent Variable: LGY

Regression

Variables Entered/Removed^a

Model	Variables Entered	Variables Removed	Method
1	LGL		Stepwise (Criteria: Probability-of-F-to-enter <= .050, Probability-of-F-to-remove >= .100).

a. Dependent Variable: LGY

Model Summary^b

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate	Durbin-Watson
1	.974 ^a	.949	.946	5.952E-02	1.566

a. Predictors: (Constant), LGL

b. Dependent Variable: LGY

ANOVA^b

Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	.990	1	.990	279.351	.000 ^a
	Residual	5.314E-02	15	3.542E-03		
	Total	1.043	16			

a. Predictors: (Constant), LGL

b. Dependent Variable: LGY

Coefficients^a

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	.768	.282		2.729	.016
	LGL	3.798	.227	.974	16.714	.000

a. Dependent Variable: LGY

Excluded Variables^b

Model		Beta In	t	Sig.	Partial Correlation	Collinearity Statistics Tolerance
1	LGK	.112 ^a	.842	.414	.220	.195
	LGINF1	.104 ^a	1.236	.237	.314	.464

a. Predictors in the Model: (Constant), LGL

b. Dependent Variable: LGY

وتطبيق الصيغة **الثلاثية** للنموذج وتتضمن المتغير $LGiNF_2$ حيث تشير $LGiNF_2$ إلى **الإنفاق** الإستثمارى على مستوى القطاعات والموازنات على عناصر القطاعات **الإنفاقية** السلعية متضمنة **الإنفاق** على قطاع الزراعة وذلك عن **لفتريها الفترة** من ١٩٩١-٢٠٠٧ (**لسأى**) فترة تطبيق برنامج الإصلاح الإقتصادي و**كلنايت** النتائج* على النحو التالى

* تم الحصول على النتائج بالاستعانة بجدول رقم (٥) بالملاحق.

Regression

Variables Entered/Removed^b

Model	Variables Entered	Variables Removed	Method
1	LGINF2, LGK, LGL ^a	.	Enter

- a. All requested variables entered.
b. Dependent Variable: LGY

Model Summary^b

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate	Durbin-Watson
1	.978 ^a	.957	.947	5.901E-02	1.445

- a. Predictors: (Constant), LGINF2, LGK, LGL
b. Dependent Variable: LGY

ANOVA^b

Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	.997	3	.332	95.468	.000 ^a
	Residual	4.527E-02	13	3.483E-03		
	Total	1.043	16			

- a. Predictors: (Constant), LGINF2, LGK, LGL
b. Dependent Variable: LGY

Coefficients^a

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	.689	.416		1.659	.121
	LGL	2.840	.686	.728	4.140	.001
	LGK	.213	.239	.116	.888	.390
	LGINF2	.234	.189	.158	1.233	.239

- a. Dependent Variable: LGY

Residuals Statistics^a

	Minimum	Maximum	Mean	Std. Deviation	N
Predicted Value	5.0599	5.8980	5.4691	.2497	17
Residual	-.1061	6.775E-02	-2.04E-15	5.319E-02	17
Std. Predicted Value	-1.639	1.718	.000	1.000	17
Std. Residual	-1.799	1.148	.000	.901	17

- a. Dependent Variable: LGY

Regression

Variables Entered/Removed^a

Model	Variables Entered	Variables Removed	Method
1	LGL	.	Stepwise (Criteria: Probability-of-F-to-enter <= .050, Probability-of-F-to-remove >= .100).

a. Dependent Variable: LGY

Model Summary^b

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate	Durbin-Watson
1	.974 ^a	.949	.946	5.952E-02	1.566

a. Predictors: (Constant), LGL

b. Dependent Variable: LGY

ANOVA^b

Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	.990	1	.990	279.351	.000 ^a
	Residual	5.314E-02	15	3.542E-03		
	Total	1.043	16			

a. Predictors: (Constant), LGL

b. Dependent Variable: LGY

Coefficients^a

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	.768	.282		2.729	.016
	LGL	3.798	.227	.974	16.714	.000

a. Dependent Variable: LGY

Excluded Variables^b

Model		Beta In	t	Sig.	Partial Correlation	Collinearity Statistics Tolerance
1	LGK	.112 ^a	.842	.414	.220	.195
	LGINF2	.156 ^a	1.221	.242	.310	.203

a. Predictors in the Model: (Constant), LGL

b. Dependent Variable: LGY

منسق: كشيدة صغيرة

التعليق على النتائج

من الناحية الاقتصادية تتفق هذه النتائج مع الافتراضات النظرية بالنسبة للمتغيرات $(L_i/K_i/iNF)$ حيث تؤدي زيادة الإنفاق على العوامل الثلاثة السابقة الى احداث زيادة فى الناتج المحلى الإجمالي (Y) وقد جاءت الإشارة موجبه للمعاملات الثلاثة بما يفسر التأثير الموجب للمتغيرات الثلاثة السابقة كمتغيرات مستقلة على المتغير التابع y (الناتج المحلى الإجمالي)

- يلاحظ لأن مجموع المعاملات الثلاثة a,b,c اكبر من الواحد الصحيح معبر عن لأن الناتج يمر ببداية مرحلة زيادة الغلة مع الحجم ، كما يعبر عن الإهمية الأهمية الكبيرة للنفقات الإستثمارية فى قطاع الزراعة على زيادة الغلة إذ إذا أدت لإضافة هذه النفقات فى المعادلة الثنائيه ممثله فى المتغير المستقل $LGiNF_2$ إلى ارتفاع معامل b من ٠.١٠٨ إلى ٠.٢١٣ أسى لأن مقدرا الزيادة يعادل ٠.١٠٥ أسى ٠.١١ تقريبا كما زادت قيمة المعامل C من ٠.٠٠٨ إلى ٠.٢٣٤ أى أن مقادر الزيادة يعادل ٠.٢٢٦ مما يبرز أهمية الإستثمار فى قطاع الزراعة على مستوى القطاعات والموازات على زيادة الناتج المحلى الإجمالي.

- يلاحظ لأن بعد إضافة النفقات الإستثمارية فى قطاع الزراعة إلى الإنفاق فى قطاع القطاعات الإنتاجية السلعية لأن لأن انخفاض معامل a (المعامل الخاص بالعمالة على المستوى القومى) من ٣.٣٣٧ إلى ٠.٢٨٤ - ٠.٤٤٠ أسى لأن قيمة الانخفاض يعادل ٠.٤٩٧ لأنه يعوض من ذلك زيادة قيمة المعامل b من ٠.١٠٨ إلى ٠.٢١٣ ومما يؤكد على لأنه باستمرار التزايد للكثافة الرأسمالية فى قطاع الزراعة سيؤدى ذلك إلى دعم التنمية الاقتصادية مما يبرز أهمية التحرير الإقتصادى فى قطاع الزراعة على دعم التنمية الاقتصادية ويبرز فى نفس الوقت أهمية الإصلاح الإقتصادى وتحريره لسعر الفائدة فى قطاع الزراعة على حجم الإستثمار بالقطاع ومن ثم التأثير على الناتج المحلى الإجمالى.

- من الناحية الاحصائية جاءت العلاقة ككل معنوية من حيث اختبار f والقيم المرتفعة تفعة لمعامل التحديد R لذا بلغت قيمته ٠.٩٧ ومما يبرز القوه التفسيرية الكبيرة لكل من المتغيرات المستقلة خاصة المتغير $LGiNF_1$ - $LGiNF_2$ أسى الإنفاق الإستثمارى فى القطاع الأنتاجى السلعى متضمناً قطاع الزراعة على الناتج المحلى الإجمالي خلال فترة تطبيق برنامج الإصلاح الإقتصادى.

- أما من حيث معنوية كل معامل على حدة فقد أثبت التحليل معنوية المعامل a مما يبرز أهمية الإنفاق الإستثمارى فى قطاع الزراعة على تشغيل العمالة على المستوى القومى خلال فترة تطبيق برنامج الإصلاح لإذ بلغت النسبة 33.3% من 33 ومن لجمالإجمالى العمالة وتأثير ذلك على الناتج المحلى الإجمالإجمالى ويؤكد على ذلك اختبار طريقة Step-wise لترتيب لإهمية المتغيرات المستقلة فى تأثيرها على المتغير التابع y حيث لإدخلى المتغير LGL (العمالة على المستوى القومى) باعتباره لإهم المتغيرات المفسره، كما أثبتت لإختبار Dubrin-Watson إلى عدم وجود ارتباط ذاتى بين الأخطاء.

النتائج والتوصيات

أولاً: النتائج

بعد تحليل المؤشرات التنموية الخاصة بقطاع الزراعة في مصر خلال فترة تطبيقية برنامج الإصلاح الاقتصادي يمكن استخلاص النتائج الآتية:

1- لنأن قطاع الزراعة المصري يخضع كلية للتحرير الاقتصادي ولم يشهد لإدخلى أي ضوابط حكومية في الوقت الحاضر باستثناء التوريد الإجباري لقصب السكر وتوزيع زراعة أصناف القطن توزيعاً جغرافياً حسب المناطق التي ينمو فيها كل صنف وكذلك حد أقصى للمساحات المزروعة بالأرزالأرز. ولم يقتصر تحرير قطاع الزراعة المصري على برنامج الإصلاح الاقتصادي ولكنه امتد ليشمل لناتفاقية منظمة التجارة العالمية واتخذت مصر الكثير من التدابير للحد من القيود وتحرير النظام التجاري خاصة في مجال السلع المزرعية.

2- فيما يتعلق بتطور الأرقام القياسية لـ أسعارأسعار (الجملة- التجزئة) للريف والحضر على السواء فقد سجل الرقم القياسي الخاص بمنتجات المزرعة والمواد الغذائية أعلى تغير من بين فئات المنتجات الأخرى وذلك خلال فترة تطبيق برنامج الإصلاح الاقتصادي مما يبرز لإهميةالأهمية النسبية للطعام والغذاء والمنتجات المزرعية بصفة عامه من لناتفاق المستهلك وقد شكل هذا عبئاً ثقيلاً خاصة ذوي الدخل المحدودة.

3- تشير مؤشرات الجهاز المركزي للتعبة العامة و لإحصاءالإحصاء إلى لإخفاضأنخفاض متوسط الدخل السنوي للأسرة بالجنيه المصري بحسب مصادر الدخل لكل من حضر وريف

الجمهورية خاصة ممن يعملون بالأنشطة الزراعية (صاحب عمل- يعمل لحسابه) **إذ** سجلت أدنى مستوياتها بالمقارنة بمصادر الدخل من الأنشطة الأخرى غير الزراعية.

٤- حدث **انخفاضاً** مستمر للأهمية النسبية للنتاج في قطاع الزراعة بالنسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي عن الفترة من (٩١-٩٩)، (٢٠٠٠-٢٠٠٧) كما حدث **انخفاضاً** مستمر للأهمية النسبية للنتاج في قطاع الزراعة بالنسبة لقطاع الخدمات الإنتاجية مما يبرز الأثر التراجمي لبرنامج الإصلاح الاقتصادي على الناتج في قطاع الزراعة وكذلك على متوسط معدل النمو السنوي بقطاع الزراعة.

ولقد **لنا** انعكس التراجع في الناتج لقطاع الزراعة على الاقتصاد المصري في ٣ آثار هامة

وهي:

• تدهور نسب **الاكتفاء** الذاتي للعديد من السلع الزراعية مما يحمل الميزان **لنا** التجاري بعجز مستمر **نتيجة** سد هذه الفجوة الغذائية عن طريق **الأستيراد**.

• **لنا** متوسط نصيب الفرد من مجموعات السلع الغذائية قد تحسن خلال تطبيق برنامج الإصلاح ووصل في بعض الأحيان **لنا** إلى المعايير الخاصة بالمؤشرات الدولية.

٥- تشير مؤشرات العمالة بالقطاع الزراعي المصري خلال فترة تطبيق برنامج الإصلاح **لنا** يستوعب حوالي ٣٠% من إجمالي العمالة على **السنوي-المستوى** القومي كما تصل نسبة العمالة نساء حوالي ٣٩% وبالرغم من هذا **لنا** تظل عمالة غير ماهرة **تفقر** ضها السياسات الزراعية المعمول بها خاصة في ضوء الملكيات الصغيرة وتفتت الحيازة ونقص الدخل وكلها عوامل تؤدي إلى **انخفاضاً** **لنا** الإنتاجية العامل المصري في قطاع الزراعة بالمقارنة ينظيره في عدد من الدول العربية والمتقدمة والنامية على السواء.

٦- قطاع الزراعة المصري يعد قطاع طارد للعمالة وغير **جاذب** له كنتيجة لعدد من المؤشرات ومن ذلك:

• ضعف الإستثمار (المحلي- الأجنبي) بقطاع الزراعة بالمقارنة بباقي قطاعات الاقتصاد الأخرى.

• ضعف التمويل المصرفي بالعملي (المحلية- الأجنبية) بقطاع الزراعة المصري.

• **تعليميات أسعار أسعار** السلع الزراعية وعدم استقرارها مما يضر بالدخل على المستوى القومي ويساعد في تدهور معيشة الفلاح المصري، كما **كانان** لتدهور **إننا** إنتاجية القطاع الزراعي عدد من المؤشرات السلبية الخاصة بمجموع السكان في الدولة خلال فترة تطبيقية برنامج الإصلاح الاقتصادي ومن ذلك (الاحتمال لدى الولادة بعدم البقاء لسنة ٦٥ سنة/ الاطفال دون الوزن السوي لأعمارهم/ المواليد ذوي الوزن المتدني/ الأشخاص ناقصو التغذية الخ).

٧- تشير المؤشرات الخاصة بالخطة الخمسية السادسة والخاصة بقطاع الزراعة عن الفترة من ٢٠٠٧-٢٠١١/٢٠١٢ **أنان** الخطة تدعم الأطر المعمول بها حالياً في قطاع الزراعة من حيث تساؤل حجم **الإستثمارات** الموجهة للقطاع وللأهمية النسبية من الناتج المحلي الإجمالي **بإذن** **باعث** **جاء** القطاع في مراكز متأخرة بالمقارنة بعدد من القطاعات الاقتصادية الأخرى على المستوى القومي مما يزيد من تدهور القطاع للفترة المقبلة ويزيد من ناحية أخرى فاتورة **الاستيراد** للمواد الغذائية والمنتجات الزراعية **في** **في** هذا مزيد من العجز في **الميزان** التجاري السلعي.

٨- وفقاً لمؤشرات التحليل الكمي فقد تناول البحث مسألتين:

الأول: محددات **الإنفاق** الإستثماري بقطاع الزراعة المصري في ضوء برنامج الإصلاح الاقتصادي عن الفترة من ١٩٩١-٢٠٠٧/٢٠٠٨.

وتبين **إنان** متغير سعر الفائدة لبنك التنمية والإئتمان **إنان** الزراعي **كانان** أكثر المحددات تأثيراً في **الإنفاق** الإستثماري بقطاع الزراعة عن الفترة السابقة من حيث درجة المعنوية وباستخدام طريقة Step wise تم إدخال سعر الفائدة Int بينما تم استبعاد باقي المتغيرات كما ثبت عدم معنويتها في التأثير على **إستثمارات** القطاع خلال فترة تطبيق البرنامج.

الثانتي: أثر **الإنفاق** الإستثماري بقطاع الزراعة المصري على الناتج المحلي الإجمالي وقد تم استخدام طريقة Cobe-Doglas وباستخدام طريقة Munnell وتم إستنتاج الآتي:

- تبين **الأهمية** **الأهمية** الكبيرة للنفقات الإستثمارية في قطاع الزراعة على زيادة الغلة.
- **بإذن** أدت إضافة هذه النفقات في المعادلة **الثانتي** ممثله في المتغير المستقلة $LGINF_2$ إلى ارتفاع معامل b (معامل رأس المال) بمقدار ٠.١١ تقريباً، **وكذلك** **زيادة** **المعامل** **C** بمقدار **٠.٢٣** مما يبرز أهمية الإستثمار في قطاع الزراعة على زيادة الناتج المحلي الإجمالي.

منسّق: الخط: غامق، خط اللغة العربية
وغيرها: غامق

منسّق: الخط: غامق، خط اللغة العربية
وغيرها: غامق

منسّق: الخط: غامق، خط اللغة العربية
وغيرها: غامق

منسّق: الخط: غامق، خط اللغة العربية
وغيرها: غامق

منسّق: الخط: غامق، خط اللغة العربية
وغيرها: غامق

منسّق: الخط: غامق، خط اللغة العربية
وغيرها: غامق

كما لأننا خفضت قيمة a (معامل العمالة) ولكن يعوض من ذلك ارتفاع فيه قيمة b ويؤكد على لأنه باستمرار التزايد للكثافة الرأسمالية في قطاع الزراعة فإننا ذلك يعني دعم التنمية الاقتصادية على المدى الطويل.

منسقة: تعدادات نقطية ورقمية

• وباستخدام طريقة Stepwise للتعرف على أكثر المحددات المستقلة تأثيراً على المتغير التابع g (الناتج المحلي الإجمالي) فقد أدخل المتغير المستقل LGL (العمالة على المستوى القومي) مما يعني أهمية الانفاق الاستثمارية في تطوير المهارات للعاملين الزراعيين وتطوير فنون الإنتاج الحديثة بالقطاع على دعم التنمية الاقتصادية عموماً كما يعكس من ناحية أخرى على أهمية الاستثمار في قطاع الزراعة على التوظيف والتشغيل والحد من البطالة وذلك على المدى الطويل إذ أن القطاع يستوعب ما يعادل ٣٠% من إجمالي العمالة على المدى الطويل للقطاع في استيعاب العمالة على المستوى القومي إذ تقدر النسبة بنحو ٣٠% من الإجمالي.

⋮

التوصيات

بعد استعراض الأثر التنموي لبرنامج الإصلاح الاقتصادي في مصر وتأثير ذلك على قطاع الزراعة المصري يتبين في أن القطاع لا يحظى بالاهتمام الكافي من قبل الحكومة بسواء من حيث حجم الاستثمارات أو التمويل أو الدعم للعاملين بالقطاع أو تطوير القطاع بما يتطلبه الاحتياجات التكنولوجية وفنون الإنتاج الحديثة وإننا ذلك على تدهور إنتاجية القطاع وزيادة العجز في الميزان التجاري السلعي ولهذا يوصى بالبحث بالآتي:

- ١- زيادة الأهمية النسبية للقطاع الزراعي من حجم الاستثمار على المستوى الكلي.
- ٢- تقديم الحوافز في مجال الاستثمار خاصة الاستثمار الأجنبي في قطاع الزراعة.
- ٣- إستحداث السياسات الزراعية القائمة على استخدام طرق الإنتاج الحديثة الزراعية بما يتطلبه ذلك من أهمية من ضرورة التغلب على مساوئ الملكية القائمة على التفتت الحيازي والملكيات الصغيرة.
- ٤- تفعيل دور الجمعيات الزراعية خاصة في مجال تقديم الخدمات الزراعية ومن ذلك:
 - وضع البرامج التدريبية لرفع كفاءة العاملين بالقطاع.

- الطرق الإرشادية لزيادة فعالية العاملين بالإنتاج الزراعي وزيادة إنتاجيتهم.
- تقديم المساعدات العينية والمادية خاصة في مجال إنشاء الصناعات الريفية المشجعه لجذب العمالية الريفية (ذكور وإناث) والقضاء على البطالة الريفية.
- زيادة الدور الفعال للبنوك المصرفية في مجال تقديم القروض غير المكلفة للمزارعين وتتنويع في ذلك لأهمية الدور التنموي لبنك التنمية والائتمان الزراعي في مصر ولكن يكون ذلك إلا بخفض الفائدة على القروض (قصيرة- متوسطة- طويلة الأجل). ممن أجل تشجيع المزارعين على تحديث أساليب الإنتاج وتوفير الاحتياجات المعيشية لهم.
- لاشك أن تقلبات أسعار السلع الزراعية وعدم استقرارها يؤدي إلى عدم استقرار الدخل الزراعي كما أن ارتفاع الرقم القياسي لأسعار الجملة والتجزئة حضر وريف الجمهورية من شأنه أن يخفض من القوة الشرائية للدخل ومن ثم انخفاض الدخل الحقيقي للمزارعين ويتوجب على الدولة إعلان الأسر الريفية من خلال تقديم المساعدات سواء العينية أو المادية وإدخال وسائل التعليم الزراعي (ذكور- إناث) من أجل رفع إنتاجية هذه الأسر الريفية.

قائمة المراجع

- ١، ٢ لمزيد من التفاصيل حول قناتون الإصلاح الزراعي وأهدافه والنتائج المترتبة عليه، راجع في ذلك: مصطفى الجبلي، ثورة ٢٣ يوليو والتنمية الزراعية، دار المستقبل العربي، القاهرة، ١٩٨٧.
- محمود عبد الفضيل: ثورة ٢٣ يوليو، قضايا الحاضر وتحديات المستقبل، دار المستقبل العربي، القاهرة، ١٩٨٧.
- مجدي حماد، ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢، دار المستقبل العربي، القاهرة، ١٩٩٣.
- طارق البشري، تقرير حول الإصلاح الزراعي، مجلة الطليعة عدد سبتمبر، ١٩٦٦.
- H. Handoussa, " Crises and challenge: Prospects for the 1990, the American university in Cairo Press, 1991, P: 10-15.
- Abdel Latif " -The INF-IMF and world bank agreement with the Egyptian Government in 1991" the American university in Cairo, 1995. P. 7.

د. محمود أبو العيون، تطورات السياسة النقدية في ج.م.ع والتوجهات المستقبلية، صندوق العنقد العربي، أبو ظبي؛ ٢٠٠٤، ص ١٦-١٩.

Private sector development in Egypt, the status and the challenges, a world bank report prepared for the conference, Cairo, October, 9-10, 1994. P. 34.

د. نادية سالم النمر: الإصلاح الاقتصادي في مصر وآثاره التوزيعية في قطاع الاسكان، المجلة العلمية للإقتصاد والتجارة كلية التجارة- جامعة عين شمس، ١٤ يونيو، ١٩٩٣، ص ١١٣.

Siam G. 1999 Impact of structural adjustment program on key performance indicators in Egyptian agriculture with reference to corrective policies, working paper No. 1. Cairo center for agricultural Economic studies, Cairo University.

Kent, L. 2000 Plant variety protection in Egypt, Using breeders' rights as a stimulus to agriculture development, A policy Drief, RDI.

Kheir El Din, H. & Elshawarby, S. 2002, trade and foreign exchange regime: A policy perspective. Conference of institutional and policy challenges facing the Egyptian economy, Cairo, center for financial research and studies Cairo, University, May.

٧- لمزيد من التفاصيل حول لناتفاق الزراعة والآثار الناجمة عنه في محيط الدول النامية عامة ومصر خاصة؛ راجع في ذلك فعاليات الندوة القومية الثلاثية، الإقتصاد المصري في مواجهة تحديات لناتفاقيات منظمة التجارة العالمية، مركز بحوث ودراسات التنمية التكنولوجية، جامعة حلوان، الفترة من ٢٢-٢٤ مارس، ١٩٩٩، ص ٦٥-٦٨. وكذلك

- Wto-WTO, 1999, Trade policy review, A report by the wto secretariat.

- Chaherli, N. & El Said, M. 2000 Impact of the Wto-WTO agreement on Mena Agriculture Economic Research forum, Working paper 2007.

٨- فعاليات الندوة القومية الثنائية، الاقتصاد المصري في مواجهة تحديات **للتأقاقات** منظمة

التجارية العالمية، مرجع سابق، ص ٦٧-٦٨

٩- عالمياً يقدر خط الفقر بمن يعيشون على **للتأقاق** دولار يومياً على أساس تعادل القوة الشرائية لسعر الصرف.

أما من يحصلون على أقل من دولار يومياً فهؤلاء يعيشون تحت خط الفقر وهؤلاء هم الفقراء.

لمزيد من التفاصيل حول مقاييس الفقر والآثار الاقتصادية للفقر على الاقتصاد المصري يراجع في ذلك:

- د. سلطان **أبو علي**، الموارد الاقتصادية، مكتبة المدينة الزقازيق.

- كريمة كريم، الفقر وتوزيع الدخل في مصر- منتدى العالم الثالث، مكتب الشرق الأوسط، ١٩٩٤.

M. Shama. (19980. Aprofile of poverty in egypt 1997 & Datt, G., D. Jolliffe, International Food policy Research Institute. Washington, DC.

Poverty reduction policies in Egypt An overview, New York (Social commission for western Asia).

١٠- د. محمد سمير مصطفى، الأزمة المالية العالمية و**للتأقاقات**ها في قطاع الزراعة والغذاء العربي والمصري، ورقة مقدمه لمؤتمر نحو وضع سياسات جديدة للنهوض بالقطاع الزراعي في مصر، جامعة القاهرة، كلية اقتصاد والعلوم السياسية، ٤ أكتوبر ٢٠٠٩، ص ١٤، ١٦.

١١- لمزيد من التفاصيل حول التركيب المحصولي البديل في جمهورية مصر العربية. راجع في ذلك

محمود عبد الحلیم جاد محمد، سعيد محمد حسين على عيسى، العائد الاقتصادي للتركيب المحصولي البديل في جمهورية مصر العربية، مجلة المنوفية للبحوث الزراعية، كلية الزراعة، جامعة المنوفية، المجلد ٣٢، العدد ٥ أكتوبر ٢٠٠٧.

١٢- د. عزه إبراهيم عمارة، أشرف كمال عباس، الأمن الغذائي والتنمية الزراعية المصرية في ضوء أهم المتغيرات المعاصرة، مؤتمر نحو وضع سياسات جديدة للنهوض بالقطاع الزراعي في مصر، مرجع سابق، ص ٨، ٩. وكذلك

salwa A. Hassanyn. Food consumption pattern and nutrients, salwa A. Hassanyn-(Dr), intake among different population groups, Nutrition institute, final report, part. I. Egypt, 2000.

١٣- لمزيد من التفاصيل حول تمويل القطاع الزراعي المصري من قبل الجهاز المصرفي راجع ذلك:

د. أنانور محمود النقيب، تفعيل دور البنوك التجارية في تمويل وتنمية قطاع الزراعة في مصر، مؤتمر نحو وضع سياسات جديدة للنهوض بالقطاع الزراعي في مصر، مرجع سابق، ص ١٠-١٤

١٤- د. وفاء محمد محمد سالم النان، الآثار الاقتصادية لبرنامج الإصلاح الاقتصادي على تراكم الاحتياطات الدولية في ج.م.ع، مجلة البحوث التجارية، كلية التجارة- جامعة الزقازيق، ١٤ يناير، ٢٠٠٥، ص ٥٩٧-٦٠٢

١٥- لمزيد من التفاصيل حول تقلبات أسعار السلع الزراعية وآثارها الاقتصادية وأسبابها راجع في ذلك:

- www. Fao. Org.

- international food and policy research institute (ifpri) the promises and challenges of biofuel for the poor in developing countries.

البنك الدولي، ارتفاع أسعار أسعار المواد الغذائية، خيارات السياسات واستجابة البنك الدولي، مذكرة سياسات، أبريل ٢٠٠٨.

١٦- كانت المحاولة الثالثة في بداية التسعينات على يد Munell عندما حاول قياس أثر الإنفاق في عناصر البنية الأساسية على الإنتاج على المستوى القومي. راجع في ذلك

Munnell Alicia; How Does Public Infrastructure Affect Regional Economic Performance New England Economic Review, Federal reserve Bank of Boston, September, October, 1990

وكذلك. د. عبدالرحيم البحيطي. أثر نمو قطاعات البنية الأساسية على تطور قطاعات الإنتاج المباشر في خطط التنمية الاقتصادية في ج.م.ع، رسالة دكتوراة غير منشورة، كلية التجارة، جامعة الزقازيق، ١٩٩٥، ص١١٨.

Development impact of the economic reform program in Egypt

Focusing on the agricultural sector

Abstract

Agriculture is one of the Egyptian production sectors important and reliable in achieving economic development at the National Almtsuy. Applying the economic reform program and the resulting cancellation of support systems on agricultural products, especially fertilizers and pesticides as well as the elimination of subsidies on agricultural products and the delivery system of compulsory and free rental value of land and the liberalization of cotton production etc., adding new burdens to the cost of production and this has affected the economic transformations and structural to the direct impact on the number of variables important economic sector and that employment / production and productivity / of investment in / price / entry of workers to the agricultural sector / funding opportunities available.

And lead to address these variables of the study and analysis for the period from 91-2007/2008 and compared to the same indicators at the level of the world (developing - Advanced) to identify the real reasons that hamper the progress of the sector and to outline to offer in the future to be the locomotive of Egypt towards development in the coming years.

الملاحق

الملاحق

منسّق: الخط: غامق، خط اللغة العربية
وغيرها: Arabic deifilpmiS، غامق

منسّق: المسافة البادئة: قبل: -30.0
سم، السطر الأول: 30.0 سم

منسّق: الخط: ١٨ نقطة، غامق، خط اللغة
العربية وغيرها: Arabic deifilpmiS، ١٨
نقطة، غامق

منسّق: الخط: غامق، خط اللغة العربية
وغيرها: Arabic deifilpmiS، غامق

منسّق: المسافة البادئة: قبل: -30.0
سم، السطر الأول: 30.0 سم

جدول رقم (١)

مؤشرات الناتج لبعض قطاعات الاقتصاد القومي

(القيمة بالمليون جنيه)

السنة	الناتج المحلي الإجمالي تكلفة عوامل الإنتاج	معدل النمو %	الناتج في قطاع الخدمات الإنتاجية	معدل النمو %	الناتج في قطاع الزراعة	معدل النمو %	الأهمية الإحصائية النسبية للناتج في قطاع الزراعة	
							الناتج في قطاع الخدمات	كثسبة من الناتج المحلي الإجمالي
٨٣	٢٢٨٨٢	٥.٦	٦٩٩٥.٢	٤.٥	٤٢٧٠	٤	١٨.٧	٦١
٨٤	٢٤٥٦٠.٢	٧.٣	٧٢٧٤.٩	٤.١	٤٣٦٠	٢.١١	١٦.٦	٥٦.١
٨٥	٢٦٨٢٩.٢	٩.٣	٨٠٦٠.٧	١٠.٨	٤٥٤٠	٤.١٢	١٦.٩	٥٦.٣
٨٦	٤٠٨٨٤.٧	٥٢.٤	١٣٨٠٠.٨	٧١.٢	٨٦٥٠	٩٠.٥	٢١.٢	٦٢.٧
٨٧	٤٣٠٦٨.٨	٥.٣	١٤٤٧٤.٧	٤.٩	٨٩٠٣	٢.٩	٢٠.٧	٦١.٥
٨٨	٤٥٤١٩.٤	٥.٥	١٥٤٨٠.٤	٧	٩١٤١	٢.٧	٢٠.١	٥٩
٨٩	٤٧٩١٠.٦	٥.٥	١٦٤٨٢.٤	٦.٥	٩٤٤٠	٣.٣	١٩.٧	٥٧.٣
٩٠	٥٠١٧٦.٦	٤.٧	١٧٠٥٣.٨	٣.٥	٩٨٢٠	٤	١٩.٦	٥٧.٦
٩١	١٣١٠٥٧	٢١١.٢	٤٣٦٠.٦	١٥٥.٧	٢١٦٨٠	١٢٠.٨	١٦.٥	٤٩.٧
٩٢	١٣٤٣٣٥	٢.٥	٤٤٤٩٤	٢	٢٢٢٢٠	٢.٥	١٦.٥	٤٧.٩
٩٣	١٣٩٦٢٢	٣.٩	٤٥٥٩٢	٢.٥	٢٣٠٧٢	٢.٨	١٦.٥	٥٠.٦
٩٤	١٤٦١٣١	٤.٧	٤٧٨٦٠	٥	٢٣٧٤١	٢.٩	١٦.٢	٤٩.٦
٩٥	١٥٣٧١٥	٥.٢	٥٠٧٥٤	٦.١	٢٤٥٨٠	٣.٥	١٦	٤٨.٤
٩٦	١٦١٤٧٨	٥.١	٦٨٣٣٦	٣٤.٦	٣٤٨٨١	٤١.٩	٢١.٦	٥١
٩٧	٢٥٣٠٥٠٠	٥٦.٧	٨٥٩١٨	٢٥.٧	٤٥١٨٢	٢٩.٥	١٧.٩	٥٢.٦
٩٨	٢٨٢٣٥٠٠	١١.٦	٩٥٨٥٨	١١.٦	٤٨٩٣٥	٨.٣	١٧.٣	٥١
٩٩	٣١٦٤٠٤٠	١٢.١	١٠٣٤٩٨	٨	٥٢٨٤٥	٨	١٦.٧	٥١.١
٢٠٠٠	٣٣٨٦٠٠٠	٧	١٠٩١١٠	٥.٤	٥٦٨٦١	٧.٦	١٦.٨	٥٢.١
٢٠٠١	٣٦٣١٤٤٠	٧.٢	١١٤٣٣٣	٤.٨	٦٠٩٥٥	٧.٢	١٦.٨	٥٣.٣
٢٠٠٢	٣٨٨٠٦٠١	٦.٩	١٢٣٩٣٦٦	٨.٤	٦٢٥٧٧	٢.٧	١٦.١	٥٠.٥
٢٠٠٣	٤٢٦٠٤٨٠	٩.٨	١٣٧٨٩٣٨	١١.٣	٦٧٨٣٤	٨.٤	١٥.٩	٤٩.٢
٢٠٠٤	٥٠٦٥١١٠	١٨.٩	١٦٢٠٨٧٦٨	١٨.١	٧٥٢٩١٢	١١.٠	١٤.٩	٤٦.٢
٢٠٠٥	٥٨١١٤٤٩	١٤.٧	١٨٣٥٦٧٤	١٢.٧	٨١٧٦٦٢	٨.٦	١٤.١	٤٤.٥
٢٠٠٦	٦٧٤٥٧٣٧	١٦.١	٢١٢٠١٨٠	١٥.٥	٩٠٠٧٥٠	١٠.٢	١٣.٤	٤٢.٥
٢٠٠٧	٧٨٣٢٢٨٢	١٦.١	٢٥١٦٨٩٥	١٨.٧	١٠١٢٤٤٣	١٢.٤	١٢.٩	٤٠.٢

٢٠٠٦، ٢٠٠٧ تقديرية

المصدر: البنك المركزي المصري، المجلة الاقتصادية اعداد مختلفة وكذلك الجهاز المركزي للتنمية.

جدول رقم (٢)

التوزيع النسبي للمشتغلين وفقا للنشاط الإقتصادي، مصر ٢٠٠٠-٢٠٠٨

النشاط الإقتصادي	٢٠٠٠	٢٠٠١	٢٠٠٢	٢٠٠٣	٢٠٠٤	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨	معدل التغير للفتره ٢٠٠٠-٢٠٠٨
الزراعة والصيد	٢٩.١	٢٧.٩	٢٦.٩	٢٩	٣١.١	٣٠.١	٣٠.٤	٣١	٣٠.٩	٦.٢
صيد الاسماك	٠.٦	٠.٦	٠.٦	٠.٩	٠.٧	٠.٨	٠.٧	٠.٧	٠.٧	١٦.٦
التعدين واستغلال المحاجر	٠.٣	٠.٣	٠.٢	٠.٢	٠.٢	٠.١	٠.٣	٠.٢	٠.٢	(٢٣.٣)
الصناعات التحويلية	١١.٩	١٢	١١.٦	١٠.٩	١١.١	١١.٥	١١.٧	١١.١	١١.٧	(٤.٢)
الكهرباء والغاز والبخار وامدادات المياه الساخنة	١.٢	١.٢	١.٤	١.٣	١.١	١.٣	١.٢	١.٣	١.٣	٨.٢
الانشاءات (التشييد والبناء	٧.٩	٧.٧	٧.٤	٧.٤	٧.٥	٨.٥	٨.٩	٩.٥	١٠.١	٢٧.٨
تجارة الجملة وإصلاح المركبات ذات المحركات والسدراجات النارية والسلع الشخصية والمنزلية	١١.٧	١٢.١	١٢.٩	١١.٩	١٢	١١.١	١٠.٦	١٠.٦	١٠.٦	(٩.٤)
الفنادق والمطاعم	١.٦	١.٨	١.٩	١.٦	١.٨	١.٩	٢	١.٧	٢.١	٣١.٣
النقل والتخزين والاتصالات	٥.٦	٦.٥	٦.٣	٦.٣	٦.٣	٦.٨	٦.٦	٦.٧	٧	٧.٧
الوساطة المالية	١.١	١.١	١.٢	١.١	١	٠.٩	٠.٩	٠.٩	٠.٧	(٣٦.٤)
أنشطة العقارات والتأجير وخدمات الأعمال	١.٨	١.٩	١.٩	١.٩	١.٩	٢	٢.١	٢.١	٢	١١.١
الإدارة العامة والدفاع	١٠.٦	١٠.٧	١٠.٩	١١.٢	١٠.٣	٩.٦	٩.٣	٩.١	٨.٤	(٢٠.٨)
التعليم	١٠.٤	١٠.٤	١١	١٠.٩	٩.٩	٩.٩	٩.٦	٩.٦	٩.١	(١٢.٥)
الصحة و العمل الاجتماعي	٣.١	٣.٢	٣	٣	٢.٧	٢.٦	٢.٧	٢.٦	٢.٦	(١٦.١)
خدمات المجتمع والخدمات الاجتماعية والشخصية الأخرى	٢	٢	٢.١	٢.٣	٢.٢	٢.٤	٢.٦	٢.٥	٢.٦	٣٠.٠
خدمات أفراد الخدمة المنزلية الخاصة للأسر	٠.٣	٠.٣	٠.٣	٠.٢	٠.٢	٠.٣	٠.٢	٠.٢	٠.٣	صفر
أنشطة غير كاملة التوصيف	٠.٠١	٠.٠٢	٠	٠	٠	٠.٢	٠.٢	٠.٢	٠.١	٩٠٠
الإجمالي	١٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠
العدد بالمليون	١٧.٢	١٧.٦	١٧.٩	١٨.١	١٨.٧	١٩.٣	٢٠.٤	٢١.٧	٢٢.٥	

المصدر: محسوب من بيانات الجهاز المركزي للتعينة العامة والأحصاء بحث العمالة بالعينة، أعداد مختلفة،

ع.م.ع

منسّق: الخط: دون غامق، خط اللغة
العربية وغيرها: دون غامق

منسّق: الخط: ١٢ نقطة، دون غامق، خط
اللغة العربية وغيرها: ١٢ نقطة، دون غامق

منسّق: الخط: ١٢ نقطة، خط اللغة العربية
وغیرها: ١٢ نقطة

منسّق: متوسط

منسّق: الخط: دون غامق، خط اللغة العربية وغيرها: دون غامق

جدول رقم (٣)

العمالة الكلية والعمالة في القطاع الزراعي في الدول العربية لعام ٢٠٠٤

الدول	العمالة الكلية في كافة القطاعات (بالآلاف نسمة)		العمالة في القطاع الزراعي (بالآلاف نسمة)	
	٢٠٠٤	% النمو ٢٠٠٣-٢٠٠٤	٢٠٠٤	% النمو ٢٠٠٣-٢٠٠٤
مجموع الدول العربية	١١١.٨٦٨	٣.٣	٣٢.٢٦٢	١.٠
الأردن	١.٩٣٧	٤.٢	١٩٦	١.١
الإمارات	١.٦٧٠	٢.٢	٦٧	٢.٧-
البحرين	٣٢٥	٢.٨	٣	٠.٠
تونس	٤.٢١٢	٢.٥	٩٧٤	٠.٩
الجزائر	١٢.٠٢٧	٣.٨	٢.٨٠١	٢.٦
جيبوتي	٣٥٥	١.٨	٢٧٣	١.٣
السعودية	٥٥٢	٣.٦	٦٣٣	٣.٥-
السودان	١٣.٨١٨	٢.٩	٧.٩٣٨	١.٣
سورية	٢٥٢	٤.٠	١.٦٣٦	٢.٣
العراق	٧.٣١٧	٣.٦	٦١٠	١.٣-
عمان	١.٠٨٢	٣.١	٦٣٢	٠.٧
قطر	٣٤١	١.٥	٤	٠.٠
الكويت	١.٦٣٤	١٥.١	٣٠	٢٥.٠
لبنان	١.٤١٤	٣.٠	٤٠	٣.٧-
ليبيا	٢.٠١٩	٢.٩	٩٤	٣.٥-
مصر	٢٧.٨٩٠	٢.٩	٦٨٩	٢.٤
المغرب	٩٧٩	٢.٥	٤.٢٩٧	٠.٣
موريتانيا	١.٣٢٨	٢.٩	٦٨٩	٢.٤
اليمن	٦.٥٠٤	٣.٨	٣.٠١٩	١.٧
فلسطين	٨١٥	-	١٦٣	-

المصدر: التقرير الاقتصادي العربي الموحد، سبتمبر، ٢٠٠٩، أعداد مختلفة

منسّق: الخط: ١٢ نقطة، خط اللغة العربية وغيرها: ١٢ نقطة

جدول رقم (٢)

بعض مؤشرات العمالة على المستوى القومي وقطاع الزراعة

في جمهورية مصر العربية عن الفترة من ٨٤/٨٣ - ٢٠٠٦ (بالآلاف عامل)

جدول منسق

السنة (١)	إجمالي العمالة في مصر (٢)	معدل النمو (٣)	نسبة العمالة في قطاع الخدمات الإنتاجية إلى إجمالي العمالة % (٤)	العمالة في قطاع الزراعة (٥)	معدل النمو (٦)	نسبة العمالة في قطاع الزراعة إلى إجمالي العمالة في مصر (٧)	نسبة العمالة في الزراعة إلى إجمالي العمالة في مصر (٨)
١٩٨٣	١١٣٦٩	٧.٧		٤١٨٦	٤.١		٣٦.٨
١٩٨٤	١١٥٩٤	٢.١		٤٢٢٩	١.٣		٣٦.١
١٩٨٥	١٢٠٤١	٤		٤٢٨٤	١.٦		٣٥.٥
١٩٨٦	١٢٤١٨	٣.١		٤٣٣٠	١.٧		٣٤.٩
١٩٨٧	١٢٥١٢	٠.٨		٤٣٨١	١.٨		٣٥.٠
١٩٨٨	١٢٨٨٠	٣.١		٤٤٢٩	١.١		٣٤.٤
١٩٨٩	١٣٢٤٨	٣.٦		٤٤٧١	٠.٩		٣٣.٧
١٩٩٠	١٣٥٣٧	٢.١		٤٥١٣	٠.٩		٣٣.٤
١٩٩١	١٣٧٤٢	١.٦	المتوسط السنوي لنمو العمالة على مستوى قطاع الزراعة عن الفترة من ٨٣-٩١	٤٥٥٢	٠.٨		٣٣.١
١٩٩٢	١٤٠٤١	٢.١		٤٥٧٨	٠.٧	المتوسط السنوي للعمالة في قطاع الزراعة من إجمالي العمالة الكلية من ٨٣-١٩٩١ = ٣٥%	٣٢.٧
١٩٩٣	١٤٤٣٦	٢.٨		٤٦٢١	٠.٩		٣٢.٠
١٩٩٤	١٤٨٧٩	٣.١		٤٦٥٧	٠.٨		٣١.٣
١٩٩٥	١٥٣٥٠	٣.١		٤٦٩٣	٠.٧		٣٠.٦
١٩٩٦	١٥٨٢٥	٣.٢		٤٧٤٧	٠.١		٣٠.٠
١٩٩٧	١٦٣٤٤	٣.٣		٤٨٠٠	٠.٤		٢٩.٤
١٩٩٨	١٦٨٦١	٣.٢		٤٨٤٠	١.٧		٢٩.١
١٩٩٩	١٧٤١٩	٣.٣		٤٩٠٠	١.٣		٢٨.٦
٢٠٠٠	١٧٩٨٤	٣.٢		٤٩٥٨	١.٣		
٢٠٠١	١٧٩٥٥	٠.٢					
٢٠٠٢	١٨١٧٩	١.٢					
٢٠٠٣	١٨٦٥٦	٢.٦					
٢٠٠٤	١٩١١٦	٢.٤					
٢٠٠٥	١٩٧٧١	٣.٤					
٢٠٠٦	٢٠١١١	١.٧					

تم نتائج العمودية ٤، ٦، ٧، ٨ من خلال الباحة.

البنك المركزي المصري، المجلة الاقتصادية، اعداد مختلفة.

جدول رقم (٣٤)

	h	y	inv	int	Li	pr1	pr2
1	1991.00	131057.0	911.00	21.00	1717.00	2064.00	1608.00
2	1992.00	134335.0	1022.00	21.00	1787.00	2031.00	1708.00
3	1993.00	139622.0	1299.00	21.00	1898.00	208.00	378.00
4	1994.00	146149.0	1281.00	21.00	2349.00	256.00	402.00
5	1995.00	153369.0	1569.00	18.00	2819.00	264.00	429.00
6	1996.00	239500.0	1957.00	18.00	3301.00	256.00	403.00
7	1997.00	259723.0	2063.00	18.00	3650.00	282.00	493.00
8	1998.00	268398.0	3273.00	15.00	4723.00	289.00	498.00
9	1999.00	314040.0	3016.00	15.00	6041.00	293.00	503.00
10	2000.00	338600.0	3491.00	15.00	5102.00	316.00	508.00
11	2001.00	363144.0	3496.00	15.00	5285.00	318.00	500.00
12	2002.00	374504.0	4321.00	15.00	5606.00	341.00	518.00
13	2003.00	455881.0	4173.00	12.00	4946.00	441.00	660.00
14	2004.00	506511.0	3391.00	12.00	5562.00	488.00	746.00
15	2005.00	581145.0	3491.00	12.00	6373.00	206.00	166.00
16	2006.00	674574.0	4321.00	12.00	5676.00	236.00	193.00
17	2007.00	783228.0	4116.00	12.00	11906.00	246.00	182.00

المصدر: البنك المركزي المصري، المجلة الاقتصادية، التقرير السنوي، اعداد مختلفة

- البنك الأهلي المصري، النشرة الاقتصادية، اعداد مختلفة.

- وزارة المالية، ختامي الموازنه العامة للدولة، اعداد مختلفة.

منسق: الخط: ١٢ نقطة، خط اللغة العربية
وغيرها: ١٢ نقطة

منسق: الخط: ١٢ نقطة، خط اللغة العربية
وغيرها: ١٢ نقطة

جدول رقم (٥٤)

	Var00001	y	k	l	inf1	inf2
1	1991.00	131057.0	30449.00	13.70	58.40	969.40
2	1992.00	134335.0	32403.00	14.00	82.80	1104.70
3	1993.00	139622.0	32732.00	14.50	126.60	1425.80
4	1994.00	146149.0	40015.00	14.90	175.10	1557.80
5	1995.00	153369.0	46021.00	15.40	276.90	1846.00
6	1996.00	239500.0	54888.00	15.80	249.00	2206.00
7	1997.00	259723.0	68481.00	16.30	260.50	2323.60
8	1998.00	268398.0	61349.00	16.90	262.70	3535.60
9	1999.00	314040.0	64024.00	17.40	152.80	3168.90
10	2000.00	338600.0	64449.00	18.00	314.50	3805.70
11	2001.00	363144.0	63582.00	19.70	189.00	3880.20
12	2002.00	374504.0	67512.00	18.20	230.40	3556.00
13	2003.00	455881.0	68103.00	18.70	325.40	4498.70
14	2004.00	506511.0	79556.00	19.10	876.30	4267.00
15	2005.00	581145.0	96800.00	19.70	636.80	4128.00
16	2006.00	674574.0	115741.0	22.10	571.60	4892.90
17	2007.00	783228.0	155342.0	22.60	753.90	4869.50

المصدر: البنك المركزي المصري، المجلة الاقتصادية، اعداد مختلفة.

- البنك الأهلي المصري، النشرة الاقتصادية، اعداد مختلفة.

- وزارة المالية، قطاع الحسابات الختامية، ختامي الموازنة العامة للدولة، اعداد مختلفة.

- وزارة المالية، مشروع الموازنة العامة للدولة، اعداد مختلفة.

منسق: الخط: ١٢ نقطة، خط اللغة العربية
وغيرها: ١٢ نقطة